

أ. جلال الأحدب





محاضرات في التنمية البشرية

محاضرات في

التنمية البشرية

الأستاذ

جلال الأحدب

الطبعة العربية

٢٠١٥م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٤/٦/٢٦٥٠)

٦٥٨.٣
الأحدب، جلال جميل
محاضرات في التنمية البشرية/ جلال جميل الأحدب.- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٤
( )ص
ر.إ. : ٢٠١٤/٦/٢٦٥٠.
الواصفات: / إدارة الأفراد //إدارة الأعمال/

ISBN ٩٧٨-٩٩٥٧-٥٨٩-٣٩-٤ (ردمك)

Copyright ©

دار أمجد للنشر والتوزيع

جوال : [illegible]
هاتف : [illegible]
فاكس: [illegible]

dar.almajd@hotmail.com
dar.amjad2014dp@yahoo.com

عمان - الأردن - وسط البلد - مجمع النخيل - الطابق الثالث



مقدمة

بين أيديكم مجموعة من المحاضرات في التنمية البشرية،تحاول تسليط الضوء على أهم الموضوعات ذات الاتصال بالتنمية البشرية،وسيجد القارئ هذه المحاضرات تنقسم إلى ثلاثة أقسام،القسم الأول يتصل بأبحاث ما قبل التنمية البشرية وهي تعالج البعد الاجتماعي و الاقتصادي وتعكس المسار التاريخي في قضايا التنمية،وكل هذه المواضيع تعد مقدمات تمهد لفهم أفضل لقضايا التنمية البشرية،حيث أن التنمية قبل أن يحط قطارها في الاهتمام بالإنسان بالدرجة الأولى،كان الاهتمام موجها إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ثم تطور إلى التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة،فلابد من تسليط الضوء على هذه المفاهيم لتكون على سبيل التمهيد للقسم الثاني وهو موضوعات التنمية البشرية ودليلها ومؤشراتها،أما القسم الثالث فسوف يتعرض إلى موضوعات ذات اتصال مباشر أو غير مباشر بقضايا التنمية البشرية،أسميتها بمتممات التنمية البشرية،يفترض الإلمام بها لمن يريد الإحاطة التامة بقضايا التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

والملاحظة التي لابد من ذكرها هنا،أن مجموعة من العلوم تتداخل لخدمة قضايا التنمية البشرية،منها علوم الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس والإدارة والقانون وغيرها،ويهتم الباحث أيضا بتسليط الضوء على دور الدين في قضايا التنمية لذلك سيكون هنالك استفادة من النصوص الدينية في بعض المواضيع،وتخصيص محاضرة بذلك لما يعتقده الباحث من أهمية الجانب الديني سيما في الفترة الراهنة حيث سطوع نجم التوجهات الدينية في العديد من بلداننا العربية.

وهذه المحاضرات جاءت لغرض الإجابة على السؤال الثاني لمقرر التنمية البشرية،وكذلك انسجاما مع الخطة الدراسية المقررة لنيل درجة الدكتوراه ،بتلخيص خمسة أبحاث على الأقل ذات اتصال بموضوع الأطروحة.فجاءت لتجمع بين الأمرين،ولابد من التأكيد أن بعض الأبحاث سبق للباحث أن كتبها في فترات ماضية،فتم إضافتها للأبحاث الجديدة لتغطي المادة بما يقترب من اغلب موضوعاتها،وسوف تطرح في نهاية كل قسم مجموعة من الأسئلة التي يفترض من الطلبة مناقشتها في حلقة حوارية والإجابة على بعضها كتكليفات لا صفية،وفي نهاية المحاضرات هناك أسئلة على عموم المقرر يمتحن الطلبة فيها.

كما سيلحق بهذه المحاضرات عرض صفي لكل محاضرة،باستخدام برنامج (باور بوينت)،ليسهل عرض المادة على الدارسين.

القسم الأول

مقدمات التنمية البشرية

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

١/ التخلف والتنمية.

٢/ المجتمع والتنمية.

٣/ الاقتصاد والتنمية.

٤/ التنمية والسياسة.

٥/ التنمية الاقتصادية.

٦/ دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية.

٧/ العولمة والتنمية المستدامة.

٨/الحلقة الحوارية الأولى والتكليفات.

المحاضرة(١):التخلف والتنمية

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة لموضوع التخلف نظرا لكون التخلف على النقيض من التنمية،فندحض حصره في الجانب الاقتصادي،ونسلط الضوء على ما يعرف بالدولة المتخلفة وأسباب التخلف ونظرياته بشكل عام ونظريات التخلف الاقتصادي بشكل خاص،ثم نخلص للعلاقة بين التخلف والتنمية.

١/هل التخلف اقتصادي فقط؟؟

اهتمت الدراسات المعنية بقضايا التنمية بموضوع التخلف،لكنها نظرت إليه من زاوية اقتصادية،فجاءت اغلب هذه الدراسات ناظرة إلى التخلف باعتباره تخلفا في الموارد والامكنيات التي يمكن لها النهوض الاقتصادي بالمجتمعات،وهذا نابع من نظرة قاصرة لموضوع التنمية أساسا،فقد كانت التنمية منحصرة في الجانب الاقتصادي،وسادت فترة من الزمن لم تكن فيها النظرة للتنمية تتجاوز هذا البعد من حياة المجتمعات،وان كنا نتفق مع المعنيين بدراسات التنمية في أهمية النهوض الاقتصادي في تنمية المجتمعات،غير أن جعل الاقتصاد هو سر النهوض والتخلف مسألة تحتاج إلى توقف.

وقد كشفت التجارب التنموية في العالم،أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي للنهوض بالمجتمعات،بل تطلب الأمر إعادة نظر في موضوع التنمية لتكون النظرة اشمل وابعد من الفترة الحاضرة،حتى وصل الأمر بدراسات التنمية إلى ما نجده اليوم من رفع شعار التنمية الشاملة والمستدامة،والتي لم يخلو بعد حياتي له علاقة بالإنسان إلا واخضع للبحث والدراسة،لضمان حياة أفضل لبني البشر فوق سطح هذا

الكوكب،ومن المتوقع أن تتسع مجالات دراسة التنمية إلى ما هو ابعد من ذلك،وربما شهدنا اهتماما بدراسات ما وراء الطبيعة بغية تحقيق حياة أفضل.

وربما وجدنا أنفسنا نعود مجددا إلى ما كان الفلاسفة يولونه اهتماما منذ صافح عقل الإنسان حقائق الحياة،فقد كان الفلاسفة يهتمون كثيرا،بالجانب الأخلاقي للإنسان،ويعتبرون الحياة الأفضل الباعثة على السعادة تتمثل في الحياة الأخلاقية،التي أبدع كل واحد من الفلاسفة منهجا خاصا بها،ولم تخل فلسفة منها،بدء من الحكمة الشرقية في الهند ومرورا بالفلسفة اليونانية لدى أرسطو وغيره،ثم الفلاسفة المسلمين،فالفلاسفة في القرون الوسطى وعصر النهضة،إلى فلاسفة اليوم.

هذا الأمر يقودنا إلى النظر لموضوع التخلف إلى ما هو ابعد من التخلف الاقتصادي،أو التخلف من وجهة نظر اقتصادية،إن أردنا اكتشاف العلاقة بين التنمية والتخلف،فكما أن قضايا التنمية لا يمكن حصرها بالجانب الاقتصادي فقط كما دلت على ذلك الدراسات النظرية والتجارب التنموية،كذلك التخلف والذي قد يأتي بالضد من معنى التنمية لا يمكن حصره في الجانب الاقتصادي فقط،وبمثل ما نحتاج بذله من جهد للتغلب على التخلف الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والشاملة والمستدامة والتنمية البشرية، نحتاج إلى جهد مماثل للتغلب على التخلف في المجالات الأخرى.

فليس التخلف المعرفي بأقل خطورة من التخلف الاقتصادي، وكذلك التخلف السياسي والثقافي والديني والاجتماعي والتقاني ،وربما أمكن

لنا القول أيضا بالتخلف البيئي،بمعنى عدم التوفر على بيئة صالحة للحياة،أو عدم امتلاك الإنسان لمعرفة صحيحة للبيئة.

ويمكن لنا القول مع بعض الباحثين أن التخلف عبارة عن حالة فقدان المناعة،اتجاه الكثير من الأمراض المختلفة والمتنوعة،الوافدة من الضد الحضاري،أو المنبعثة من داخل المجتمع نفسه،ولا تقف هذه الظاهرة أمام فقدان المناعة،بل تتعداها،وتقوم بغرز الكثير من حالات الاهتراء والخمول والتأخر،وتأسس عوامل وأسباب الانحطاط والانهيار الاجتماعي والاقتصادي والحضاري.

فالتخلف ليس ظاهرة إنسانية جامدة، بل هي متحركة ومتطورة، بحيث أن هذه الظاهرة تتمدد في الوسط الاجتماعي وتلقي بقيمها وأنماطها وأنساقها على مجمل الحركة الاجتماعية بمعناها الوسع، فتصبغ كل شيء بلونها.

٢/الدولة المتخلفة

يصف البعض الدولة بالمتخلفة اقتصاديا إذا كان عدد سكانها منسوبا إلى مساحتها قليلا،بمعنى أن تلك الدولة تعاني من ندرة في السكان،أو ما يسمى بالخفة السكانية،وانه في الإمكان زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخول إذا تمكنت من زيادة العنصر النادر،ورأى آخرون من الاقتصاديين أن الدولة المتخلفة اقتصاديا هي التي تعاني من ندرة في رؤوس الأموال،وبعضهم يعتبرها الدولة التي تصدر المواد الأولية والغذائية لتستورد المواد المصنوعة،وذهب بعض أخر إلى أن الدولة المتخلفة اقتصاديا هي التي لم تستغل مواردها بشكل فعال يسمح به التقدم العلمي الحالي،وهو ما يعني أن التنمية في هذا البلد ممكنة ولكنها غير محققة.

ومن مؤشرات ذلك انتشار الفقر في هذه الدولة بشكل واسع،لا لأسباب مؤقتة،بل نتيجة لظروف كامنة في تركيب البنيان الاقتصادي نفسه،ويتمثل هذا النوع من الفقر في انخفاض مستوى الدخل في المتوسط بالمقارنة بمثليه في بلدان أخرى.

وقد رأى هيغينز أن الدول المتخلفة هي تلك التي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن ٢٥% من نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية،وذلك بناء على التعريف الذي وضعته لجنة خبراء شكلها الأمين العام للأمم المتحدة في أواسط القرن العشرين.

وفي تعريف أخرى لهيغينز أن الدولة المتخلفة إذا اعتبرت حكومتها أن التنمية الاقتصادية تمثل مشكلة تستدعي وضع سياسة عامة ايجابية لحلها.

وقد لخص الدكتور البياتي أسباب التخلف الاقتصادي في أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة،ذكر من الأسباب المباشرة،محددات البيئة السياسية وضعف الإنتاج وعدم كفاءته ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وضعف الفن الإنتاجي وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة وسيادة الثقافة غير الاقتصادية وارتفاع نسبة الأمية والزيادة السكانية والتخلف الاجتماعي،أما الأسباب غير المباشرة،فلخصها في انخفاض الدخل القومي وانخفاض حصة الفرد من هذا الدخل وانخفاض كمية الإنتاج ونوعيته ومحدودية مستوى التعليم ووجود ظاهرة عمل الأطفال والبطالة بأنواعها المقنعة والموسمية والإنفاق البذخي وتأخر المرأة في كثير من المجالات.

٣/نظريات التخلف

إذا كان النظر للتخلف بما هو أوسع من التخلف الاقتصادي،فإننا نجد النظريات بهذا الصدد تنقسم إلى قسمين،الأول منها ينظر إلى التخلف باعتباره وليدا لنفس المجتمع،بما يحتويه من قيم وتقاليد وثقافات ودين وعلاقات اجتماعية،وان سفينة النجاة في تغيير هذه الأطر والثقافات عن طريق التحديث الذي قد يعني الانفتاح والأخذ من الثقافات والمعارف لدى الأمم التي تعتبر متقدمة حضاريا قياسا للمتخلفة،وفي حالتنا،الأخذ من الغرب باعتباره يمثل الحضارة السائدة في وقتنا الراهن.

وقد انعكس هذا التوجه في بيئتنا العربية والإسلامية،بمحاربة أصحاب هذه النظرية للدين باعتباره أصل الداء والبلاء وانه العقبة الصلبة أمام دخول العالم العربي والإسلامي عالم التقدم والتطور،واعتبروا انه بمقدار إقصائنا للمنظومة الدينية من حياتنا بذات المقدار يكون تقدمنا وتطورنا،ويضربون مثلا بالعالم الأوروبي الذي لم يستطع التقدم والخروج من دائرة التخلف والانحطاط إلا بإقصاء الدين ومؤسسته عن مسرح الحياة،وبالتأكيد إن هذا التفسير لنظرية التخلف لم يكن موفقا في تشخيص الداء ولا الدواء.

أما القسم الثاني فانه يرى على العكس من ذلك أن التخلف وليد الخارج بما يشكله من استعمار ومؤامرات وضغوطات دولية ومصالح اقتصادية وسياسية،فالسبب الرئيس للتخلف يتمثل في وجود عامل خارجي يضغط باتجاه تجفيف منابع القوة في المجتمعات المتخلفة،وقد نشأت مدرسة ونظرية اصطلح على تسميتها بالتبعية وهي نظرية نشأت في بدايتها في أمريكا اللاتينية،وفكرتها الأساسية أن التخلف لا يمثل الحالة الأصلية في العالم الثالث،بل نشأ التخلف وتطور من خلال

أساليب الخضوع للنفوذ الرأسمالي،وبالتالي فان محاكاة الغرب،وتطبيق نماذجه السياسية والاقتصادية لا يؤدي إلا لمزيد من التخلف وتعميقه،ووصوله إلى كل مجال.

ومن خلال هاتين النظريتين تولدت نظرية تجمع بينهما وترى أن التخلف وليد العاملين معا، فهو عبارة عن استعداد داخلي سمي بالقابلية للاستعمار، كما لدى مالك بن نبي،وتسلل خارجي يستثمر القابلية للاستعمار بأقصى درجاته لتحقيق مصالح ترتبط به.

وأي كانت أسباب التخلف،داخلية أم خارجية أم مشتركة فإنها بلا ريب تؤثر على التنمية بشكل عام،وتساهم في تعويق وتعطيل برامجها ومشاريعها،فتصبح معالجة التخلف بمعناه العام،مسألة ملحة لإنجاح برامج التنمية، ولعل التطور التكنولوجي المعاصر وتضخم دور الإعلام في حياة الناس وتجاوز الحدود الجغرافية فضائيا،جعل من حالة التخلف قضية يمكن معالجتها بأيسر مما كان في القرون الماضية،نظرا لإمكانية التغيير البنيوي للمكونات المعرفية والنفسية عند الشعوب التي تعتبر متخلفة،بما يساهم بدرجة كبيرة في التفاعل مع مشاريع التنمية وإنجاح مخططاتها،ولعل هذا ما يتطلب من القائمين ببرامج التنمية اخذ الجانب الإعلامي بعين الاعتبار،مع عدم إهمال دور التأثيرات الخارجية من تعويق لمشاريع التنمية،سواء كان بممارسة ضغوطات مالية أو بتدخل مباشر في شئون البلدان الطامحة للتنمية،والواقع زاخر بعدد من الأمثلة والنماذج،التي تعكس أسباب التخلف الاقتصادي خاصة،فقد تكون داخلية وقد تكون خارجية وقد تكون مشتركة،وتتفاوت النسبة لتأثير كل عامل منها في التخلف.

٤/نظريات التخلف الاقتصادي

تعددت نظريات التخلف الاقتصادي منذ منتصف القرن الماضي،فمن هذه النظريات النظرية الجغرافية،التي تنظر إلى أن ظاهرة التخلف الاقتصادي يرجع إلى طبيعة المناخ الاستوائي الذي تعيش فيه غالبية الدول المتخلفة والفقيرة،فقد كان سائد قبل الحرب العالمية الثانية،أن المناطق الاستوائية تتميز بارتفاع شديد في الحرارة وغزارة في الأمطار،ما يؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض وخاصة الملا ريا،وربما وجد هذا الرأي سندا له حيث أن النشاط الأساسي الموجود في هذه المناطق هو الزراعة المنخفضة الإنتاجية التي تعتمد أساليب تكنولوجية متخلفة،لكن التطور المعرفي كشف زيف هذه النظرية،وهي لا تخلو عن ميول عنصرية.

وهنالك نظرية الثنائية الاجتماعية التي تؤدي للتخلف الاقتصادي،حيث يسود المجتمعات المتخلفة،نظامان احدهما مستورد من الخارج والأخر أصيل في المجتمع،حيث أن الأول يتسم بالرقي والتقدم والثاني بالتخلف وعدم التنظيم والقابلية للتطوير،ويقترح أصحاب هذه النظرية ترك المجتمعات المتخلفة لأنها غير قابلة للتنمية.

وتماثل هذه النظرية نظرية الثنائية التكنولوجية، حيث أن في هذه المجتمعات قسم يعتمد الوسائل التكنولوجية القديمة والبالية ويصر على استخدامها، وقسم أخر وهو الراغب في التطوير يستخدم التكنولوجيا الحديثة،مما أدى إلى ارتفاع عدد السكان مع عجز الدولة المتخلفة عن الوفاء لمتطلبات هذا العدد المتزايد،فيؤدي الأمر إلى مزيد من التخلف الاقتصادي.

وتأتي نظرية عرض العمل الغير محدد لترى أن التخلف الاقتصادي يرجع إلى وجود العمالة الفائضة لدى القطاع العام في هذه الدول مما

يؤدي إلى عرض أعمال غير محددة،وان التنمية تكمن في التخلص من هذه الأعداد الفائضة،لكن الدول المتخلفة غير قادرة على ذلك لأسباب أخرى بعيدة عن الجانب الاقتصادي،مما يكرس التخلف فيها على حد نظر أصحاب هذه النظرية.

وهناك نظرية ركز عليها الكثير من الاقتصاديين منذ فترة ليست بالقصير، حيث يرجعون التخلف إلى أسباب ثقافية ونفسية واجتماعية،وعدم إمكان حدوث التنمية الاقتصادية في دولة ما إلا بعد إدخال تعديلات على الإطار الثقافي القديم الذي يميزها،ويتمثل التغيير في تولد حاجات جديدة ودوافع جديدة ووسائل إنتاج حديثة ومؤسسات مختلفة عن تلك السائدة في الدولة المتخلفة.

وفسر بعض الاقتصاديين ظاهرة التخلف الاقتصادي بالآثار السلبية التي تنتجها التجارة الدولية على الاقتصاد الوطني من حيث تعميق الثنائية في المجتمع ومن ثم إبطاء معدل التغيير فيه،أي أن الآثار السلبية للتجارة الدولية تزيد على الآثار الايجابية التي قد تنتجها،من حيث توسيع نطاق السوق وإتاحة المجال للإفادة من المزايا النسبية للدولة.ومن ناحية أخرى فان وجود الاتجاه طويل الأجل نحو تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح الدول التي تصدر المواد الخام والسلع الغذائية،ما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالدول المتخلفة.

ه/الخلاصة.

نخلص من كل ما ذكر أعلاه أن هنالك علاقة كبيرة بين التخلف والتنمية،وان التنمية والتخلف تقفان على طرف النقيض وهو ما يعني الحاجة الماسة إلى التغلب على أسباب التخلف ،أي كانت النظرية التي يتبناه المجتمع،قبل الشروع في برامج التنمية،لكن المبالغة في رمي

بعض العوامل بأنها أساس التخلف تحتاج إلى مراجعة شديدة وعدم الركون إلى التحيز الحضاري في تشخيص مشاكل التنمية،وبعد معالجة مشاكل التخلف يمكن الانطلاق في برامج التنمية،سواء التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة والمستدامة أو التنمية البشرية.

أما وضع هذه البرامج في غفلة تامة عن حالة التخلف التي تسود المجتمع،فإنها قد تؤدي إلى انتكاسة كبيرة في مشاريع التنمية وبرامجها،مما يؤدي إلى ضياع جهود كبيرة وموارد تحتاجها البلدان بشكل ملح.

المحاضرة(٢): المجتمع والتنمية

تمهيد:

سنعرض في هذه المحاضرة إن شاء الله تعالى للعلاقة بين المجتمع والتنمية،حيث أن التفاعل مع برامج التنمية يختلف من مجتمع لأخر،فكان لابد من التعرف على المقصود بالمجتمع،وما يتكون منه من طبقات وثقافات وأنظمة ضابطة،ونخلص بعد ذلك لتأثير كل ذلك على قضايا التنمية.

١/المجتمع بين قبول ورفض التنمية.

من دون شك فان هنالك علاقة وطيدة بين المجتمع والتنمية،فكلما كان المجتمع على درجة كبيرة من التماسك،والنظرة الايجابية لقضايا التنمية،وكانت النظم الاجتماعية الضابطة السائدة متجاوبة مع برامج وقضايا التنمية كلما كان ذلك مشجعا لتحقيق التنمية أهدافها،وعلى العكس من ذلك فان المجتمع المتشظي والمشحون بالصراعات والمتناقضة أنظمته الاجتماعية الضابطة مع برامج التنمية،يكون عائقا كبيرا أمام أهداف وبرامج التنمية،وعليه فقد يكون

السعي لبناء مجتمع متماسك وبعيد عن الصراعات والحروب الداخلية مقدمة ضرورية لكل برامج وأنشطة التنمية،وإلا فان توفر بعض البلدان على كافة موارد التنمية لا يشفع لها النهوض بأنشطة وبرامج التنمية طالما كانت الصراعات المحلية أو الخارجية تمنع المجتمع من الاستقرار وتوفير الجو المناسب للهدوء والبناء.

وقد دلت التجارب التنموية،أن البلدان التي كانت مستقرة استفادت بدرجة كبيرة من برامج التنمية،رغم عدم توفرها على الإمكانيات اللازمة،كما في التجارب التنموية في الهند للمجتمعات الريفية والمحلية،وعلى العكس من ذلك بلدان أخرى،تراجعت فيها النتائج للبرامج والأنشطة التنموية،رغم توفرها على إمكانيات أفضل مما هو موجود في الهند كما في بعض البلدان الأفريقية،وذلك بسبب الصراعات السياسية والمسلحة فيها.

من هنا فان الدعوات التي تطلقها الأديان السماوية أو المنظمات التي تهتم بنشر السلام في المجتمعات،والتي تستهدف التقليل من الصراعات والحروب تعد مقدمات مهمة جدا لقضايا التنمية في العديد من المناطق في العالم،سواء عالم اليوم أو الأمس أو المستقبل،وفي تقديرنا أن احد أهداف الرسالات السماوية تتمثل في الدعوة للسلام بين البشر،بغض النظر عن أديانهم وأصولهم العرقية واختلاف ألسنتهم وألوانهم،ولعل تسمية خاتم الرسالات السماوية بالإسلام خير إشارة إلى الدعوة للسلام بين بني الإنسان،"إن الدين عند الله الإسلام"والإسلام من السلم،والسلم والسلامة أصلهما واحد وهو الخلو من العيوب والآفات والابتعاد عن الحروب والصراعات.

وتلعب الثقافات دورا كبيرا في تيسير عمليات التنمية أو تعويقها،فالمجتمعات التي تتوفر على ثقافات انفتاحية أكثر تقبلا لبرامج التنمية وأنشطتها،من المجتمعات التي تتسم بالانغلاق والتشدد والمحافظة على الموروث الثقافي القديم،فقد تعتبر مثل هذه البرامج والأنشطة مهددات لموروثها الثقافي،فتنشط فيها عوامل المقاومة ربما من دون النظر لتأثيرات هذه الأنشطة والبرامج على مستقبلها،غير أن تحول العالم اليوم إلى قرية كونية كبيرة،خفف كثيرا من هذه التحفظات لكنه لم يلغها،ولازال لها التأثير الكبير،وهو ما ينعكس على مختلف الأنشطة والبرامج،بما في ذلك ماله اتصال بالتنمية.

٢/ما هو المجتمع

المجتمع تآلف معقد يشمل بين مقوماته الأساسية الوطن – البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبنى- متفاعلة فيما بينها ومع المجتمعات الأخرى،وقد تعتبر بعض المجتمعات حضارية والأخرى مجتمعات محلية أو ريفية،نظرا لحجم المجتمع وأنماط الحياة فيه،ونجد بهذا الصدد كيف كان ابن خلدون يتكلم عن خشونة البداوة ورقة الحضارة،فالبدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم،بينما الحضر هم المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم،ويذهب إلى أن أهل البدو اقرب إلى الخير والشجاعة،وان الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد،بسبب أن نفس البدو على حد تعبيره "على الفطرة الأولى" فيما اغمس أهل الحضر في النعيم والترف وفضلوا الراحة والدعة وعانوا من فنون الملاذ والشهوات.

ويبدو من كتابات ابن خلدون والفكر الاجتماعي العربي الكلاسيكي أن القرية والفلاحة مهملان كنمط معيشة متميز،فيلحقان بالبداوة أو الحضارة حسب مدى استقرارهما وعمرانهما،أما في العصر الحديث فيميل علم الاجتماع إلى وضع حد للانتقاص من أهمية حياة الفلاحة وإعطائها أهمية خاصة،مشددا على وجود ثلاثة أنماط معيشية متفردة وهي:البداوة والفلاحة والحضارة،متمثلة على التوالي بالقبيلة والقرية والمدينة،ومن الواضح في علم الاجتماع الحديث أن لكل من هذه الأنماط المعيشية الثلاثة أنظمتها الاجتماعية والثقافية الخاصة،ولها قبل هذا تكونها الطبقي الذي لم يعطه ابن خلدون الكثير من الاهتمام.

لكننا نجد نصا واضحا يتحدث عن المكونات الطبقية،بمعناها الوظيفي وليس التنافسي أو الصراعي، وهذا النص يكشف عن اهتمام القادة الاونل من المسلمين بالبحث الاجتماعي والتكوين المجتمعي،والحاجة إلى اخذ هذا التكوين بعين الاعتبار،وهو في تقديرنا ما يؤثر بشكل كبير على التغلب على عوامل الصراع بين هذه الطبقات الواقعية،وما ينتهي في المحصلة النهائية بالتنمية الشاملة والدائمة في المجتمع.

هذا النص نجده في ما كتبه الإمام علي بن أبي طالب،إلى عامله على مصر مالك الاشتر،الذي عرف بعد ذلك بعهد الاشتر،وقد نقل أن الأمم المتحدة أعطت اهتماما خاصا لهذا العهد،ونجد في هذا العهد تصنيفا واضحا للطبقات الاجتماعية بناء على وظائفها،وهو ما دفع د.نادر الملاح للقول أن التوصيف وظائفي اجتماعي،يقول الإمام علي :"واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض،ولا غنى ببعضها عن بعض،فمنها جنود الله،ومنها كتاب العامة والخاصة،ومنها قضاة العدل ،ومنها عمال الإنصاف والرفق، ومنها أهل الجزية والخراج من أهل

الذمة ومسلمة الناس،ومنها التجار وأهل الصناعات،ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجات والمسكنة، وكل قد سمى الله سهمه،ووضع على حده وفريضته في كتابه أو سنة نبيه محمد صلى الله عليه وآله عهدا منه عندنا محفوظا"،وقد خلص الملاح إلى ثمان طبقان من خلال هذا النص،الجنود والكتاب والقضاة وعمال الإنصاف والرفق وأهل الجزية والخراج والتجار وأهل الصناعات والفقراء والمحتاجين وإدارة الدولة.

هذه الطبقات قد توجد في كل المجتمعات وقد تتباين الطبقات من حيث درجة القوة والضعف من مجتمع إلى اخر،وقد تكون هنالك طبقات أخرى أو توزيع أخر للطبقات،كالطبقة العليا والدنيا والمتوسطة،بناء على التقدير الاقتصادي للطبقات.

بالطبع يضاف إلى هذا التوزيع الطبقي،اتسام بعض المجتمعات بالتنوع اللغوي والاثني والعرقي والديني والطائفي،وإذا ما اخذ المجتمع العربي الكبير كمثال، فانه يتميز بشدة التنوع،هناك المجتمع الريفي والزراعي والقبلي والحضري، وهناك الاثنيات المتعددة والأديان وان كان الغالب الإسلام، لكن في داخل الإسلام تتعدد الطوائف والمذاهب.

من هنا فان أي برنامج تنموي لأي مجتمع لابد أن يأخذ في الاعتبار هذا التنوع،لان التنوع في المجتمعات يمكن له أن يكون سببا في الصراعات، وقد يذهب بكل الجهود التي تبذل للتنمية أدراج الرياح،ووجود نظام ضابط يوحد المجتمع ويحول الأهداف التنموية إلى أهداف مشتركة للجميع،يساهم في تحقيق أهداف التنمية،ويسارع في عجلة تطوير المجتمع.

٣/أنظمة الضبط الاجتماعي

يتحدث علماء الاجتماع عن ثلاثة أنظمة ضبط اجتماعي لها دور كبير في استقرار المجتمع،ومن ثم انعكاس ذلك على مشاريع التنمية فيه،وهذه الأنظمة هي:

١/النظام الديني.

٢/النظام الاقتصادي.

٣/النظام التعليمي.

ولكل نظام من هذه الأنظمة الثلاثة خصائصه،وقيمه ودوره ووظائفه في الضبط الاجتماعي،وقد تتعاضد الأنظمة مع بعضها لدفع المجتمع نحو النمو والتطور وقد تتنافس وتتصارع،مثلها مثل الطبقات الاجتماعية.

يؤكد علماء الاجتماع أن الوظيفة العامة للدين هي انه يزود الإنسان بشيء من هدوء النفس وسلامة العقل،وعالم اليوم مليء بالمخاطر الجسيمة والشكوك والأوهام،وهناك حاجة إلى الإحساس بالأمن والطمأنينة،ولذلك فان مختلف الناس في مختلف مراحل التطور يحققون هذه الرغبات ويشبعون حاجاتهم إلى الأمن بطرق عديدة منها اللجوء إلى الدين وممارساته العديدة.

لكن من الناحية الاجتماعية يعد الدين تعبيرا عن وحدة المجتمع أو النظام الاجتماعي كما يرى دوركيم،وذلك عن طريق تدعيمها وتقويتها للمشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تضامن المجتمع والنظام الاجتماعي.

ويذهب لندبرج إلى أن الضبط الاجتماعي يعتبر احد الوظائف الهامة للنظم الدينية وان هذه الوظيفة تختلف إلى حد كبير باختلاف الأديان والعصور والمجتمعات.

كما أكد علماء الاجتماع أن الضبط الاقتصادي يستخدم في كل المجتمعات حتى البدائية منها،وهو وسيلة فعالة من وسائل الضبط الاجتماعي ،كما تتعدد أساليب الضبط الاقتصادي،ومن أمثلة تلك الأساليب،استخدام الأجر والجزاءات الاقتصادية كأداة لضبط السلوك وكذلك استخدام الإعلان كوسيلة لتوجيه سلوك وعادات أعضاء المجتمع.

يضاف إلى ذلك أن هناك إجراءات اقتصادية عديدة تضيق من نطاق القوة الاقتصادية للأفراد،مثل الضرائب الجمركية،وضوابط الثمن،التي تعمل على تغيير القوة الاقتصادية للأفراد،وتعدل من التوازن بين هؤلاء الذين يملكون العمل أو السلع والذين يملكون الثروة،ونتيجة ذلك هو التقليل من الدرجة التي يتمكن عندها أصحاب الثروة من استخدام ثرواتهم في ضبط سلوك الأخرين والتحكم فيه.

ويتمثل دور النظام التعليمي في توصيل المعارف والمهارات إلى الأشخاص وفي تدعيم الاتجاهات والقيم المرغوبة،وتطوير عادات التعليم،ليواجه الإنسان المستقبل بطريقة عقلانية واهم أهداف التعليم إعطاء الفرد أدوات لكي يعمل بها وطرق يفكر بواسطتها ليتسم بالثقة وبالضبط العقلاني الذاتي.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يساهم الأكاديميون والعلماء والمتخصصون في الشئون العلمية بتقديم الأفكار والخطط التي من

شأنها أن تساهم في الضبط الاجتماعي وإشاعة حالة السلم الأهلي في المجتمع ما يساهم بشكل كبير في الضبط الاجتماعي.

غير أن هذه الأنظمة الثلاثة قد تتعارض وتتصارع مع بعضها،وحينها قد يؤدي هذا الصراع إلى تصدع وتدهور في برامج التنمية على كافة الأصعدة،ولذلك يلزم على القادة المخططين لبرامج التنمية أن يأخذوا بعين الاعتبار أهمية التضافر بين أنظمة الضبط الاجتماعي لتساهم مجتمعة وكل حسب دوره في تدعيم برامج التنمية.

٤/المجتمع المدني

يعبر عن المجتمع المدني بذلك الفعل البشري الذي يقتنع بضرورة تقوية الفضاء العام على حساب الدولة،وهناك من يضعه في موقع وسط بين الدولة والأسرة،ويهدف لخدمة مصالح الإفراد،ومن هنا برزت فكرة المواطنة وما يتبعها من وجوب المساواة بين الناس،و عرف عند البعض بأنه عالم الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يقف بين الأفراد والمؤسسات السياسية التمثيلية.

وقد برز مفهوم المجتمع المدني بعد تطورات نهاية القرن الماضي،وتحديدا بعد انهيار الكتلة السوفيتية وسقوط حائط برلين وانتصار التضامن في بولندة،ويزداد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني مع صعود موجات التحول الديمقراطي الذي شمل العالم.

ويرى المدافعون عن المجتمع المدني أن له دورا كبير في التأثير على برامج وأنشطة التنمية بحيث،انه يساعد في تعبئة الموارد بطرق تعجز الدولة بمفردها عن القيام بها،لان التنمية تنتفع من الحريات التي يقدمها المجتمع المدني،ولان الناس يقومون بمبادرات لا ينجزونها في أوضاع أخرى.

ه/الخلاصة.

لاشك أن هنالك علاقة كبيرة بين المجتمع والتنمية،ولا يمكن لمشاريع التنمية أن تحقق انجازات ما لم تعط اهتماما لقضايا المجتمع المختلفة من ثقافة وأنظمة ضابطة وحريات وديمقراطية وحقوق الإنسان،وان ارتفاع وتيرة الصراع في إي مجتمع يؤثر بشكل سلبي على قضايا التنمية.وبذلك يصبح الاهتمام بالقضايا الاجتماعية جزء من الاهتمام بقضايا التنمية،سواء كان ذلك في مجتمع محلي صغير أم مجتمع حضري كبير.

المحاضرة(٣): الاقتصاد والتنمية

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة للعلاقة بين اقتصاد البلدان والتنمية فيها،ومن الأهمية بمكان التعرض أولا للمشكلة الاقتصادية،واختلاف الندرة في الموارد بين مجتمع وأخر،ثم نتعرض للنظم الاقتصادية التي تعرفت عليها المجتمعات البشرية،وهي النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام المختلط،ونلمح لأهمية وجود نظام خاص بنا،كالإسلامي،ثم نتعرض لدور الدولة في معالجة المشكلة الاقتصادية،وصولا إلى بروز مفهومي النمو الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية،ثم نلخص مجمل المحاضرة في الخلاصة.

١/ المشكلة الاقتصادية.

تعتبر المشكلة الاقتصادية من أقدم المشاكل التي واجهت الإنسان،وسعى بمختلف الطرق لإيجاد حلول لها،لدرجة التنظير وتبني أنظمة مختلفة لما لهذه المشكلة من وجود ضاغط في حياة الإنسان،وبمقدار ما استطاع الإنسان في مختلف المناطق والفترات التاريخية من إيجاد حلول لهذه

المشكلة،استطاع أن ينعم بفترة من الرفاه والاستقرار،وفي أكثر الأحيان تنشب الحروب والصراعات بسبب التزاحم والتدافع لإيجاد حلول لهذه المشكلة،كل من جهته،بل إن في تاريخ البشر من القبائل والشعوب والحضارات ما اعتمدت في حلها لمشكلها الاقتصادي على نهب ما لدى الآخرين من إمكانيات تفتقر هي إليها،وما قصة الاستعمار والاحتلال من بلدان لأخرى والتي لا تزال ماثلة أمامنا إلى اللحظة الراهنة، رغم التقدم الذي أحرزته البشرية على صعيد حقوق الإنسان،إلا احد تجليات هذه المشكلة،في بعض جوانبها.

إن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية وتعدد وكثرة وتنوع وتجدد حاجات الأفراد والمجتمعات المراد إشباعهم في زمن معين ومكان معين،مما يجعل الإنسان أمام الاختيار بين الحاجات التي يريد إشباعها أولا،والتضحية بالحاجات الأخرى التي لا يمكن للموارد أن تشبعها في آن واحد.

فالمشكلة الاقتصادية تعني أن الموارد محدودة والحاجات متعددة وتصبح المسألة هي كيفية توزيع الموارد على الحاجات للحصول على أقصى إشباع ممكن أو اكبر عائد ممكن، ولابد من الإشارة إلى أن المشكلة الاقتصادية تواجه الفرد كما أنها أيضا تواجه المجتمع.

من هنا نجد أن هنالك ثلاثة أسئلة أساسية تواجه أي اقتصاد،ولابد له من الإجابة عليها لكي يعد كفوء وفاعلا وقادرا على البقاء والاستمرار،وهي :

أولا:ماذا ننتج من السلع والخدمات؟وهذا ما يتطلب الاختيار من قائمة طويلة جدا من السلع والخدمات،إما بناء على أساس قانون السوق أو بناء على التخطيط.

ثانيا:كيف ننتج هذه السلع والخدمات؟أي كيف نختار الأسلوب والآلية التي يتم بها إنتاج هذه السلع والخدمات،عبر الاستغلال الأمثل لما يتوفر بين أيدينا من عناصر إنتاج،وهذا بدوره سيعتمد على مدى توفر كل عنصر من عناصر الإنتاج.

ثالثا:لمن ننتج هذه السلع والخدمات؟إذ يتوجب على الاقتصاد أن يحدد كيفية توزيع هذه السلع والخدمات على أفراد المجتمع،فقد يتم التوزيع عن طريق تفاعل العرض والطلب كما تحدده شروط السوق،والذي يتوقف على القدرة الشرائية للناس،أو أن الدولة ترى ضرورة التدخل لكي لا يقع إجحاف على فئة من الناس لصالح فئة أخرى،وهنا تختلف الأنظمة الاقتصادية في الجواب على هذا السؤال وان اتفقت على أهمية الإجابة على الأسئلة الأخرى.

وعليه فان عناصر المشكلة الاقتصادية،تتحدد في ثلاثة،وهي الحاجات،والموارد،وتوزيع هذه الموارد على الحاجات،وكلما استطاع بلد من خلال القدرة على تنظيم العلاقة بين الموارد والحاجات،كان ذلك مؤشرا على التناسب بين مستوى النمو السنوي وعدد السكان المتزايد مع الزمن،وهو ما يقود إلى أساس متين لتنمية اقتصادية أو بشرية،أو تنمية شاملة ومستدامة.

٢/ النظم الاقتصادية

يشير مفهوم النظام الاقتصادي إلى انه عبارة عن مجموعة من القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لعلاج المشكلة الاقتصادية ويضع المجتمع الإطار القانوني لتنظيم وتحديد أشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وقيمه الأخلاقية والدينية.

ومع أن كافة النظم الاقتصادية تتفق في الهدف الذي تسعى لتحقيقه،وهو إيجاد حل للمشكلة الاقتصادية كما تبين أعلاه،إلا أنها تختلف في الكيفية والوسائل التي ينبغي إتباعها للوصول إلى حل مقبول ومرض للجميع وقادر على تقديم الإشباع المطلوب،مع تطور الزمن وتجدد الحاجات والرغبات،ومن ثم قدرة النظام على الاستمرار،ولعل ذلك ما يفسر تغير النظم الاقتصادية عبر تاريخ البشرية من النظام الاقتصادي البدائي ونظام اقتصاد الرق والنظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الاقتصادي المختلط.

ولعل إلقاء نظرة على ابرز الأنظمة الاقتصادية المعاصرة التي لها تأثير على موضوع التنمية في واقعنا المعاصر مهم في هذه المحاضرة،لما يفيد في تكوين المحصلة النهائية عن هذا الموضوع.

١- النظام الرأسمالي:

يقوم النظام الرأسمالي على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج والحرية الاقتصادية في إدارة وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو آليات السوق لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع،وقد حل هذا النظام محل النظام الإقطاعي في الغرب،وساعد على وجوده عدد من العوامل منها تراكم رأس المال من خلال النشاط التجاري بين المدن والاكتشافات وما حصلت عليه الدول الرأسمالية من خيرات ومكاسب من مستعمراتها.

وقد اخذ على هذا النظام قدرة أصحاب الأموال الضخمة على احتكار المشاريع الكبرى والتحكم في منتجاتها،وبالتالي استغلال المستهلك لصالح أصحاب رؤوس الأموال، وإهدار الموارد وسوء

استخدامها،وكذلك سوء توزيع الدخل والثروة،فهذا النظام يؤدي إلى تركز الثروة في أيدي فئة قليلة من الأفراد،وتزايد البطالة ووجود الأزمات الدورية والتقلبات الاقتصادية،مضافا إلى تعارض المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة للمجتمع.

٢- النظام الاشتراكي:

جاء هذا النظام على النقيض من النظام الرأسمالي ،حيث يقوم على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،لتكون الدولة دولة منتجة وفي نفس الوقت المحققة للعدالة من خلال الحد من التراكم الرأسمالي وتركز الثروة،وإيجاد فرص أكثر لتشغيل العمال وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلباته.

وقد تميز هذا النظام بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج،والإشباع المتزايد للحاجات الجماعية،والنمو المخطط للاقتصاد القومي،والتوزيع من منظور كل حسب حاجته،وان جهاز التخطيط هو الذي يخصص الموارد.

وقد اخذ على هذا النظام المركزية الشديدة وتركز السلطة،والبيروقراطية المعقدة،وانخفاض إنتاجية العامل،وبروز ظواهر الاستغلال بشكل آخر عن النظام الرأسمالي،وغياب نظام كفئ للحوافز.

٣- النظام الاقتصادي المختلط:

وهو نظام سعى للجمع بين الملكية الخاصة والملكية العامة لوسائل الإنتاج،ويجمع بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي للمجتمع لتحقيق الأهداف المطلوبة للاقتصاد القومي في إطار ما يسمى بالتخطيط التأشيري.

وقد تميز هذا النظام بالمجمع في الملكية لوسائل الإنتاج بين الأفراد والدولة،والجمع بين الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،والعمل جنبا إلى جنب بين جهاز الثمن وجهاز التخطيط،وقد يكون القطاع الخاص رائدا في بعض البلدان والقطاع العام رائدا وقائدا في بلدان أخرى،مع محاولة علاج عيوب واختلالات الاقتصاد الحر.

واخذ على هذا النظام عدم التحديد الدقيق لادوار وأوزان كل من القطاع العام والخاص،والتخبط في اتخاذ القرارات الاقتصادية،وحدوث سوء توزيع للدخل والثروة،إضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري.

ورغم أننا قد قطعنا ما يزيد على عقد من الزمن في الألفية الثالثة،إلا انه لم تجنب هذه الأنظمة بلدانها أو العالم من كوارث اقتصادية،سيما ما حصل من أزمة مالية اقتصادية في العامين الماضيين(٢٠٠٩-٢٠١٠) ولا تزال تبعاتهما تكبر،وتعلن دولة بعد أخرى احتمال انهيار نظامها الاقتصادي كما حدث في اليونان،وهذا يؤكد أهمية البحث عن نظام اقتصادي عالمي أكثر كفاءة وانسانوية وعدالة،يمكن أن يحقق الرفاهية للمجتمعات،وفي نفس الوقت تزداد قيمة الحرية المسئولة فيه،فهل يمكن لنا كعرب ومسلمين،أن نقدم نظاما اقتصاديا يتمتع بذلك،سيما مع الإشادة بالنظام المالي الإسلامي في الأزمة المالية الأخيرة،حيث أن البنوك التي عملت به تجنبت الخسائر،هذا ما يحتاج إلى بذل جهد علمي كبير.

ولابد من القول أن أي نظام اقتصادي يجنب أي بلد من الوقوع في المخاطر الاقتصادية يؤثر بشكل كبير على التنمية في هذا البلد،الأمر الذي يعني أن القادة في البلدان يتحملون مسئولية الأخذ بأي نظام لصالح التنمية في بلادهم.

٤/ دور الدولة في الاقتصاد

تعتبر الدولة في أي مجتمع المدير والمنظم له،ومن الطبيعي أن تولي اهتماما كبيرا للمشكلة الاقتصادية وان لا تألوا جهدا في سبيل إيجاد حلول لها،وخلق حالة من التوازن لضمان استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ،يجنب المجتمع الوقوع في الكوارث في شتى الميادين،وهذا ما يتطلب منها التزام سياسة مالية واضحة،يتحدد من خلالها علاقتها بباقي السياسات الاقتصادية،وتحقق بالتالي الأهداف المطلوبة والمتفق عليها من جميع أفراد المجتمع.

هذا وقد تطور دور الدولة عبر مراحل تاريخية مختلفة ،فقد مر هذا الدور بمرحلة الدولة الحارسة في القرن السابع عشر والثامن عشر في ظل سيادة النظرية الكلاسيكية التي كانت تنظر إلى النشاط الاقتصادي انه منوط للإفراد دون تدخل من الدولة،ثم جاءت مرحلة الدولة المتدخلة سيما بعد بروز أزمات اقتصادية كبرى كالكساد العالمي الكبير(١٩٢٩-١٩٣٢)وبروز النظرية الكنزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة المشروعات التي تحرك الركود الاقتصادي،ثم جاءت مرحلة الدولة المنتجة تزامنا مع قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزعات نحو التأميم وغيرها،وتشير المعطيات الحالية إلى وجود مراجعات لدور الدولة في النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات تقريبا،سيما مع بروز الأزمات الاقتصادية بين فترة وأخرى،سيما مع الأزمة المالية الأخيرة،والتي هددت بوجود أزمات اقتصادية في عدد من الدول المتقدمة في العالم.

ولعل من أهم الأدوار للدولة في الشأن الاقتصادي ما له علاقة بالسياسة المالية،حيث تلتزم الدولة بمجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة ممكنة،لتحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

ومن دون شك فان السياسة المالية في إي مجتمع لها دور كبير في تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد،وهذا يخلق الأرضية المناسبة للاستقرار ومن ثم التنمية بمختلف مجالاتها وتسمياتها،ولعل ما حدث من أزمة مالية قادت إلى أزمة اقتصادية لا تزال أثارها حاضرة في عدد من المجتمعات البشرية،ما يشير إلى الدور الخطير للسياسة المالية ومن ثم النظام الاقتصادي المتبع،ودور الحكومة الاقتصادي في إي بلد،وهو ما ينبغي لقادة التنمية في المجتمعات أخذه بعين الاعتبار.

ه/ النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن،وهناك العديد من العوامل التي تساهم في النمو الاقتصادي،منها حجم رأس المال المادي،ورأس المال البشري،وتوافر الموارد الطبيعية،وتخصيص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج،والتقدم الفني والتكنولوجي،ومن الملاحظ أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات والتي منها،زيادة السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها،وزيادة الاستثمار في التعليم والتدريب،وقد أدى النمو الاقتصادي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن،وتراجع الجوانب الروحية في المجتمع لصالح القيم المادية.

من هنا جاءت الحاجة للتنمية الاقتصادية التي تعني تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع،وهي مقدمة لتنمية اشمل،حيث لم يعد كافيا تحقيق زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي بل أصبح من الضروري تحسين نوعية الحياة في المستوى الصحي والتعليمي والخدمي وهو ما أطلق عليه بالتنمية البشرية،وتحسين البيئة وغيرها من الخدمات للوصول إلى التنمية المستدامة.

وبذلك تكون التنمية الاقتصادية مقدمة للانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل إبعاده إلى حالة التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل،وبذلك يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية عن مفهوم النمو الاقتصادي التلقائي،حيث أنها تنطوي على إجراءات معينة وتعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لشمل جميع أبعاد المجتمع،ومن ثم فان معدل التنمية الاقتصادية هو معدل متعمد تحقيقه بمنظور شامل،أما معدل النمو الاقتصادي التلقائي فهو زيادة معينة في معدل نمو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن دون إجراءات متعمدة لكي يتحقق هذا المعدل بصورة معينة،والاهم من النمو المجرد هو استثمار هذا النمو لتنمية شاملة.

٦/الخلاصة

خلاصة البحث أن التنمية تتوقف بشكل كبير على الاقتصاد في أي مجتمع من المجتمعات،وبمقدار ما تدار العملية الاقتصادية بكافة أبعادها بشكل سليم،بمقدار ما ينعكس ذلك على التنمية في هذا المجتمع،وليس كافيا أبدا أن تتطور الحالة التنموية في مجتمع من المجتمعات بمجرد

زيادة معدل النمو الاقتصادي فيه،إذ أن ذلك يتطلب إجراءات محددة تستثمر معدل الارتفاع في هذا النمو لصالح الأخذ بعوامل التنمية الشاملة والمستدامة،لكن لابد من القول أيضا أن النمو الاقتصادي مقدمة ضرورية للتنمية الاقتصادية والبشرية ومن ثم التنمية الشاملة والمستدامة.

المحاضرة(٤): التنمية والسياسة

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة لتأثير التنمية في السياسة والعكس،وأهمية وجود الحكم الصالح في أي بلد ينشد التنمية،حيث أن الحكم الصالح يعكس إرادات الناس وتطلعاتهم،ويوزع الدخول بشكل عادل،ثم نلقي الضوء على الواقع العربي،مع البحث في آفاق التنمية السياسية بما يصلح من وضعنا،ونخلص إلى خلاصة مستفادة من هذه المحاضرة.

١/التنمية و شرعية السياسة.

هنالك تأثير متبادل بين التنمية والسياسة،فالنجاح في مشاريع التنمية يعزز من الدور السياسي لأية حكومة تقود هذه التنمية،ويرفع من رصيدها إن على مستوى محلي أو دولي،كما أن السياسة الحكيمة والحكم الرشيد تؤديان بشكل تلقائي إلى زيادة فرص النجاح للمشاريع التنموية،وليس من اكتشاف للأسرار المبهمة إذا ما فشلت تنمية اقتصادية أو بشرية أو شاملة ومستدامة في أي بلد من البلدان حين توجد به حكومة تفتقر إلى أدنى مستويات العدالة،وتتفشى فيها ظاهرة الاستبداد والدكتاتورية،ويخترق أجهزة دولتها إخطبوط الفساد المالي والإداري،وليس من المستغرب أبدا أن تتفوق الدول ذات الأنظمة

السياسية الديمقراطية من حيث التنمية والتطوير على الدول ذات الأنظمة المستبدة أو التي لا تشارك جماهيرها في اتخاذ القرار.

لقد توفرت بعض البلدان العربية على قدر هائل من الموارد والإمكانيات التي يمكن لها إن تبني ست حضارات في آن واحد،كما عبر عن ذلك احد الخبراء،لكن هذه الدول تفشل فشلا ذريعا في التغلب على مشكلة السكن عندها،حتى بات ما يزيد على ٥٠% من مواطنيها،لا يمتلكون السكن الملائم ولا توجد لديهم الفرصة لامتلاكها،مما ينذر بمشكلة اجتماعية كبيرة قادمة لا محالة،وتنهار مشاريع تنموية ضخمة لاختلال طبيعي أو متعمد،ومع ذلك لا تجد حكومات هذه البلدان تعتبر نفسها معنية بشكل جدي عما يحدث أو أن ذلك يؤثر على التنمية والتطوير فيها،ولا تحسبها تهدد مستقبلها السياسي.

التنمية والسياسة أصبحتا اليوم متشابكتين ببعضهما البعض وتدوران مدار الوجود والعدم،في عالم أصبح منفتحا وتداخلات أممية لم يعد بالإمكان الهروب منها،فتقارير الأمم المتحدة المتلاحقة سنويا،تكشف بدقة ما تنجزه كل حكومة من تنمية وارتقاء لشعبها،ومن ثم يعطي بالأرقام والحقائق مبررات إضافية لاستمرار هذه الحكومة أو تلك،أو يحفز من الضغط الشعبي عليها لتقلع سريعا قبل أن يتحول الضغط إلى هيجان شعبي يقتلع هذه الحكومة من الجذور.

وإذا كان كل نظام سياسي يحتاج إلى شرعية يتكئ عليها ليبرر استمراره في الحكم،والتمسك بمقاليد الأمور في أي بلد،فان التنمية بشتى تصنيفاتها تعد اليوم احد الدعائم الأساسية للشرعية،والتنمية هذه ليست ما يحاول النظام السياسي الحاكم في كل بلد إظهاره والتفاخر

به على الصعيد المحلي أو الخارجي،بل ما تتضمنه التقارير الدولية التي تتسم بنسبة عالية من المصداقية والدقة.

٢/ التنمية والحكم الصالح

ترجع بعض الدراسات ظهور مصطلح الحكم الصالح إلى القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة،استخدم بداية في اللغة الفرنسية،ثم كمصطلح قانوني سنة ١٩٧٨،ليعبر في نطاق واسع عن تكاليف التسيير،ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نمط جيد في التسيير للنظام الاجتماعي من اجل تحقيق المطالب الديمقراطية،وقد عرف الحكم الصالح"بالإدارة الشفافة والقابلة للمحاسبة للموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمالية لغرض التنمية المنصفة والمستمرة،وذلك ضمن بيئة سياسية ومؤسساتية تحترم حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وحكم القانون".

ويعتبر الحكم صالحا حين تتوفر ديمقراطية حقيقية توفر المشاركة وتمثيل الشعب بشكل عادل ومحاسبة للحكومة،وحماية لحقوق الإنسان،واحترام لحكم القانون وإدارة العدالة،واستقلالية المجتمع المدني وتنشيط دوره ،وإدارة احترافية وحيادية في النشاط الحكومي،سيما ما له صلة بالمال العام،وسلطات غير مركزة في يد فرد أو مجموعة لحكومة محلية فعالة،وبمشاركة تامة من قبل المواطنين،وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى تنمية شاملة ومستدامة .

لقد كشف دراسات للبنك الدولي أن هنالك علاقة ايجابية بين الحكم الصالح وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي،وهو احد أهداف التنمية،كما أن إتباع المقاييس الرئيسية للشفافية والوضوح تؤدي إلى تخفيض سعر القروض الدولية والمحلية بنسبة ٧% إلى ١٧% مما

يشير إلى أن المستثمرين يعتبرون الحكم الصالح عاملا مخفضا لمخاطر الاستثمار،كما وجد ذلك صندوق النقد الدولي.

ويعمل الحكم الصالح على زيادة فاعلية المساعدات ويشجع على استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل،وهو ما يفضي إلى نتائج تنموية جيدة،وبذلك فان الحكم الصالح يؤثر بشكل كبير على أهداف وبرامج التنمية الشاملة والمستدامة.

لقد وضع البنك الدولي ٢٢ مؤشرا لاختيار الحكم الصالح وتحقيقه،ويخص ١٢ مؤشرا منها المساءلة العامة،و١٠ مؤشرات تخص جودة الإدارة،ومن مؤشرات المساءلة العامة،درجة انفتاح المؤسسات السياسية في البلد،ودرجة المشاركة السياسية ونوعيتها،ودرجة الشفافية ومدى القبول الذي تحضى به الحكومة لدى الشعب،ودرجة المساءلة السياسية،وتستعمل البيانات الموضوعات التالية:

الحقوق السياسية للأفراد، والحريات المدنية، وحرية الصحافة،والأداء السياسي،والتوظيف لدى الجهاز التنفيذي،وتنافس التوظيف،والمشاركة في التوظيف،والقيود لدى التنفيذ،والمساءلة الديمقراطية،والشفافية.

أما مؤشر قياس الجودة فيشمل، درجة الفساد ونوعية الإدارة وحقوق الملكية والإدارة المالية وتخصيص الموارد واحترام القانون وتطبيقه والسوق الموازي.

ولتحقيق الحكم الصالح لابد من وجود انتخابات حرة وحقيقية،وفعالية لدى المجتمع المدني،وانفتاح على الفضاء الإعلامي الحر،والتعاون بين كافة المناشط السياسية لتحقيق التنمية المستدامة،واعتماد سلطة القانون،والشفافية في إدارة الموارد المالية،وامتلاك رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها.

٣/الوضع العربي والحكم الصالح

ربما أمكن القول أن سر التخلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام في الوطن العربي راجع لافتقاره للحكم الصالح،وليس هذا القول ما يتفوه به المواطن العادي في الوطن العربي،لاحتقانه بالإحباط واليأس،بل هو ما تؤكده المؤشرات الدولية،وهو ما يستدعي من النخب الحاكمة في هذا الوطن إعادة النظر في طريقة إدارتها لشئون بلدانها،فليس من قبيل الصدفة أن يكون العرب في ذيل قائمة مؤشرات التنمية بشكل عام،بل هنالك أساس أدى إلى هذه النتائج الكارثية،ومن المعيب أن يستمتع حاكم بتخلف شعبه،ومن المعيب على شعوب ترى في خطوات أمم أخرى لصالح قضاياها اكبر بكثير مما تستطيع هي القيام به.

هنالك إحراج شديد في هذه اللحظة التاريخية للعرب كحكام ومحكومين بالنسبة لقضاياهم،وهو ما يكشف على تخلف سياسي كبير،ليس من قبل الحكام فقط،بل ليست الشعوب العربية بريئة منه،وهو ما يعني أنها لم تعط من التضحية بما يكفي لصناعة حكم صالح رشيد،أسوة بالأمم الأخرى التي ما وصلت إلى وضعها الحالي من مستويات متقدمة من حيث الحكم الصالح،إلا عبر تضحيات جسام قام بها الحكام والمحكومون،كل من طرفه،بغية الارتقاء ببلدانهم.

العرب اليوم مصابون بعجز سياسي واضح،وهو ما سينعكس على مشاريع التنمية بشكل كبير،ما لم يتدارك الحكام والمحكومون الأمور،ويدخلون في مصالحة وطنية تهتم بالتنمية الشاملة والمستدامة،بدل الاستئثار من قبل الحكام، وضياع للمستقبل من قبل الشعوب،ولعل ما حدث من ثورة شعبية في تونس ومصر،واهتزازات في معظم البلدان العربية مما يهدد أنظمة بالسقوط يعكس حقيقة هذا العجز،والأمل أن تكون في هذه

الهيات الجماهيرية ما يؤكد على أهمية السياسة في مشاريع التنمية،وانعكاس ذلك على بناء واقع سياسي جديد.

ط/ التنمية السياسية

ربما أمكن القول أن الحاجة ماسة اليوم لتنمية سياسية في الوطن العربي،وهي مفهوم تمخض عن عدة وظائف تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الإفراد والجماعات والحكومات مثل تحديث المؤسسات السياسية وتطوير الأحزاب فكرا وتنظيما وعلاقات،وقد نشأت حول هذا المفهوم عدة أراء واتجاهات فكرية وسياسية،وترسخت عدة نظريات متخصصة في التنمية السياسية وإجراءاتها،واشتقت عدة تعريفات منها تعريف "الفرد ديامنت"حيث يقول:إنها العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكسب بها مزيدا من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب،وان يطور نماذج جديدة للنظم".

وتلخص التنمية السياسية كما لدى البياتي:بتكوين ثقافة سياسية حول حقوق الإنسان وواجباته ويشكل قاعدة انطلاق وبدء وفعل وإجراءات للتنمية السياسية،ويتصل بذلك تحديث الحياة السياسية وذلك بتحديث النظم والسلطة والأداء السياسي،واتخاذ النموذج الأمثل للمحاكاة وليس التقليد الحرفي له،فلكل بيئة نسقها السياسي الخاص بها،والاستفادة القصوى من أجهزة وأليات الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة بتطوير الأداء السياسي وإجراءاته على الأرض وداخل البناء الاجتماعي.

هـ/ الخلاصة.

السياسة تقود البلدان،ولا يمكن لتنمية أن تحدث من دون إرادة سياسية متمثلة في أهل الحكم،وطبيعة العلاقة القائمة بينهم ومختلف وجودات المجتمع تنعكس على التنمية،وكلما كانت هذه العلاقة مرنة وقائمة على أساس من القبول والتراضي كلما ساهم ذلك في إنجاح مشاريع التنمية،وعلى العكس من ذلك فان أي بلد مهما توفر على موارد طبيعية واقتصادية وبشرية هائلة،وتتسم العلاقة فيه بين أهل الحكم وسائر طبقات المجتمع،بالإكراه أو التنافر،فان هذه المشاريع مهددة بالسقوط في أية لحظة،وربما هذا ما يثبط أهل الحكم من الإقدام على المشاريع التنموية الكبرى التي توضع فيها أضخم الموارد المحلية،لأنهم يشعرون أن كل ذلك قد يهدد موقعهم السياسي،ولا يساهم في تثبيت حكمهم،على العكس من البلدان التي تتسم بالديمقراطية ورضا الناس عن القوة السياسية الحاكمة فان الإكثار من مشاريع التنمية ووضع اكبر الموارد فيها،هو ما يدعم الثقة في هذه القوة،ويضمن لها مستقبلا في الاستمرار في قيادة البلدان والعباد.

المحاضرة (ه):التنمية الاقتصادية

تمهيد:

سوف نتعرض في هذه المحاضرة لمفهوم التنمية الاقتصادية ونفرق بينه ومفهوم النمو الاقتصادي،ثم نمر على التطلعات التي كانت لبعض الدول في مجال التنمية الاقتصادية،ونظرياتها،والعوامل التي أدت وتؤدي إلى إخفاق البلدان في التنمية الاقتصادية،ثم نعرض لنماذج مميزة في مجال التنمية الاقتصادية من تجربة دول شرق أسيا،ونسجل الخلاصة في ختام هذه المحاضرة.

١/مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد عرفت التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب،أو أنها عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنظيمية من اجل تحسين نوعية الحياة وتوفير حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع.

وهذا يعني أن التنمية الاقتصادية هي عملية الانتقال من حالة التخلف الاقتصادي بكل أبعاده إلى حالة من التقدم الاقتصادي بمفهومه الشامل،ويقاس ذلك بعدة مؤشرات منها الزيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالإضافة إلى مؤشرات أخرى مثل المؤشرات الصحية والتعليمية وبعض الخدمات الأساسية.

وتعتبر دراسات التنمية الاقتصادية من الدراسات الحديثة نسبيا،حيث اهتم بها علماء الاقتصاد،للنهوض باقتصاديات ما سمي بالدول النامية في القرن العشرين.

وقد فرق الاقتصاديون بين مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي حيث اعتبروا النمو الاقتصادي ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي،وهذا النمو الذي قد يكون سريعا وقصير الأجل قد لا يؤدي بالضرورة إلى تنمية اقتصادية،تنعكس على شتى مجالات المجتمع،لكنه يعتبر شرطا مهما ولكنه غير كاف لعملية التنمية التي لابد أن ترافقها

تحولات نوعية (اجتماعية وسياسية)تدعم مسيرة التنمية،إذ أن التنمية الاقتصادية ليست تغيير كمالي مؤقت،بل هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغييرا جوهريا في البنيان الاقتصادي يقود إلى رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

وقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية)أن الكثير من هذه البلدان استطاعت أن تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي،إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة ،بل ومتدهورة إلى مستويات متدنية.

وهذا يكشف أن حصر التنمية في ارتفاع مجمل الدخل القومي، دون النظر إلى التحولات الهيكلية في البلدان المراد تنميتها، بما ينمي الأبعاد المختلفة بصف ارتفاع الدخل العام،نظرة قاصرة عن الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية.

ولقد كان ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات وأوائل عقد الستينات من القرن الماضي بأنها سلسلة متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع البلدان من المرور من خلالها.

وإزاء التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية السريعة والمتلاحقة على الساحة الدولية،أصبح من اللازم على البلدان النامية إعادة النظر بسياستها الإنمائية بما يتوافق والشروط العالمية الجديدة،ذلك أن قضية التنمية لم تعد اليوم تنمية اقتصادية فحسب ،ولا مجرد برنامج سياسي تقوده حكومات البلدان المتطلعة للتنمية بل

أصبحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وكافة عناصر النمو الحضاري.

٢/ التطلعات نحو التنمية الاقتصادية

منذ منتصف القرن الماضي،وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رغبت البلدان الغربية في تطوير اقتصادها،عبر تصورات لكيفية النهوض الاقتصادي،وتوالت النظريات الاقتصادية بغية التوصل إلى تصور نظري يمكن له أن ينهض ببلد ما من حالة التخلف الاقتصادي إلى حالة النمو والتطور،ولقد كان في خطة مارشال التي استهدفت إعادة بناء اقتصاديات أوروبا الغربية،حيث قدمت الولايات المتحدة الأميركية الأموال والتسهيلات الائتمانية الضخمة اللازمة وكذلك المساعدات الفنية الواسعة لإعادة بناء وتحديث اقتصاديات هذه البلدان خلال فترة قياسية قصيرة لم تتجاوز عدة سنوات،كان لهذه الخطة الدور الفعال في الدفع باتجاه التطلعات التنموية لتطوير اقتصاديات البلدان الأخرى،وقد كان ينظر إلى عملية التنمية طيلة عقد الخمسينات وأوائل الستينات بأنها سلسلة مراحل متتالية من النمو الاقتصادي لابد لجميع البلدان من المرور بها،لتتحول البلدان الفقيرة من حالة التخلف إلى حالة التقدم،ومع أن الكثير من البلدان المتخلفة أو بلدان العالم الثالث على حسب ما يصنف،لم تجد في النظريات التي قدمها علماء ومفكرون غربيون العلاج الشافي لمعضلاتها،بل إن بعض التوجيهات من قبل المؤسسات الدولية قد أصابتها في مقتل،واكتشفت أنها كانت تحت تأثير مضلل،ذلك لان كل بلد حالة خاصة ينبغي دراسته بشكل مستقل،وان تساهم الإرادة السياسية والأهلية في إيجاد النظرية الأنسب له،ولا يمكن هنا نكران الدور الذي قدمه مفكرو هذه البلدان في إيجاد

الصيغ النظرية المناسبة لنهوض بلدانهم اقتصاديا،لكن تبقى كل نظرية اسهامة فكرية يمكن الأخذ منها بما يتلاءم وكل حالة بلد على حده.
ويصنف العالم اليوم من حيث التوجهات التنموية،إلى عوالم عدة منها العالم الأول الذي يتمتع بتطور صناعي وتكنولوجي كبيرين والتي استطاعت توفير مستوى متقدم من الرفاهية لشعوبها،وهذا ما ينطبق على الولايات المتحدة والدول الأوروبية واليابان،ويعبر عن المجتمع الثاني بمجموعة الدول التي خاضت التجربة الاشتراكية،وهي دول كبيرة،وتتمتع بمستويات تعليمية متقدمة إلا أنها تبقى دون العالم الأول،وما بعد هذين العالمين من حيث الإمكانيات والقوة والتقدم الاقتصادي صنف على انه العالم الثالث،أما المجتمعات التي تعاني من تدني مؤشرات التطور الاجتماعي والاقتصادي وفق معايير الأمم المتحدة فتصنف كعالم رابع.

٣/نظريات التنمية الاقتصادية

برزت مجموعة من النظريات التي تعرضت للتنمية الاقتصادية،من أبرزها نظريات مراحل النمو الاقتصادي،حيث يأتي والت روستو في مطلع الستينات،لينظر إلى أن التحول من التخلف إلى التطور الاقتصادي يمر بسلسلة من المراحل،تمر بها كافة البلدان التي تريد النهوض الاقتصادي،تبدأ بمرحلة المجتمع التقليدي ثم مرحلة التهيؤ للإقلاع،فمرحلة الإقلاع،ثم مرحلة النضوج،وأخيرا مرحلة الاستهلاك الوفير،هذه الخمس مراحل تستند إلى تجربة البلدان المتقدمة،ويمكن أن تكون دليلا للتعرف على مستويات التنمية بالنسبة لبلدان العالم الثالث. فلكل مرحلة خصائصها التي تعكس مدى الانجاز التنموي الذي وصلت إليه هذه البلدان.

ويعتبر ادم سميث من طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين أولوا اهتماما بموضوع التنمية الاقتصادية،فقد اعتقد بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية،ويرى أن كل فرد يعمل بشكل طبيعي على تعظيم ثروته،فلا حاجة لتدخل الدولة في الصناعة والتجارة،لكن بداية النمو الاقتصادي مع تقسيم العمل حيث يؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل،ويعتبر أن تراكم رأس المال أمر ضروري للتنمية الاقتصادية،وان تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق أرباح،وهو يفترض أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة وعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر.

أما ستيوارت ميل فهو ينظر إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال،حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق،ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج.

وتؤمن النظرية الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية بسياسة الحرية الاقتصادية،وان تكوين رأس المال هو مفتاح التقدم الاقتصادي،وأهمية وجود قدر كاف من المدخرات،وتراجع الأرباح في أجواء المنافسة،وان الوصول إلى حالة الاستقرار مسألة حتمية.

ولعل من ابرز نظريات التنمية الاقتصادية نظرية الدفعة القوية،حيث يذهب روزنشتين رودان إلى أن التنمية تتوقف على وجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي،وتأتي بعدها نظرية النمو المتوازن بين مختلف سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية،

والتوازن بين الصناعة والزراعة،وقد طبقت هذه النظرية في روسيا،وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.

وهنالك نظرية أخرى باسم نظرية النمو غير المتوازن،وهي النظرية التي ترى أهمية البدء في التنمية بالمشاريع القائدة،التي يمكن لها أن تقود بقية المشاريع حاليا ومستقبلا في التخطيط للتنمية،وهذه النظرية ترى أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية وهي بدورها تخلق وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

ليست هذه كل النظريات المهتمة بموضوع التنمية الاقتصادية،فهناك غيرها،اعرضنا عن ذكرها في هذه المحاضرة،لكن المتوقع أن تتجدد النظريات بهذا الصدد للأهمية التي تمثلها قضية التنمية الاقتصادية والتنمية بشكل عام،وهنا لابد من الإشارة إلى أن مفكري الدول النامية كان لهم دور فكري في طرح التصورات النظرية للتنمية الاقتصادية لبلدانهم،حين وجدوا أن النظريات المصاغة غربيا والمجربة في ذلك النطاق،ليس فقط لا تتواءم مع البيئة الخاصة بهم،بل إن بعضها قد صيغ ليساهم في تعظيم رأسمال وثروة البلدان المتقدمة اقتصاديا على حساب البلدان النامية أو التي في طور النمو.

٤/الإخفاقات في التنمية الاقتصادية

جعلت الكثير من البلدان في العالم الثالث التنمية الاقتصادية هدفا تسعى لتحقيقه،وهذا يرجع إلى أنها تساهم بشكل كبير في تحسين المعيشة وتطوير جودة الحياة وخلق حالة التساوي بين أفراد المجتمع سيما بين الجنسين،ورفع الكفاءة التعليمية وتحسين الرعاية الصحية،ناهيك عن دورها في القضاء على عوامل التوتر والصراعات،فهي تساهم في

التماسك الاجتماعي وترسيخ أسلوب الحوار كمنهج حضاري لحل المشاكل الاجتماعية والسياسية.

لكن بالرغم من وضوح كل ذلك كنتائج للتنمية الاقتصادية،فان ذلك لا يبدو واضحا في أفعال كثير من الدول النامية حيث اخفق العديد منها في انجاز درجة مقبولة من التنمية،وهذا يرجع إلى عدة أسباب،منها:

١- أن التنمية عملية مركبة ومعقدة،وهي متعددة ومتشعبة الأبعاد،ولابد من اخذ ذلك بعين الاعتبار والدفع باتجاه تفهم هذا التعقيد في تشعبات العملية التنموية.

٢- إنها عملية طويلة الأجل،ومن ثم فإنها تحتاج إلى صبر ومرابطة لجني ثمارها،وان الاستعجال في جني الثمار،قد يفسد الثمار والشجر، فتعاقب الدول المتعجلة بالحرمان من ثمرات التنمية،كما يؤدي التعجل إلى تدمير أصل المشاريع التنموية.

٣- إن دروب التنمية متعددة وطرائقها متنوعة، وقد تهدر جهود كثيرة من فئات المجتمع في محاولة إثبات صحة وجهة النظر هذه أو تلك، مما يحول دون التوصل إلى إجماع وطني على مناهج التنمية وبرامجها، تسير وفقها الدولة.

إن التنافسات والصراعات التي حدثت في بعض البلدان حول نفس مناهج التنمية وبرامجها وعدم حسم المنهج الذي تتبناه الدولة في موضوع التنمية اضر كثيرا بتطور التنمية في هذه البلدان،فهذا فريق يتحمس للتصنيع كوسيلة للتنمية مع إهمال الزراعة والمطالبة بالتركيز على الصناعات الكبيرة، وأخر يفضل التركيز على الصناعات الصغيرة، وآخرون يطالبون بالتنمية المتوازنة في حين ينادي بعض بالتنمية غير

المتوازنة،وهكذا يحتدم الخلاف بين هذه الفئات ويشتد الصراع،ويهمل الهدف الرئيسي المتمثل في التنمية.

٤- ويمكن أن يضاف إلى ذلك دور الفساد المالي والإداري في الإضرار بمشاريع التنمية،فقد تبين في عدد غير قليل من البلدان أن الجهات المتنفذة تستخدم الإمكانيات والأموال المخصصة لمشاريع التنمية، لمصالح فئوية أو جهوية أو شخصية،وتوجه هذه الاماكنيات إلى غير صالح المشاريع التي رصدت من اجلها أساسا،مما يعطل هذه المشاريع من رأس، وينعكس ذلك على تكاملها مع بقية المشاريع،فتسقط جميعها،فتفشل التنمية.

ولعل هذه النقاط تلفت النظر إلى أن التنمية إضافة إلى حاجتها إلى التخطيط الذي ينظر إلى مستقبل البلدان التنموي من الناحية الاقتصادية،بشكل متكامل،تحتاج كذلك إلى نزاهة في تنفيذ هذه المخططات،لتحقق التنمية أهدافها وتتحول إلى واقع قابل للتطور.

٥/نموذج مميز في التنمية الاقتصادية

تعتبر تجربة التنمية الاقتصادية لبلدان شرق آسيا،تجارب جديرة بالتعلم منها سيما لمنطقة مثل المنطقة العربية التي لم تنهض بعد،رغم توفرها على حظوظ اكبر من تلك الدول من حيث تنوع الموارد،وإمكانيات التكامل بين الأقطار المختلفة من الدول العربية.

وتأتي التجربة اليابانية كأول التجارب التي اقتفت نهجها بعض الدول الشرق آسيوية بعد ذلك، ويسجل البعض أن المحاولة الأولى لطرح رؤية متميزة لنموذج التنمية الأسيوية قد جاء في مؤلف مهم عن الاقتصاد الياباني أصدره "شيغيرا اشيكاوا" في طوكيو عام ١٩٦٧،استند

فيه بصفة أساسية إلى التجربة اليابانية في التنمية،تلك التجربة التي سار على هديها العديد من البلدان الآسيوية فيما بعد.

لقد حققت النمور الأربعة (كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وهونج كونج) انجازات مهمة في الستينات والسبعينات،لكن التجربة لا تقتصر على هذه البلدان بل هي اعم واشمل،وتضم بلدانا أخرى،برزت بشكل واضح على صعيد التنمية الاقتصادية،مثل الصين،وماليزيا ،والهند.

لقد اتسم نموذج هذه التجارب ، بعدد من السمات،منها أنها كانت تقوم على إستراتيجية استثمارية تحدث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد والإنتاج خلال مدى زمني قصير،تدعم بنظام تجاري يقوم على التحيز التصديري،وليس على الإحلال محل الواردات،والدولة في هذه التجارب تحفز لتحديد توجهات السياسة الاقتصادية بعيدة المدى،دون إهمال دور آليات السوق،كما تحترم هذه التجارب البعد الثقافي والمؤسسي لمجتمعاتها،وتعطي اهتماما كبيرا للأمن القومي فيها،بحيث تكون القوة العسكرية عنصرا مهما في حسابات القوة بالمعنى الشامل للكلمة.

ولقد حدثت اكبر درجة من التفاعل والتكامل بين القطاعين العام والخاص في مجال أنشطة البحوث والتطوير،في إطار إستراتيجية بعيدة المدى،وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع العائد التنموي طويل الأجل من جراء هذه التفاعلات خارج نطاق السوق.

كما أن السياسات الاستثمارية بين اليابان وكوريا وتايوان، نجم عنها توسيع وتعميق شبكة التكامل الصناعي الإقليمي في البلدان الأسيوية،من خلال علاقة التكامل الرأسي،إذ يلاحظ أن كل موجة من الموجات الاستثمارية اليابانية والكورية والتايوانية،كانت تعمق من تلك التشابكات فيما بين فروع النشاط الصناعي،وبصفة خاصة الموجات

الكبرى للاستثمارات اليابانية خلال الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي،وقد أدى هذا بدوره إلى تعميق ونمو تدفقات التجارة البينية على الصعيد الإقليمي الذي يجمع بين دول المنطقة.

وهكذا فان اقتصادات بلدان منطقة جنوب شرق أسيا،كانت تتقدم سويا من خلال التوسع في مجال التبادل التجاري،عبر عمليات الإحلال المستمر بين عناصر سلتي الواردات والصادرات.

وقد أطلق على هذه الطريقة بنموذج الإوز الطائر،حيث وزع على ثلاث مراحل،في المرحلة الأولى يبدأ البلد الأخذ في النمو باستيراد السلعة من البلد المتقدم القريب منه في أسيا،وقد كانت اليابان في البداية هي البلد الوحيد المتقدم،ثم يحاول البلد الأخذ في النمو في المرحلة الثانية،بإنتاج السلعة على أرضه،بتمويل مشترك،أو من دون تمويل مشترك من البلد المتقدم،ثم يعيد تصديرها إلى البلد الأكثر تقدما،وفي المرحلة الثالثة،يبدأ البلد الأخذ في النمو في إعادة توطين الأنشطة الصناعية في البلدان الأسيوية المجاورة الأقل تقدما.

ووفقا لهذه الدورة يتم ارتقاء السلم التصنيعي تدريجيا من خلال إعادة التقسيم الإقليمي للعمل فيما بين البلدان التي تنتمي إلى أسراب الإوز الطائر، الأولى والثانية والثالثة، وهكذا.

٦/ الخلاصة

ويمكن لنا أن نخلص في هذه المحاضرة إلى أن التنمية الاقتصادية تلعب دورا كبيرا في تطوير المجتمعات الإنسانية،وتمثل المقدمة الضرورية لنهوض أي مجتمع،ولابد من الأخذ بالاعتبار أن لا تكون هذه التنمية مجرد نمو في الدخل القومي،بل تنمية تنعكس على هيكلية

البلدان،فتوثر في أبعادها الاجتماعية والثقافية والحياتية الأخرى،وكعرب يمكن لنا اليوم الاستفادة من عدد من العناصر الايجابية التي تتميز بها منطقتنا في النهوض الاقتصادي،اخذين التجارب التنموية الاقتصادية كالنموذج الشرق أسيوي بعين الاعتبار،ومتجاوزين العوامل التي تدمر المشاريع التنموية،كالصراعات والتنافس حول أصل الرؤية لمسألة التنمية،والفساد المالي والإداري،وغيرها.

المحاضرة(٦):دور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة للدور المتبادل من التأثير بين التنمية الاقتصادية والموارد البشرية،حيث سنبدأ بالتعرف على مفهوم الموارد البشرية،ثم وضع الصورة الأمثل في العلاقة بينهما تحت الضوء،ونمر على تجربة واقعية من الاهتمام بالموارد البشرية وتأثيرها على التنمية البشرية في بلدان شرق أسيا،ونأصل هذا الموضوع الهام من خلال الاستفادة من نصوص دينية،ونختم بالتأكيد على الخلاصة من كل ما استعرضناه.

١/مفهوم الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري والعنصر المادي والعنصر التنظيمي أهم مقومات الإنتاج الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف،سواء على مستوى المنظمات أو على المستوى القومي،غير أن العنصر البشري،وهو مفرد الموارد البشرية هو الذي يتحكم في العنصرين الآخرين ويحركهما في الاتجاه الذي يزيد الإنتاج ويحقق الأهداف بأعلى كفاية إنتاجية ممكنة،وكلما ارتفعت كفاءة الموارد البشرية أصبح استخدام عناصر الإنتاج الأخرى

حتى ولو كانت قليلة أو نادرة،أصبح استخدامها استخداما امثلا،وعلى العكس من ذلك فان انخفاض كفاءة الموارد البشرية يسيء استخدام عناصر الإنتاج الأخرى،ويهدرها حتى لو كانت متوافرة ومتاحة.

وإذا كان واقع الدول المتقدمة يعكس الصورة الأولى التي تكون فيها الموارد البشرية عالية الكفاءة والخبرة، فان واقع الدول المتخلفة يعكس الصورة الثانية حين تكون الكفاءة متدنية.

في ضوء ذلك يمكن فهم الموارد البشرية،بأنها العناصر البشرية المساهمة في الإنتاج إن على مستوى المنظمات أو البلدان،وأنها تعد أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق،الأمر الذي يفرض على المنظمات والبلدان ايلاءها الاهتمام الأكبر في سبيل تحقيق إنتاجية أعلى وكفاءة أفضل للخدمات والمنتجات والأفكار،ما يؤدي إلى تحقيق معدلات أعلى في الناتج النهائي للمنظمات،والنمو الاقتصادي للبلدان.

وهذا المفهوم للموارد البشرية، هو ما دفع المنظمات والبلدان لاعتماد إدارات خاصة لهذه الموارد، تقوم بنشاط التخطيط والتنظيم والتوجيه والمراقبة لهذه الموارد، بغية الاستخدام الأكفأ والفعال لها على كافة المستويات.

ومع ظهور قوة المعرفة في القرن الحادي والعشرين وكيفية استخدامها في البلدان والمنظمات ذات القاعدة المعرفية،وازدياد أهمية عمال المعرفة في تكوين الثروة والقوة معا،أصبحت تنمية الموارد البشرية عاملا مهما في تعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنظمات والأمم،وعليه تم ايلاء موضوع استقطابها وتوظيفها والمحافظة عليها وتدريبها وتحفيزها العناية الأكبر،كما تم اعتبار مدخل محاسبة

الموارد البشرية، احد مداخل حساب الموجودات المعرفية بالإضافة إلى مداخل أخرى،كمدخل الملكية الفكرية والتعلم التنظيمي وغيرها.

٢/تأثير متبادل.

هناك عدة صور يمكن تصورها للعلاقة بين مفهوم الموارد البشرية ومفهوم التنمية الاقتصادية، فقد لا تترب أي علاقة بينهما، وقد يكون تأثير الأول في الثاني، وقد يكون تأثير الثاني في الأول،وقد يكون التأثير متبادلا.

والصورة الأخيرة هي الأكثر وضوحا من خلال طبيعة كل واحد منهما،ومن خلال دور النمو الاقتصادي بالنسبة لهما معا،إذ أن التنمية الاقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على النمو الاقتصادي السنوي لتطوير مشاريعها وبرامجها المتصلة بكافة قطاعات المجتمع،وتراجع النمو الاقتصادي،حتى في حالة التغيرات الهيكلية في أنشطة الاقتصاد،كالتركيز على القطاع الصناعي مثلا والتقليل من القطاع الزراعي أو التحول نحو الخدمات على حساب الصناعة أو الزراعة،لن يجعل للتغيرات الهيكلية لوحدها إمكانية الدفع باتجاه المشاريع التي تساهم في تحسين نوع الحياة لدى الناس،إذ لابد من ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي السنوي،سيما إذا ما قيس ذلك مع معدلات ارتفاع النمو السكاني التلقائي.

وعليه فان النمو الاقتصادي يصبح عاملا مشتركا بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية،فهي لا تتحقق إلا من خلال ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي،والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا من خلال موارد بشرية تساهم في رفع إنتاجية القطاع أو النشاط الاقتصادي الذي تم التحول إليه،في خطط التنمية الاقتصادية،أو توفر الأعداد الكافية من الموارد

البشرية لتغطية كافة الأنشطة الاقتصادية في كل القطاعات،حين تتخذ الدولة برنامج التطوير المتكامل.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان تراجع معدل النمو الاقتصادي مع الارتفاع التلقائي في معدلات النمو السكاني،سوف يقلل من تحسن مستويات المعيشة ونوعية الحياة بالنسبة لجميع السكان،وهو بدوره ما سينعكس على الموارد البشرية التي يفترض أن تتلقى اهتماما خاصا من حيث التدريب والتأهيل والتخصص،وفي المحصلة النهائية ستتراجع برامج التنمية الاقتصادية.

وعليه يصبح الاهتمام برفع معدلات النمو الاقتصادي مهما لكلا الأمرين،الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية،وربما هذا ما جعل الاهتمام يتوجه إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي لدى بعض البلدان باعتباره المقدمة الضرورية لتنمية الموارد البشرية،حيث أن قطاع الصحة والتعليم ورفع الدخول،وهي التي تساهم بشكل عام في رفع كفاءة الموارد البشرية،يشكل إنفاق هذه القطاعات نسبة عالية من إجمالي الدخل القومي العام،وفي ذات الوقت تعتبر هي المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس الاهتمام المجتمعي في خطط التنمية الاقتصادية.

ولعنا نشعر بالدوران في حلقة واحدة في ضوء التأثير المتبادل بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية،وهذا ما يؤكد أن الاهتمام بالموارد البشرية سيؤدي بشكل تلقائي لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية وان تحقيق هذه البرامج سوف ينعكس على تحسين وتطوير كفاءة الموارد البشرية.

وهنا تبرز وجهتا نظر بالنسبة لتأهيل وإعداد الموارد البشرية،واحدة يتبناها البنك الدولي في دعمه لبرامج التنمية الاقتصادية للدول التي تعتمد على إقراضه ودعمه ،حيث انه يفرض أن تكون التغطية للتعليم الأساسي فقط،أما التعليم التخصصي،فيرى أن الدولة غير معنية به،وان تكلفته الاقتصادية اكبر من عوائده،فتترك برامجه للمنظمات والشركات المعنية كل في مجاله،ووجهة نظر أخرى ترى أن الدولة معنية بتأهيل ودعم التعليم والتدريب التخصصي وان تطوير الموارد البشرية،سيعود بأثار اقتصادية عامة على الدولة،وهو ما اتبعته اليابان حيث تتبنى الشركات التوظيف حتى نهاية العمر،مما يجعل الموارد البشرية عندها جزء من أصولها الاقتصادية،وهو في المحصلة النهائية يعتبر أصولا اقتصادية للمجتمع كله.

وهي وجهة النظر التي اعتمدتها دول شرق أسيا،وجاءت بنتائج مبهرة كشفت عن أهمية ودور الموارد البشرية في التنمية الاقتصادية،وهذا ما سنلقي الضوء عليه في الفقرة التالية،وهو ما يؤكد على ضرورة إعطاء رأس المال البشري اهتماما اكبر من حيث الاستثمار مقارنة بالأصول المنتجة الأخرى، سيما مع ما يتميز به هذا الأصل من كونه هدفا ووسيلة في كافة مشاريع التنمية وبالأخص التنمية الاقتصادية،وهو غالبا ما يتميز بالوفرة في البلدان النامية،على عكس الأصول المنتجة الأخرى التي تعاني بعض البلدان الندرة فيها.

٣/النموذج الشرق آسيوي

يعزى النمو المعجزة للنمور الشرق آسيوية (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان)إلى أسباب عدة احدها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وفي راس المال البشري خلال فترة اللحاق بركب

النمو،ويتوافر توافق عام على أن البلدان التي تتمتع بالمخزون الأكبر من راس المال البشري تتمتع بقوة عاملة أكثر كفاءة وهي بالتالي أكثر ازدهارا،وهو ما حصل لهذه البلدان،حتى قيل من خلال تجاربهم، أن راس المال البشري للأمة لا راس مالها المادي ولا مواردها الطبيعية هو الذي يحدد خطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونوعيتها.

وتوفر تجربة شرق أسيا في هذا السياق ما يدلل على دور الموارد البشرية في النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية،في معارضة منها لنصيحة السياسة التقليدية والنظرية النيوكلاسيكية، عبر تشديدها على الاستثمار في التعليم وعلى تكوين رأس المال البشري.

وعلى العكس من تقارير البنك الدولي الذي يعتمد فلسفة معادية لدور الدولة،وترك مسألة التعليم فوق الأساسي والتدريب والتخصص لغيرها،وصل دور الدولة في هذا النموذج لدرجة منع مؤسسات التعليم والتدريب من أن تعتمد سياسات مستقلة في هذا الميدان،وقد عد تدخل الدولة في سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية دعما استراتيجيا مفيدا للدول في عملية التدريب على المهارات بالنسبة للموارد البشرية.

كما كان للشركات في اليابان دافع قوي إضافي لتوفير تدريب وتعليم مستمرين على كافة المستويات لان عملية التوظيف تعتبر عقدا مدى الحياة بين الموظف والشركة،وكان القطاع الخاص في كوريا الجنوبية وتايوان اقل استعدادا لتوفير التعليم والتدريب المهني بمفرده واعتمد أكثر على تدخل الدولة.

وأعاد الاستعمار الياباني التشديد عل التعليم المدرسي في كوريا الجنوبية وتايوان،ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبح النظام التربوي في البلدان الثلاثة جميعها موجها نحو إنتاج اختصاصيين لتلبية احتياجات

السوق(مبطلا بذلك حالات عدم ملاءمة مخرجات النظام التربوي مع هذه الاحتياجات)ونتيجة لذلك،لا تعاني هذه البلدان من وجود أشخاص ذوي مستويات تعليم جيدة لكنهم عاطلون عن العمل،أو من وجود اختصاصيين غير منتجين على المستوى الاقتصادي،كما هو الحال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد أكدت هذه التجارب انه لا يمكن تحقيق التنافسية الدولية على أساس توصية البنك الدولي بترك التدريب المهني على عاتق القطاع الخاص،بل إن تدخل الدولة يعد ضروريا في سبيل رفع كفاءة الموارد البشرية، وان ذلك ينعكس على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

لقد كمنت إستراتيجية التنمية التي اعتمدتها هذه الدول في التركيز ،في المرحلة الأولى،على النمو المستند إلى اليد العاملة المكثفة الذي يعزز تصدير المنتجات المستندة إلى اليد العاملة المكثفة إلى الأسواق المفتوحة في الغرب،ولقد كان تحقيق هذه الإستراتيجية اقل اعتمادا على المقادير الوافرة من رؤوس الأموال أو من القوة العاملة الكفء،ولقد تم نقل المتطلبات التكنولوجية بطريقة طوعية من الدول الغربية، وبالتالي بدأت هذه الدول اللحاق بركب النمو مع منتجات مستندة إلى اليد العاملة المكثفة ومع متطلبات تكنولوجية أو مهارات قليلة،وقد أدى النمو الذي حصل إلى توفير الموارد المالية لإطلاق سياسات تربوية عامة واسعة النطاق واستدامتها.

وعندما توسع تراكم راس المال البشري على كل من المستوين الخطي والنوعي،امتلكت القوة البشرية المهارات الضرورية لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة مع متطلبات تكنولوجية

أكثر،وتمكنت هذه الاقتصادات من صعود السلم التقني،وعلى طول هذه المراحل استمرت الأسواق الخارجية في فتح أبوابها أمام هذه البلدان.

وتزيد هذه التجربة في إبداعها من خلال ما قدمته من ترابط وتعاون فيما بين دول هذه المنطقة، دفع بكل المنطقة للتقدم ولشعوبها بالرقي من خلال ما سمي باستراتيجيات الإوز الطائرة،حيث تضافرت جهود سكان تلك المناطق مع بعضهم،يرفع فيها الأقوى للقوي والقوي الضعيف،حتى أصبحوا في موقع متقدم بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة والمستدامة.

٤/من الهدي الديني

من المفيد هنا أن نتوقف أمام ما يرشد إليه الهدي الديني في الإسلام بالنسبة للموارد البشرية،وما لذلك من انعكاس على التنمية الاقتصادية،حيث أن الإسلام ينظر إلى الإنسان بشكل عام بنظرة التكريم،ويجعله في موقع المخلوق الذي سخرت كافة الأشياء من اجله،فعز من قائل يقول:"ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر وفضلناهم على كثير مما خلقنا تفضيلا" ويقول أيضا:"و سخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"

وهذا التكريم من ناحية والتسخير من ناحية أخرى يجعلان من السكان محل العناية القصوى بالنسبة لسياسة أي بلد وقيمة عليا كأهداف ووسائل في البرامج التنموية في أي مجال،وهو ما يلفت النظر أيضا لجعل الموارد البشرية في محل العناية والأولوية بالنسبة لتثمير عناصر الإنتاج،وان التوجه إلى استثمار الموارد البشرية سيعود بالنفع

والمردود الايجابي على التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة والدائمة بأفضل ما يمكن توقعه بالنسبة للعناصر الأخرى.

٥/الخاتمة

وخاتمة القول بالنسبة للعلاقة بين الموارد البشرية والتنمية الاقتصادية،أن خطط وبرامج التنمية الاقتصادية يفترض فيها أن تعطي الأولوية لتنمية وتطوير وبناء كفاءات الموارد البشرية،أو على اقل تقدير أن لا تهمل هذا الجانب لصالح العوامل الأخرى،وان العمل على تطوير هذه الموارد تأهيلا وتدريبا وتخصصا واستثمارا سوف يفضي بشكل تلقائي لإنجاح خطط التنمية الاقتصادية ويرفع من رصيد تحقيق أهدافها.

المحاضرة (٧):العولمة والتنمية المستدامة*

تمهيد:

أتعرض في هذه المحاضرة لتأثير العولمة على التنمية المستدامة،وهذا يتطلب منا في البداية التعرف على مفهوم العولمة وكذلك مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها،نظرا لأننا لم نتعرض لها في المحاضرات الماضية،وهذا سيجرنا للتحدث عن آليات العولمة والفاعلين الأساسيين فيها،حتى نصل إلى الخاتمة حيث نبين مجمل ما توصلنا إليه من خلال فقرات هذه المحاضرة.

١/مفهوم العولمة وأصولها التاريخية.

العولمة ظاهرة مركبة ذات أثار بعيدة المدى،وقد اكتسب مفهومها الكثير من الدلالات الانفعالية وأصبح احد القضايا الساخنة ذات موضع نقاش دائم في الخطاب السياسي المعاصر،لكنها تعتبر قوة ايجابية لا سبيل إلى مقاومتها من اجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للناس في جميع

أنحاء العالم،وعلى طرف نقيض من ذلك ينحى عليها باللائمة كمصدر من مصادر الكثير من المشكلات المعاصرة.

وللعولمة كآلية أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية،إلا أن البعد الاقتصادي للعولمة قد حظي باهتمام متزايد من الباحثين،نظرا لما له من تداعيات وتأثيرات عل غيره من المتغيرات،ونظرا لاختلاف تأثيره على الجماعات والقوى المختلفة.

وتعني العولمة في شقها الاقتصادي الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي والتدفق المستمر والسريع في السلع والخدمات وراس المال والتكنولوجيا والمعلومات عبر الحدود الوطنية،وقد عرفت بأنها"آلية للتكامل السريع"أو أنها "امتداد للأنشطة الاقتصادية عبر الحدود السياسية للدولة"أو "أنها انهيار الحواجز الاقتصادية وتنامي سرعة التجارة الدولية وتزايد الأنشطة المالية والإنتاجية وتنامي قوة الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية".

وتشير العولمة وفقا لبعدها الاقتصادي إلى عنصرين مهمين، أولهما:يتمثل في دور الأطراف الفاعلة كالشركات الدولية والتنظيمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والتكتلات الاقتصادية، وثانيهما:فيشير إلى السياسات كتحرير التجارة واتفاقيات حماية حقوق الملكية وتحرير أسواق المال وغيرها،والتي تتم على المستويين الدولي والوطني من خلال تشجيع الانفتاح والاندماج بين الدول.

ويؤرخ للعولمة أنها مرت بمرحلتين مهمتين:

الأولى:ما يسمى بالموجة الأولى للعولمة وذلك خلال أعوام ١٨٧٩- ١٩١٤ وهي فترى تميزت بعدم وجود قيود على انتقال السلع وراس المال

والعمل عبر الدول،ورافق ذلك تخفيف تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاعتماد على مبدأ"دعه يعمل دعه يمر".

الثانية:المرحلة من علم ١٩٥٠ وحتى الأن،وتشير الدراسات إلى أن موجة العولمة شهدت تراجعا كبيرا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين ودعم ذلك فترة الكساد الكبير خلال الثلاثينات من القرن العشرين،لكن هذا التراجع سرعان ما تحول الاتجاه العكسي،حيث طبقت الكثير من السياسات للحد من الحواجز الوطنية التي تعترض سبيل المعاملات الاقتصادية الدولية،كما أن التكنولوجيا الجديدة أضفت طابعها المميز على العملية الراهنة للعولمة مقارنة بالماضي،فقد تقلصت بصورة هائلة الحواجز الطبيعية المتعلقة بالزمان والمكان ،كما انخفضت تكاليف انتقال المعلومات والأفراد والسلع ورؤوس الأموال انخفاضا شديد،مما أدى إلى توسع كبير في إجراء المعاملات الاقتصادية عبر الحدود الدولية.

٢/أليات العولمة:

تعتبر التجارة الدولية من أهم اليات العولمة،وقد توسعت التجارة الدولية توسعا سريعا على مدى الثلاثة عقود الماضية،ومنذ عام ١٩٨٦ نمت بصورة مطردة بمعدل يفوق كثيرا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم،وخلال السبعينات كان تحرير التجارة في إطار الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة – ألغات – ضئيلا وتدريجيا ،وشمل البلدان الصناعية أكثر مما شمل البلدان النامية،بيد انه من الثمانينات ،بدا معدل تحرير التجارة ولا سيما بالنسبة إلى الدول النامية في التسارع ولم يأخذ التوسع التجاري شكلا موحدا في جميع البلدان حيث استأثرت البلدان الصناعية ومجموعة

مؤلفة من ١٢ دولة من الدول النامية بنصيب الأسد،وفي المقابل لم تحقق معظم البلدان النامية أي توسع تجاري ملحوظ،كما تعرض معظم البلدان الأقل نموا وهي تضم معظم البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى،لانخفاض نسبي في حصتها من الأسواق العالمية رغم قيام الكثير من البلدان بتنفيذ تدابير لتحرير التجارة.

ثم تأتي بعد ذلك تدفقات راس المال لتكون الآلية الثانية التي شهدت تطورا سريعا في أشكالها،وتتضمن تدفقات راس المال القصيرة الأجل والاستثمار الأجنبي المباشر،وقد تسارعت معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية الثمانينات سواء من حيث القيمة المطلقة أو كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي،ومن ١٩٨٠ شجعت السياسات الاقتصادية على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل اكبر،وعلى مدى فترة التسعينات كانت هناك زيادة مطردة في عدد البلدان التي اعتمدت قدرا كبيرا من التدابير الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

ويأتي نمو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات،كآلية ثالثة للعولمة،حيث ينظر إلى التغير المطرد في التكنولوجيا وما يتبعه من انخفاض مستمر في تكلفة الاتصالات،كأحد الأسباب الرئيسية لتعميق التكامل العالمي،حيث شهد النصف الثاني من القرن العشرين تسارعا للثورة العلمية والتكنولوجية،وقد أدى هذا التطور التكنولوجي إلى تغير أنماط الإنتاجية،والعلاقة ما بين العناصر الإنتاجية وبعضها البعض وبين أنواع العنصر الواحد.

ومن أهم ملامح الاقتصاد العالمي هو إدارته من خلال التكنولوجيا أكثر من التجارة،حيث تعتمد الأنشطة الاقتصادية على تدفق المعلومات والاتصالات وتزايد نسبة التجارة الالكترونية والتي خفضت من نفقات

الانتقالات والمسافات التي كانت تمثل عوائق أمام الأسواق الدولية للسلع والخدمات،وأصبح بعض خدمات العمل يتم عن بعد،ولا شك أن التحولات التقنية تعد آلية حديثة من آليات العولمة لم تكن معروفة من قبل.

٣/الفاعلون الاساسيون في العولمة.

تعد الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات الناشطة دوليا فاعلا رئيسيا لعولمة الصناعة والخدمات،ويمكن القول أن هذه الشركات أصبحت المنظم الأساسي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يزداد تكاملا،ولدى هذه الشركات قوة احتكارية للموارد الاقتصادية،وكذلك لديها قدرة على الحصول عل التمويل اللازم لاتساع أنشطتها وذلك من خلال الدمج والاستحواذ مما يقلص الشركات العملاقة إلى عدد محدود.

وكذلك تعد المؤسسات المالية الدولية،فاعلون اساسيون في العولمة،واهم هذه المؤسسات البنك الدولي،وصندوق النقد الدولي،ومنظمة التجارة العالمية،ولهذه المؤسسات سلطات هائلة عل السياسات الاقتصادية في الدول النامية،سواء من خلال تطبيق سياسات اقتصادية معينة أو تقديم قروض ومساعدات مالية.

٤/التنمية المستدامة.

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين،هما التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني،والدافع وراء ظهور هذا المفهوم ادارك أن عملية النمو في حد ذاتها لا تكفي لتحسين مستوى معيشة الأفراد على نحو يتسم بقدر من العدالة في توزيع ثمار التنمية،كما أن التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد

تراجع،ليحل بدلا منه الاهتمام بالعنصر البشري،على أساس أن الإنسان هو هدف عملية التنمية وأداتها في الوقت نفسه.

وقد تزايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينات من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على القيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية.

وقد حظي مفهوم التنمية المستدامة باهتمام دولي خلال عقد السبعينات في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٧٢ والذي ركز أساسا على قضايا البيئة التي كانت واضحة بصورة كبيرة في الشمال وارتبطت بالتنمية الصناعية والنمو المتسارع لمعدلات الاستهلاك،ولم تستأثر القضايا التي تهم الدول الأقل نموا بالاهتمام الكافي وخصوصا حاجتها إلى اقتصاديات أكثر استقرارا وكذلك تحسين أوضاع البيئة فيها،إلا أن الحاجة إلى الربط بين أهداف البيئة والتنمية أصبحت أكثر وضوحا،ولفت الانتباه إلى القيود التي تفرض على النمو نتيجة النقص في الموارد الطبيعية مثل الثروات المعدنية ومصادر الطاقة.

هذا،ويمكن تحديد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي:

*الأهداف الاقتصادية: وهي النمو والفاعلية والاستقرار.

*الأهداف الاجتماعية:وهي العمالة والعدالة والأمان والتعليم والصحة والمشاركة والهوية الثقافية.

*الأهداف البيئية:وهي بيئة نظيفة للبشر،واستخدام رشيد للموارد الطبيعية المتجددة،والحفاظ على الموارد الطبيعية غير المتجددة.

وقد حدد البنك الدولي التنمية المستدامة في القرن الواحد والعشرين بأنها عملية متعددة الأبعاد وتتكون من خمسة مكونات،وهي:

١-راس المال النقدي ويتمثل في الإدارة المالية السليمة والتخطيط الاقتصادي الملائم.

٢-راس المال الاجتماعي،ويقصد به مهارات وقدرات الأفراد وكذلك المؤسسات والعلاقات والقواعد التي تحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد.

٣-راس المال المادي ويتمثل في البنية التحتية والأصول الثابتة مثل الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغيرها.

٤-راس المال البشري ويتضمن صحة جيدة ومستوى تعليميا مقبولا.

٥-راس المال الطبيعي وهي الموارد الطبيعية والخدمات الطبيعية.

كما أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد وضعت مؤشرات لدراسة أبعاد التنمية المستدامة،وهي مؤشرات المصدر التي تقيس التغير في الأصول الاقتصادية والبيئية والاجتماعية،حيث تقيس نوعية الهواء والتغير في الوارد المائية والتغير في الأراضي واستخداماتها والتغير في استخدام مصادر الطاقة،وصافي التغير في الأصول المنتجة وصافي التغير في الأصول المالية والتغير التكنولوجي والتغير في راس المال البشري وفي الإنفاق على الاستثمار في راس المال البشري.

ومؤشرات النتيجة،وتشمل أنماط الإنفاق ومعدلاته وتوزيع الدخل والصحة والتعليم والعمل.

وجدير بالذكر أن هناك الكثير من الهيئات الدولية المعنية بقضايا التنمية المستدامة وعلى رأسها الأمم المتحدة وبرامجها والمؤتمرات المنبثقة عنها مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة،ومؤتمرات الأمم المتحدة للبيئة والتنمية واللجنة العالمية للتنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ه/تأثير العولمة على التنمية المستدامة.

في ظل بيئة اقتصادية تتعاظم فيها قوة السوق ويزداد دور المؤسسات المالية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات المدعوم من بعض القوى الكبرى في العالم،بات من الضرورة التعرف على تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية المستدامة.

وقد أوضح تقرير"مستقبلنا المشترك"عام ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أن نموذج التنمية الذي يسود العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يعاني من أخفاقين،تزايد الفقراء في العالم،وتفاقم التدهور البيئي في كل أقاليم العالم.

كما أكد إعلان ريو أهمية إيجاد نظام اقتصادي عالمي يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة لكل دول العالم،كما يحقق أفضل تعامل مع المشكلات البيئية.

وإذا كانت العولمة تحقق مكاسب محتملة،فإنها تسبب مجموعة من الخسائر،والتحدي الحقيقي يكمن في إدارة عملية العولمة بطريقة تدعم الاستدامة البيئية والتنمية البشرية العادلة،وكلما كان هناك تكامل بين السياسات البيئية والتجارية،كلما كان النمو الاقتصادي أكثر استدامة،وكلما كانت العولمة أكثر فائدة للبيئة.

ويتحدد تأثير العولمة الاقتصادية على البيئة والتنمية المستدامة من خلال قنوات عدة:فالعولمة تسرع من التغيير الهيكلي،ومن ثم تغيير الهياكل الصناعية في الدول وكذلك استخدام الموارد ومستويات التلوث،كما يمكن أن تعكس العولمة إخفاقات السوق وتشوش السياسات الاقتصادية وعدم تناسقها،مما يفاقم من تدهور البيئة،وقد تزداد الضغوط من اجل الإصلاح،،وفي الوقت الذي تحسن فيه العولمة أفاق

النمو الاقتصادي في بعض دول العالم،فإنها تضعف آفاق النمو الاقتصادي لدول وقطاعات وصناعات بعينها،ومثل هذا التهميش لبعض الشعوب وبعض الاقتصاديات قد نتج عنه تدهور البيئة وقلة الموارد.

وفي حين ترفع العولمة من معايير الإنتاج العالمية بالشكل الذي يجعل المعايير البيئية متضمنة بصورة كبيرة في أسواق السلع،فإنها قد تؤدي من جهة أخرى إلى ضعف القدرات التنافسية لبعض القطاعات والصناعات نتيجة الممارسات والسياسات التجارية غير العادلة،كما أن خفض المعايير البيئية قد يؤدي إلى سباق نحو الأسفل.

إن العولمة تغير من صورة السوق /الدولة،وفي الوقت الذي تفرض قيودا على الحكومات وتقوي دور السوق في الحياة الاقتصادية،فإنها تخلق للدولة حوافز لتقوية دورها في مجالات وقطاعات أخرى.

٦/صور لتأثير العولمة في التنمية المستدامة:

تعد سياسات تحرير التجارة من ابرز صور العولمة،كما أن الشركات الدولية من القنوات المهمة للعولمة،وقد زادت معدلات التجارة الدولية بصورة كبيرة،كذلك تزايد نشاط الشركات الدولية وحجمها،،ويمكن أن يؤثر تحرير التجارة والدور الذي تلعبه الشركات الدولية على التنمية المستدامة من خلال التأثير على النمو الاقتصادي والاستثمار وعلى العوائد الحكومية وعلى الموارد البيئية،وكذلك على نوعية وكثافة التلوث،كذلك يؤثر تحرير التجارة على رفاهية الفقراء وعلى مستويات التشغيل والعمالة وذلك من خلال تأثيرها على أسعار المنتجات ومعدلات النمو الاقتصادي والاستثمار وعلى العوائد الحكومية وعلى توفير الشركات الدولية لفرص عمل لمواطني الدول التي تعمل فيها.

ولو أخذنا اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة مثالا،لوجدنا أن القطاع المالي في ظل العولمة شهد تحريرا واسعا ليصبح احد القوى الضاربة لها،بل إن التدفقات المالية أصبحت اكبر حجما من التدفقات التجارية،إضافة إلى قدرة راس المال على الحركة مقارنة بالعمل،وقد عمدت بلدان نامية عدة إلى فتح اقتصادياتها وتخفيف القيود بناء على نصيحة المؤسسات الدولية لتدفقات الأموال القصيرة الأجل دون اخذ الاحتياطات الواجبة لمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه التحركات،وأصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل الجانب الأكبر من تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية خلال فترة التسعينات،الأمر الذي يؤثر على هيكل هذه الاقتصاديات،ومن المعلوم أن ذلك قد تستتبعه أثار بيئية واجتماعية تتمثل في مشاكل البطالة والفقر.

٧/الخلاصة

إن العولمة أثرت بشكل كبير في التنمية المستدامة سلبا وإيجابا،وان الدول معنية بإيجاد سياسات توازن بين التأثيرين،وقد جاءت التوصيات الأممية بشأن التنمية المستدامة،لكي لا يفرط البشر الحاليون في الموارد على حساب الأجيال القادمة،كما تعمل بقدر المستطاع على تجنبين البلدان الآثار السلبية للعولمة بالحفاظ على البيئة وتقليل أعداد الفقراء في العالم.

*ملاحظة:المحاضرة تلخيص لدراسة تحت عنوان:العولمة والتنمية المستدامة،للدكتور علا محمد الخواجة،منشورة في الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الأول،عن الأكاديمية العربية للعلوم،الدار العربية للعلوم- ناشرون،بيروت،٢٠٠٦م.

الحلقة الحوارية الأولى والتكليفات

*تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء إلمامة عامة بمواضيع القسم الأول من محاضرات التنمية البشرية،وقياس مستوي الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها،ويتم فيها التحاور بين الطلبة في قضايا هذا القسم،بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، مشجعا الطلبة على التعبير الحر عن استيعابهم للمادة وتعليقاتهم عليها،وموجها لحوارهم توجيها علميا،فيقوم بطرح عدد من الجمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للنقاش فيها من قبل جميع الطلبة.

*فيما يلي ١٤ جملة مستقاة من المحاضرات في هذا القسم،يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على جملتين أو أكثر،وتمنح المجوعات كل عل حدة عشر دقائق للتحاور في إحدى الجمل،وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة،ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الجملة المختارة لمدة عشر دقائق،يصغي فيها الجميع إليه.

*تمنح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعليق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والتداخل معها.

*يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الجوانب العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولافتا النظر إلى أهمية الارتكاز على العلمية في الطرح والحوار والتعليق.

*يكلف كل طالب باختيار أي عنوان لمحاضرات هذا القسم،أو أي جملة في هذه الحلقة الحوارية،باحثا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات،بحيث تغطي كل صفحة ٢٢ سطرا.

*فيما يلي الجمل المطلوب مناقشتها والتحاور حولها:

١/ لقد كشفت التجارب التنموية في العالم،أن التنمية الاقتصادية لوحدها لا تكفي للنهوض بالمجتمعات،بل تطلب الأمر إعادة نظر في موضوع التنمية لتكون النظرة اشمل وابعد من الفترة الحاضرة؟!

٢/ليس التخلف المعرفي بأقل خطورة من التخلف الاقتصادي، وكذلك التخلف السياسي والثقافي والديني والاجتماعي والتقاني ،وربما أمكن لنا القول أيضا بالتخلف البيئي،بمعنى عدم التوفر على بيئة صالحة للحياة،أو عدم امتلاك الإنسان لمعرفة صحيحة للبيئة.؟!

٣/من دون شك فان هنالك علاقة وطيدة بين المجتمع والتنمية،فكلما كان المجتمع على درجة كبيرة من التماسك،والنظرة الايجابية لقضايا التنمية،وكانت النظم الاجتماعية الضابطة السائدة متجاوبة مع برامج وقضايا التنمية كلما كان ذلك مشجعا لتحقيق التنمية أهدافها؟!

٤/يرى المدافعون عن المجتمع المدني أن له دورا كبيرا في التأثير على برامج وأنشطة التنمية بحيث،انه يساعد في تعبئة الموارد بطرق تعجز الدولة بمفردها عن القيام بها،لان التنمية تنتفع من الحريات التي يقدمها المجتمع المدني،ولان الناس يقومون بمبادرات لا ينجزونها في أوضاع أخرى.؟!

٥/ إن المشكلة الاقتصادية تنشأ بسبب الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية وتعدد وكثرة وتنوع وتجدد حاجات الأفراد والمجتمعات المراد إشباعهم في زمن معين ومكان معين،مما يجعل الإنسان أمام الاختيار بين الحاجات التي يريد إشباعها أولا،والتضحية بالحاجات الأخرى التي لا يمكن للموارد أن تشبعها في آن واحد.؟!

٦/ تعتبر الدولة في أي مجتمع المدير والمنظم له،ومن الطبيعي أن تولي اهتماما كبيرا للمشكلة الاقتصادية وان لا تألوا جهدا في سبيل إيجاد حلول لها،وخلق حالة من التوازن لضمان استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي ،يجنب المجتمع الوقوع في الكوارث في شتى الميادين،وهذا ما يتطلب منها التزام سياسة مالية واضحة؟!

٧/إذا كان كل نظام سياسي يحتاج إلى شرعية يتكئ عليها ليبرر استمراره في الحكم،والتمسك بمقاليد الأمور في أي بلد،فان التنمية بشتى تصنيفاتها تعد اليوم احد الدعائم الأساسية للشرعية،والتنمية هذه ليست ما يحاول النظام السياسي الحاكم في كل بلد إظهاره والتفاخر به على الصعيد المحلي أو الخارجي،بل ما تتضمنه التقارير الدولية التي تتسم بنسبة عالية من المصداقية والدقة.؟!

٨/لتحقيق الحكم الصالح لابد من وجود انتخابات حرة وحقيقية،وفعالية لدى المجتمع المدني،وانفتاح على الفضاء الإعلامي الحر،والتعاون بين كافة المناشط السياسية لتحقيق التنمية المستدامة،واعتماد سلطة القانون،والشفافية في إدارة الموارد المالية،وامتلاك رؤية مستقبلية يعمل الجميع على تحقيقها.؟!

٩/ تعتبر تجربة التنمية الاقتصادية لبلدان شرق آسيا،تجارب جديرة بالتعلم منها سيما لمنطقة مثل المنطقة العربية التي لم تنهض بعد،رغم توفرها على حظوظ اكبر من تلك الدول من حيث تنوع الموارد،وإمكانيات التكامل بين الأقطار المختلفة من الدول العربية.؟!

١٠/لقد ثبت من تجارب التنمية الاقتصادية في معظم البلدان النامية (وبخاصة في أمريكا اللاتينية)أن الكثير من هذه البلدان استطاعت أن

تحقق معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الإجمالي،إلا أن مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية السكان بقيت منخفضة ،بل ومتدهورة إلى مستويات متدنية.؟!

١١/ يعزى النمو المعجزة للنمور الشرق آسيوية (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان)إلى أسباب عدة احدها الاستثمار المكثف الذي قامت به هذه الدول في التعليم وفي راس المال البشري خلال فترة اللحاق بركب النمو.؟!

١٢/ من المفيد أن نتوقف أمام ما يرشد إليه الهدي الديني في الإسلام بالنسبة للموارد البشرية،وما لذلك من انعكاس على التنمية الاقتصادية،حيث أن الإسلام ينظر إلى الإنسان بشكل عام بنظرة التكريم،ويجعله في موقع المخلوق الذي سخرت كافة الأشياء من اجله؟!

١٣/العولمة ظاهرة مركبة ذات أثار بعيدة المدى،وقد اكتسب مفهومها الكثير من الدلالات الانفعالية وأصبح احد القضايا الساخنة ذات موضع نقاش دائم في الخطاب السياسي المعاصر،لكنها تعتبر قوة ايجابية لا سبيل إلى مقاومتها من اجل تحقيق الرخاء الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم.؟!

١٤/وقد تزايد الاهتمام الحقيقي بمفهوم التنمية المستدامة في بداية السبعينات من خلال مجموعة من الدراسات التي تناولت قضايا سوء استغلال الإنسان للبيئة وركزت أيضا على القيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية؟!

القسم الثاني
التنمية البشرية ومؤشراتها

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

١/ التنمية البشرية..المفهوم والتطور.

٢/ دليل التنمية البشرية و الحرمان البشري.

٣/ مبررات وانتقادات مؤشرات التنمية البشرية.

٤/ تمويل التنمية البشرية.

٥/ الصحة كمؤشر للتنمية البشرية.

٦/التعليم كمؤشر للتنمية البشرية.

٧/الدخل كمؤشر للتنمية البشرية.

٨/الحلقة الحوارية الثانية.

المحاضرة(١): التنمية البشرية..المفهوم والتطور

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة لمفهوم التنمية البشرية،ومراحل تطورها وتعريفاتها المختلفة،ثم نعرج على دليل التنمية البشرية ومؤشراتها،وأهدافها في ضوء الألفية الثالثة،ونتوقف عند مؤشرات التنمية البشرية بالنسبة للعالم العربي،لمعرفة موقعنا بين دول العالم، ثم نختم المحاضرة بالتأكيد المركز على ما ورد فيها.

١/التنمية في مقاربتها البشرية.

جاء في قاموس العرب النماء الزيادة،نمى ينمي نماء،أي زاد وكثر،وجاء في مقاييس اللغة نمى المال أي زاد،وعليه فان التنمية تعني الزيادة والارتفاع فيما يراد،سواء أكانت هذه الزيادة والارتفاع في أمر مادي قابل للقياس أم معنوي يمكن ملاحظته بالتأمل والمقايسة،أما لفظة البشرية فهي مشتقة من البشر وهم الخلق،وهي تجري في الذكر والأنثى،ويقصد به الناس عامة.

وعليه يمكن لنا أن نفهم المقصود بالتنمية البشرية، ما له شأن بارتفاع الناس وتقدمهم، في أي مجال يمكن لنا أن نتصوره.

لقد كانت مقاربة التنمية خلال الخمسينات والستينات من القرن الماضي مقاربة اقتصادية صرفه،لاعتقاد القائمين على قضايا التنمية أن هذا المدخل يمكن له تطوير الحياة العامة للناس،غير أن عقد السبعينات والثمانينات عزز مقاربات لاختصاصات ومعارف أخرى كالتاريخ والجغرافيا والحقوق وعلم الاجتماع وعلوم أخرى،وقد أدرك المختصون انه من الممكن لدولة أن تشهد نموا سريعا في الجانب الاقتصادي لكنها تظل متخلفة،مما عزز القناعة أن التنمية الاقتصادية لوحدها غير

كافية للنهوض بالواقع البشري،،ومن هنا أتت ضرورة إجراء مقاربات متعددة الاختصاصات تأخذ في الحسبان الأبعاد الثقافية والاجتماعية للخروج من اختزال التنمية في نمو الثروة المادية.

وفي ضوء ذلك اختلفت طريقة التحليل للتنمية البشرية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي،فنمو الناتج القومي ينظر إليه على انه ضروري ،لكنه غير كاف للتنمية البشرية،فقد تفتقر بعض المجتمعات إلى التقدم البشري رغم سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي أو ارتفاع دخل الفرد ما لم تتخذ بعض الخطوات الإضافية.

٢/ مفهوم التنمية البشرية

تطور مفهوم التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي،كما تطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها واهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية ومن ثم مؤشرات التنمية المستدامة والتنمية البشرية وأهداف الألفية الإنمائية.

وقد استخدمت عدة تعابير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية،منها تنمية العنصر البشري،أو تنمية الرأسمال البشري،أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية الاجتماعية أو الإنسانية كما تعبر عنها بعض الكتابات العربية،وكان مفهوم التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة.

لقد أطلق عليها في الخمسينات من القرن الماضي بمسائل الرفاه الاجتماعي،وانتقل بعد ذلك للتركيز على التعليم والتدريب ومن ثم إشباع الحاجات الأساسية،وأصبح اليوم يركز على تطوير القدرات

البشرية وكذلك تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(PNUD) في أول تقرير أصدره حول التنمية البشرية عام ١٩٩٠ هي:"عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس"،وهو كما يرى بول ستريتن(١٩٩٤ Paul Streeten) يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس، والنظر إلى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها، ووسائل إنتاج أيضا، أما محبوب الحق فيصفه بأنه زيادة فرص الاختيار، وما الدخل إلا واحدا من هذه الفرص وليس كل ما تنطوي عليه أنفسهم. أما عثمان هاشم فيرى أن التنمية البشرية تقوم على أساس الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة في الدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو....، ومن مظاهر هذه المهمة العناية بالأمن الغذائي وتعميم خدمات الصحة والتعليم الأساسية في مناطق الدولة المختلفة وتوفير فرص العمل المنتج.

أما إسماعيل صبري فمفهومه عن التنمية البشرية يتكون من شطرين، شطر اقتصادي يتمثل في إنتاجية العمل، وعمادها القوى البشرية عالية التأهيل، والشطر الأخر سياسي اجتماعي يتعلق بتوفير الغذاء الكافي واللبس المناسب والسكن اللائق والحرية والرعاية الصحية والسياسية واكتساب المعارف والمهارات وتبين قيم العقل والعمل والكرامة الخ.

أما في مكتب العمل العربي فيرى أن هذا المفهوم أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرار والعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب، وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصائرهم وقدراتهم،وإذ يشير برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي إلى أن مفهوم التنمية البشرية فهو يعني تنمية الناس، فتنمية الناس معناها الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم أو الصحة أو المهارات حتى يمكنهم العمل على نحو منتج وخلاق، والتنمية من اجل الناس معناها كفالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققوه توزيعا واسع النطاق وعادلا، والتنمية من اجل الناس أي إعطاء كل امرئ فرصة المشاركة فيها.

وقد تطور هذا المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج وذلك بتفصيل المعنى السابق وإضافة بعد جديد للمفهوم وهو بعد الاستدامة.

مما سبق تمت صياغة المفهوم على النحو التالي: أن التنمية البشرية هي عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي والصحي والغذائي بهدف تحسين قدراتهم ومهاراتهم لزيادة الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي وتوزيع عوائده على أفراد المجتمع على نحو عادل يضمن رفع مستوى رفاهيتهم وتمكينهم من المشاركة في هذه العملية التنموية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة وفي ظل السياسات المعتمدة في هذا الشأن

وفي ضوء ذلك يرى المهتمون تركز الخيارات الأساسية في ثلاثة :وهي أن يحي الناس حياة طويلة خالية من العلل،وان يكتسبوا المعرفة،وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة،وفي حالة عدم توفر هذه الحاجات الأساسية فان الخيارات الأخرى ستكون بعيدة المنال.

ويمكن القول أن التنمية البشرية بهذا المفهوم،تختلف عن نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية،حيث أن هذه النظريات تتوجه إلى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية،ولا تهتم هذه النظريات إلا بجانب العرض،أي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع،بينما تنظر التنمية البشرية أن البشر هم أكثر من عوامل الإنتاج نشاطا لكنهم ليسوا سلعا إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى،فهم الهدف الأسمى للعملية الإنتاجية والمنتفعون بها.

كما تختلف التنمية البشرية عن مناهج الرفاهية البشرية التي تنظر إلى الناس باعتبارهم منتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها، وهذه المناهج تهتم بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج.

كما أنها تختلف عن منهج الاحتياجات الأساسية التي تركز على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة، مثل الغذاء والمأوى والملبس.

لقد قيل أن للتنمية البشرية جانبين،يتمثل الأول في تشكيل القدرات البشرية،مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات،والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ،أو في الأغراض الإنتاجية،أو في الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية،وسوف تفقد برامج التنمية البشرية غاياتها حين لا يتم التوازن بين هذين الجانبين.

لكن مفهوم التنمية البشرية تطور إلى ما هو ابعد من ذلك،في ضوء التحديات التي برزت في سبيل الوصول إليها في مختلف دول العالم،ما حدا بمناقشة الأمر على مستوى أممي في المؤتمر الذي عقدته الأمم المتحدة في سنة ٢٠٠٠ لملاحظة التفاوتات الصارخة القائمة في العالم

بالنسبة للتنمية البشرية،وصاغوا إعلانا يعرف بإعلان الألفية ويتكون من ثمانية أهداف يلزم تحقيقها بحلول ٢٠١٥ من اجل التقدم بالتنمية البشرية،وقد حددت سنة ٢٠١٥ بالتاريخ الأقصى لبلوغ كل هدف من هذه الأهداف وحددت سنة ١٩٩٠ بالسنة المرجعية لقياس التقدم.

والأهداف الثمانية هي كما يلي:

١/القضاء على الفقر المدقع وعلى الجوع.

٢/تأمين التعليم الابتدائي للجميع.

٣/تطوير المساواة بين الجنسين واستقلالية النساء.

٤/تخفيض وفيات الرضع.

٥/تحسين صحة الأم.

٦/مكافحة فيروس فقدان المناعة.

٧/تأمين استدامة الموارد البيئية.

٨/إنشاء الشراكة من أجل التنمية.

٣/دليل التنمية البشرية

وضعت الأمم المتحدة دليلا للتنمية البشرية في العام ١٩٩٠، يقاس من خلاله مستوى التنمية البشرية في كل بلد سنويا، وهو يتركب من ثلاثة مكونات تتمثل في الصحة والتعليم والدخل، وأربعة مؤشرات تابعة لهذه المكونات كما يلي:

١/المكونة الصحية،ومؤشرها العمر المتوقع عند الولادة.

٢/مكونة التعليم ولها مؤشران، الأول، وهو معرفة القراءة والكتابة. والثاني معدل التمدرس للمراحل الدراسية الثلاث.

٣/مكونة الدخل،ومؤشرها الدخل المحلي الإجمالي للفرد.

وقد جاءت هذه المبادرة بوضع الدليل السنوي للتنمية البشرية،بعد أن أظهرت التجارب منذ السبعينات من القرن الماضي،أن النمو الاقتصادي المرتفع في بعض البلدان النامية لم يقلل من أعداد الفقراء بل العكس تماما في بعضها،ولم يكن قياس مؤشر نصيب الفرد من الناتج العام في الدلالة على التنمية وعلى توزيع الثروة بين السكان.

غير أن الدليل التركيبي للتنمية البشرية بمكوناته الثلاثة يوفر خلاصة أفضل وشبه متكاملة عن مستوى التنمية بمختلف البلدان وهو ما لا نحصل عليه من خلال قياس نصيب الفرد من الدخل العام فقط.

وإزاء النقد الذي وجه إلى هذا الدليل حول عدم شموله لكافة أبعاد التنمية الإنسانية(البشرية)قدمت مقترحات بتعديله،واستهدف إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة ٢٠٠٠ تخفيف القيود المفروضة على قدرة الناس في الاختيار عن طريق معالجة الدخول غير الكافية،والجوع الواسع الانتشار،وعدم المساواة بين الجنسين،والتدهور البيئي والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة،وان لم يهتم بتوسيع مشاركة الناس في القرارات التي تؤثر على حياتهم أو تزيد حرياتهم المدنية والسياسية.

إن دليل التنمية البشرية يبرز أشواط التقدم التي تحققها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخرها عن ذلك.

وقد عمل تقرير التنمية البشرية لسنة ٢٠٠٢ على تقييم مدى تقدم مختلف البلدان في التنمية البشرية على ضوء الأهداف المرسومة للتنمية في (إعلان الألفية) ويصنف التقرير البلدان إلى خمسة أصناف:

١/بلدان حققت الهدف:وهي البلدان التي أنجزت الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٢/بلدان سائرة إلى تحقيق الهدف: وهي البلدان التي أنجزت ما لا يقل عن ٩٠٪ من التقدم الذي ينبغي تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠_٢٠٠٢ لبلوغ الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٣/بلدان متأخرة:وهي البلدان التي أنجزت ٧٠٪ و٨٠٪ من التقدم خلال الفترة المذكورة باتجاه ٢٠١٥.

٤/بلدان متأخرة جدا:وهي التي أنجزت اقل من ٧٠٪ من التقدم الذي ينبغي تحقيقه خلال الفترة ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ لبلوغ الهدف المرسوم لسنة ٢٠١٥.

٥/بلدان متقهقرة:وهي التي انخفض مستواها ب ٥٪ على الأقل عما كان عليه سنة ١٩٩٠.

٤/العرب والتنمية البشرية

تتباين مواقع الدول العربية في تقارير الأمم المتحدة منذ الإصدار الأول حتى الإصدار الأخير،وهو ما يعكس تباين الجهود والإمكانيات المبذولة في سبيل التنمية البشرية عند هذه الدول،وهو ما يكشف أيضا عن عظم الفوارق بينها في الكثير من أوجه الحياة،وربما يجعل منها غير متجانسة،رغم اللغة المشتركة والجغرافية المتقاربة،وكما يبدو المصير المشترك.

تأتي بعض دول الخليج في قائمة الدول ذات التنمية المرتفعة كقطر والبحرين والإمارات والكويت، بينما تقترب من نهاية الدليل دول أخرى كالسودان واليمن وموريتانيا.وما بينهم تقع بقية الدول العربية، بحيث

تغطي الدول العربية الدليل في كافة مراحل التنمية، ما عدى الدول التي تعتبر مرتفعة جدا في التنمية البشرية، فلا نصيب للعرب فيها.

يتكون العالم العربي من ٢٣ دولة يقارب عدد سكانها ٣٠٠ مليون نسمة،وتتباين أنظمتها السياسية بشكل كبير،ومنها دول غنية وفقيرة، وبعضها متقدمة نسبيا وبعضها متخلفة،كما أنها تعاني من غياب كلي أو جزئي للديمقراطية وحقوق الإنسان وتهيمن في بعضها ديكتاتورية عسكرية أو استبداد فردي أو حزبي أو عشائري،بما كان ادعى إلى انحسار مستوى المشاركة والعزوف عنها.

وينظر إلى قاعدة البيانات والمعلومات العربية الخاصة بقضايا التنمية أنها غير واضحة وبعضها لا يراد الإفراج عنها،لان معظم بياناتها ينظر إليها بسرية باعتبارها مسألة أمنية ويصار جمعها أساسا من اجل أولويات وطنية يصعب معها إيجاد مؤشرات متعادلة.

من حيث الجانب الاقتصادي تتمايز البلدان العربية حيث أن بعضها تعتمد على نمط تصدير السلع الأولية،وأخرى تعتمد على نمط إحلال الواردات،وهو ما أدى إلى تمايز واضح في توزيع الدخول،بين بلدان قليلة السكان وغزيرة الدخل الفردي (يبلغ ١٨٠٠٠ دولار شهريا في الإمارات) وأخرى كثيفة السكان ومتدنية الدخل الفردي(اقل من ٥٠٠ دولار في مصر والسودان واليمن)،واثر ذلك في تشظي أنماط متباينة من الأوضاع التنموية القطرية.

تشير الدراسات إلى أن الأقطار العربية تسجل تراجعا في معدلات النمو والاستثمار والدخل وازدياد التضخم وارتفاع المديونية والعجز الغذائي والتفريط البالغ في الموارد المالية نحو التسلح والأغراض العسكرية وتناقص حصتها من التجارة العالمية.

وبالنسبة للتعليم فمعدلات الأمية لازالت أعلى من متوسط العالم، وحتى من متوسط البلدان النامية حيث وصلت بين البالغين منتصف التسعينات إلى قرابة(٤٥%)،ويزيد عدد الأميين على سبعين مليون.

وتزداد قتامة الوضع التعليمي،حيث انه رغم الجهود المبذولة لتطوير الجامعات والأنظمة التعليمية إلا أنها لا تزال غير قادرة على تلبية متطلبات التنمية في البلدان العربية،وان المخرجات العلمية لا تلبي احتياجات البلدان العربية،إضافة إلى كون هذه الجامعات دون المستوى العالمي.

وفي الجانب الصحي رغم تسجيل بعض الدول تقدما في انخفاض وفيات الأطفال،إلا أن النسبة المئوية من السكان الذين لديهم فرصة الحصول على مياه شرب مأمونة تبلغ(٨٦%) ومن يحصلون خدمات صرف صحي ملائمة (٦٢%) ومن يعانون سوء التغذية (١٣%).

أما بالنسبة للدخل فتشير تقارير التنمية البشرية إلى وجود أكثر من(٩٠) مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، وتزايد من يعيشون على اقل من دولار واحد يوميا واتساع الفجوات بين الدخول والأوجه الأخرى للتنمية البشرية.

ه/الخلاصة.

يمكن لنا أن نعتبر أن التنمية البشرية في الفترة الراهنة معيار التقدم الحضاري للدول والمجتمعات،وواضح من خلال الإحصائيات والأرقام والأوضاع والدراسات أن البلدان العربية التي نحن منها ليست في موضع يليق بما تحمله من خلفية حضارية وموقع استراتيجي ومكانة دينية،وهذا يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات وتضافر الجهود لتسجيل مواقع أفضل من حيث التنمية البشرية.

المحاضرة (٢):دليلا التنمية البشرية و الحرمان البشري*

تمهيد:

نعرض في هذه المحاضرة،إلى الدليلين المعتمدين عند الأمم المتحدة عن التنمية البشرية،وهما دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري، ثم نسلط الضوء على أدلة أخرى تستخدم لقياس مستويات التنمية البشرية،ثم نعلق عليها جميعا في خلاصة المحاضرة.

١/نظرة على أدلة التنمية البشرية.

تقسم الأدلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة إلى قسمين،دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري،أما دليل التنمية البشرية فقد تم تركيبه في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٠، حيث ضم ثلاث مؤشرات هي: العمر المرتقب (كمؤشر للصحة) ومستوى الإلمام بالقراءة والكتابة (كمؤشر للتعليم)، والتحكم في الموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة (كمؤشر للدخل)، ويبرر التقرير التركيز على عدد مختار من المتغيرات بسبب الافتقار للإحصاءات القابلة للمقارنة من جهة،ولعدم تعقيد الدليل وجعله مثيرا للحيرة من جهة أخرى، وتمثل القيم الدنيا والقيم العليا المتحققة للمؤشرات نقطتين على طرفي مقياس مدرج من الواحد إلى الصفر، لكل مقياس من مقاييس الحرمان، ثم يتحدد حساب متوسط المقاييس الثلاثة فيتم الحصول على متوسط دليل الحرمان البشري ومن ثم يطرح الرقم الناتج من الرقم الواحد، فنحصل على قيمة دليل التنمية البشرية للبد المعني.

وفي العام ١٩٩١ تم إدخال بعض التعديلات على الدليل ووسعت بعض المفاهيم، حيث تم إضافة متوسط عدد سنوات الدراسة، فضلاً عن

مستوى الإلمام بالقراءة و الكتابة وأعتبرا مؤشراً للتعليم، وأعطي وزن للدخل وراء مستوى خط الفقر بدلاً من الوزن صفر.

ثم برزت فكرة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نتيجة التفاوت الحاصل بين الجنسين في مجال التنمية البشرية، سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة أو نمط التميز من التفرقة في الأجور، فمن خلال هذا الدليل للتنمية البشرية المحسوب لكلا الجنسين يظهر هذا التفاوت حيث يتم حسابه بنفس الطريقة التي يحسب بها دليل التنمية البشرية، ومن ثم يتم إيجاد نسبة دليل الإناث إلى دليل الذكور، بعدها يضرب دليل التنمية البشرية لأي دولة مع دليل التنمية البشرية الشامل لها، وينعكس التفاوت في الفرق بين دليل التنمية البشرية الشامل، ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس، ويتضح من تقديرات هذا الدليل أن هناك فروقاً بسيطة جداً بين التشغيل و الأجور حيث تحصل المرأة على نصيب منخفض نسبياً من الدخل، وهذا يعني أنه ما من مجتمع يعامل نساءه كما يعامل رجاله تماماً.

ويحاول دليل التنمية البشرية المعدل حسب توزيع الدخل،إظهار حساسية الدليل الشامل تجاه العدالة في توزيع الدخل حيث يعتبر مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكثر تضليلاً من المؤشرين الآخرين(الصحة و التعليم)، وذلك لأن نسبة تفاوت العمر تقل عن ١:٢، بينما نسبة كبار السن الملمين بالقراءة و الكتابة أقل من ١:٦ بين أعلى دولة و أدنى دولة، ولكن نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد فيبلغ ١:٥٥، ومثل هذا التفاوت يتكرر بالحدة نفسها داخل الدولة، وحتى يكون الدليل حساساً

لتوزيع الدخل يتم ضرب مؤشر متوسط دخل الفرد الحقيقي للدولة بمعامل يشير إلى عدم المساواة في التوزيع.

كما يقيس دليل التنمية البشرية الشامل حالة التنمية البشرية عند نقطة معينة من الزمن، ولا يعطي إشارة إلى التقدم المحرز على مر الزمن، فإذا ما كان العمر المتوقع لسكان دولة ما في السنة الأولى (٤٠ سنة) مثلاً و هو منتصف المسافة بين الحد الأدنى(٢٠ سنة) والحد الأقصى(٦٠ سنة)، وبعد عشر سنوات تحسن مستوى العمر المتوقع إلى (٥٠ سنة) وهو المنتصف بين (٣٠ سنة) والحد الأقصى (٨٠ سنة) مثلاً، فإن هذا التحسن ينعكس سلباً على قيمة الدليل الرقمية، فلحساب التقدم في الدليل بمرور الوقت يتم تثبيت الحد الأدنى في السنة الأولى ويحسب نسبة للحد الأقصى في السنة العاشرة.

واستخدم مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس لقياس التمكين المبني للرجل و المرأة في المجالات السياسة و الاقتصادية، حيث تم اختيار ثلاثة متغيرات يعبر الأول عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية ويتمثل لحصة كل من الرجل والمرأة من المناصب الإدارية و التنظيمية والنسبة المؤوية لحصتهما من الأعمال المهنية و الفنية، أما المتغير الثاني فيعبر عنه بالنسبة المئوية لحصة كل من الرجل و المرأة من المقاعد النيابية، والمتغير الثالث تم اختياره للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية حيث يتمثل بتنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير المعدل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) والخطوة الأخيرة يقسم مجموع المتغيرات الثلاث على ثلاثة، فنحصل على مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس.

٢/دليل الحرمان البشري

يعكس دليل التنمية البشرية السابق المنظور الاندماجي لتقييم التنمية البشرية، حيث يركز على أوجه التقدم التي تحققها البلدان بكل فئاتها من أغنياء و فقراء، بينما يتم من خلال هذا الدليل الحكم على التنمية البشرية من المنظور الحرماني، أي الطريقة التي يحيا بها الفقراء والمحرومون في كل المجتمع المحلي.

وتأتي أهمية هذا الدليل لإظهار أن أوجه التقدم الكبير الذي يحققه الأغنياء لا يلغي أوجه الحرمان التي تتعرض له الفئات المحرومة ويقسم هذا الدليل إلى قسمين، دليل الفقر البشري(١)ودليل الفقر البشري(٢)،وبالنسبة لدليل الفقر البشري (١)فقد قدم تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ رقماً قياسياً للفقر البشري بدلاً من قياس الفقر البشري على أساس الدخل فقط، حيث يقيس الفقر من منظور التنمية البشرية والذي يعني الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مقبولة، ويستخدم هذا الدليل مؤشرات تتعلق بأهم الأبعاد الأساسية للحرمان وهي: قصر العمر، وعدم توفر التعليم الأساسي، وعدم توفر فرص الحصول على الموارد العامة و الخاصة.

والمتغيرات المستخدمة في هذا الدليل هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين، والنسبة المئوية للأمية بين البالغين، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوافر لهم سبل الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة، والنسبة المئوية للأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة، ويبنى هذا الدليل وفق الطريقة التي يبنى بها دليل التنمية البشرية السابق.

أما بالنسبة لدليل الفقر البشري (٢)فقد أستحدث هذا الدليل المنفصل من أجل البلدان الصناعية، واستخدم للمرة الأولى في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، وذلك بسبب تباين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الصناعية والنامية، ويستفيد هذا الدليل من توافر البيانات في الدول الصناعية، ويركز على الحرمان البشري من حيث الأبعاد الثلاثة ذاتها التي يركز عليها دليل الفقر البشري(١)، إلا أنه يضيف بعداً إضافياً آخر ألا و هو الاستبعاد الاجتماعي والمتغيرات هي: النسبة المئوية للأفراد الذين يرجح أن يموتوا قبل بلوغ سن الستين، والنسبة المئوية للأفراد الذين تعتبر قدرتهم على القراءة والكتابة أبعد ما تكون عما هو كافي (وهذا يعني الدرجة الكافية لتلبية أبسط مطالب المجتمع الحديث، كقراءة تعليمات على زجاجة دواء أو قراءة قصص الأطفال)، ونسبة الأفراد الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه عن ٥٠% من الدخل المتوسط.

والسبب في استخدام هذا الدليل لفقر الدخل بدلاً من مستوى المعيشة اللائق والمستخدم في دليل الفقر البشري(١) كما يبين التقرير هو أن:

١. الغذاء ليس العنصر الأساسي الذي يلتهم الدخل في البلدان الصناعية.

٢. يمثل الدخل مقياساً للحرمان في البلدان الصناعية لتباين مفهوم السلع الأساسية.

٣. توافر البيانات.

٣/أدلة ومؤشرات إضافية.

حاولت بعض التقارير إضافة مؤشر آخر للدلالة السابقة وهو بعد الحرية، إلا أنه تم إرجاء هذا الأمر لإجراء مزيد من البحث للمفهوم والعمل المنهجي فضلاً عن الحاجة لجمع البيانات حول هذا البعد ليمكن قياسه كمياً.

الأدلة السابقة تم بناؤها لقياس حال التنمية البشرية بين البلدان، وفي حالة بناء دليل خاص ببلد مايتم استخدام بيانات مكونات الدليل لكل فئة أو منطقة داخل البلد، بحيث تعامل كل فئة أو منطقة كبلد مستقل، حيث يتم حساب قيمة مؤشر العمر المتوقع عند الولادة في تلك المنطقة أو تلك الفئة، بالطريقة نفسها التي تحتسب بها في دليل التنمية البشرية، وكذلك يتم حساب قيمة مؤشر التعليم وقيمة مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل منطقة أو لكل فئة وبنفس طريقة دليل التنمية البشرية أيضاً، ومن خلال قيمة المؤشرات الثلاثة نحصل على دليل التنمية البشرية لتلك المنطقة من البلد.

ثم يعدل دليل البلد الذي تم الحصول عليه بهذه الطريقة ليعادل قيمة دليل التنمية البشرية القومي الموجود في دليل التنمية البشرية الشامل، ومن ثم تعدل جميع أدلة الفئات أو المناطق تناسبياً لتصبح أدلة التنمية البشرية المفصلة قابلة للمقارنة بأدلة التنمية البشرية القومية الواردة في تقرير التنمية البشرية الشامل.

وتجدر الإشارة إلى أن دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري عند تفصيلهما حسب المناطق الريفية والمناطق الحضرية يبرزان أيضاً التفاوت بين الريف والحضر في التقدم والحرمان البشريين.

وفي حين يركز دليل التنمية البشرية على التقدم المحرز في مجتمع ما ككل، فإن دليل الحرمان البشري يركز على حالة و تقدم معظم الفئات المحرومة في أي مجتمع.

٤/الخلاصة

قيمة هذه الأدلة والمؤشرات أنها تقيس التنمية البشرية،فتعطي معطيات كمية عن مستوى التنمية البشرية في كل بلد ،ومن ثم تيسر المقارنة إن بالنسبة للبلد نفسه،في فترات زمنية متعددة ،أو بينه والبلدان الأخرى،وفي ضوء ذلك يمكن معرفة التقدم الذي تسير فيه البلدان بالنسبة للتنمية البشرية.

*المحاضرة مستقاة بتصرف عن كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور إبراهيم الدعمة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،٢٠٠٢م.

المحاضرة (٣):مبررات وانتقادات مؤشرات التنمية البشرية*

تمهيد:

نتعرض في بداية هذه المحاضرة لمبررات اتخاذ المؤشرات الثلاثة في دليل التنمية البشرية،وهي الدخل والصحة والتعليم،ثم نعرض للانتقاد الموجه للدليل بشكل عام،ثم الانتقادات الموجة لكل مؤشر على حده،ونلخص في نهاية المحاضرة خلاصة ما ورد فيها.

١/الحاجة إلى دليل اشمل.

دليل التنمية البشرية لا يقدم سوى صورة خاطفة لحالة التنمية البشرية في مجالات مختارة. ومن ثم فهو ليس مقياساً شاملاً للتنمية البشرية، فلكي يعطي صورة أوفى للتنمية البشرية في أي بلد يجب أن يستكمل بمؤشرات أخرى مهمة تبين و تعكس حالة التنمية البشرية، وأساس اختيار الأبعاد الحيوية والمؤشرات التي يتكون منها دليل التنمية البشرية هو تحديد القدرات الأساسية التي يتعين أن تتوافر لدى الناس لكي يشاركوا في المجتمع ويسهموا في تطويره، وجاء التركيز على عدد مختار من المؤشرات بسبب الافتقار للإحصاءات القابلة للمقارنة، ولعدم تعقيد الصورة وجعلها مثيرة للجدل، والمؤشرات المختارة لقياس التنمية البشرية هي: مؤشر الدخل، مؤشر التعليم، مؤشر الصحة.

ألف/مؤشر الدخل

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على أهمية تطوير القدرات الإنسانية واستخدام هذه القدرات في الإنتاج، ويتطلب تطوير هذه القدرات الاستثمار في الناس، بينما يتطلب الأخير مساهمة الناس في نمو الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، فالتنمية البشرية تهتم بالنمو الاقتصادي

بقدر ما تهتم بالتوزيع لأن النمو الاقتصادي والتنمية البشرية يتحققان في المدى الطويل عندما تلبي الفرص الاقتصادية حاجات الناس، وتعد أن الاستثمار في الناس من خلال التعليم الأساسي والرعاية الصحية من أشد القوى الدافعة للنمو، كما أظهرت الدراسات مراراً ارتفاع العائد لهذين المؤشرين، وترى أنه إذا أريد للتنمية البشرية أن تدوم فإنه يجب تغذيتها باستمرار وبواسطة النمو الاقتصادي، والتشديد كثيراً على النمو الاقتصادي دون الاهتمام بالتنمية البشرية أو العكس من شأنه أن يؤدي إلى اختلالات في التنمية البشرية تؤدي إلى إعاقة تحقيق مزيد من التقدم في وقت ما، وقد تم اختيار مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحسب القيم الشرائية (وهي عبارة عن تقديرات وضعها المشروع الدولي لمقارنة الأسعار) ليعكس حالة التقدم في النمو الاقتصادي، والدخل هنا يعامل ككناية عن الإشباع الذي يستمد من مجموعة السلع والخدمات الأساسية.

وقد حدد دليل التنمية البشرية عتبة للدخل تعد كافية لمستوى معيشة معقول، وهذه العتبة هي متوسط الدخل الحالي للقيمة العالمية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولارات حسب تعادل القوة الشرائية.

باء/مؤشر التعليم

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع،وتم اختيار مؤشر بسيط ألا وهو الإلمام بالقراءة والكتابة حيث يضاف إلى كل من الدخل والصحة لبناء دليل التنمية البشرية، وهذا المؤشر ليس انعكاساً تاماً لإمكانية الحصول على التعليم، ولا سيما التعليم الجيد الذي هو من الضروريات المهمة للحياة،

ولكن الإلمام بالقراءة والكتابة ليس إلا الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة، وقد تم تحسين هذا المؤشر لاحقاً حيث أعطي وزن لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ووزن آخر لنسبة المسجلين في الدراسة الأساسية والثانوية والتعليم العالي، ومن الوزنين تحسب قيمة مؤشر التعليم كما مر سابقاً.

جيم/مؤشر الصحة

أختير العمر المرتقب عند الولادة كمؤشر للصحة وذلك لعدة اعتبارات أهمها أن الحياة الطويلة قيمة بحد ذاتها، وإن الفوائد والمنافع العديدة غير المباشرة (مثل: التغذية الكافية والصحة الجيدة والتعليم) ترتبط ارتباطاً وثيقاً بارتفاع مستوى العمر المرتقب عند الولادة، وأيضاً بسبب عدم توافر معلومات شاملة في الوقت الحاضر عن صحة الناس ومستوى تغذيتهم.

٢/الانتقادات الموجهة للمفهوم.

لا زال مفهوم التنمية البشرية يعاني من القصور في توصيف حال التنمية البشرية الحقيقية، حيث نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقاط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات التي لا بد منها لمعالجة تخلفها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توفيرها لمساعدة هذه الدول للولوج في طريق التقدم، ولا تبين كيفية المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية بشكل يتفق عليه.

والبعض يرى أن المفهوم هو اختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر، وهو مرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات، وهو تصور آت من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية، ومن

الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومبدعاً لفهمها فهماً عملياً يوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها، وعدم إخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة للقيم صيغت إلى حد كبير في الخارج، وهذه المفاهيم والنظريات قائمة في الأصل على ما هو موجود في الدول المتقدمة وتستمر في الدفاع عن استنساخ أو تقليد الممارسات المرسخة في أطر مؤسسية في البلدان المتقدمة، لا تناسب الدول النامية لاختلاف أنماطها ومحدداتها، فضلاً عن أن استبدال المفاهيم التنموية السابقة بمفهوم أكثر اتساعاً لا يعني أن المفهوم الجديد أصبح قادراً على معالجة مشاكل التنمية في العالم النامي أو أنه يحوي جميع جوانب التنمية والتقدم فيها.

والواقع أن الاهتمام بالإنسان ليس بجديد فهذا المصطلح أستخدم كمصطلح في تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم منذ نهاية السبعينات، حيث جاء في تقرير ١٩٨٠ " ولا تكتسي التنمية البشرية – التربية و التعليم والتدريب مستوى أفضل من الصحة والتغذية، التقليل من التكاثر- أهمية للتخفيف من الفقر فحسب، بل أيضاً في زيادة مداخيل الفقراء، ونمو إجمالي للناتج القومي ... وإن بعض التدابير أعترف بصلاحيتها الأخلاقية منذ مدة طويلة ... وإن كان هنالك اليوم اعتراف متزايد بأن النمو لا يلغي الحاجة إلى التنمية البشرية وخطوات أخرى ترمي إلى التخفيف من الفقر، فينبغي التشديد على أن العكس صحيح أيضاً، أي أن التدابير المباشرة للتخفيف من الفقر لا تلغي الحاجة إلى النمو".

وقد أشار فريدريك هاربسون أيضاً إلى ذلك بتساؤله " ألا يوجد هناك أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية الوطنية عدا عن تعظيم الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي؟ على سبيل المثال: تخفيض البطالة، تحسين مستوى التعليم والمعرفة، تنظيم النمو الإسكاني، السعي إلى صحة أفضل، أو التحسينات البيئية كأهداف مساوية أو أكثر أهمية"، وقدم مقياساً للتنمية والتطور من خلال ترتيب الدول حسب تقدمها في ضوء أربعة مؤشرات: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر للتعليم، ومؤشر للتغذية، ومؤشر للصحة.

والحقيقة التي لا بد من تأكيدها هي أن التنمية عموماً والتنمية البشرية بصفة خاصة تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى المزيد من العمل الفكري الجاد ليكون قادراً على توصيفها ووضع الحلول لها، وذلك لفشل الدول النامية من تجاوزها على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية والتعدينية في أغلبها، وفي حين أن الميزة البارزة للأنظمة الاقتصادية المتقدمة هي نمو رأس المال البشري، والتراكم الرأسمالي، وفائض ميزانها التجاري، وقدرتها على فرض أسعارها الاحتكارية في الأسواق العالمية وخاصة للسلع الإستراتيجية، فضلاً عن حصولها على الموارد بأسعار زهيدة إلى غير ذلك، في المقابل فإن الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية هي العكس تماماً لمشكلات الدول المتقدمة، فمن هنا نجد أن هذه المشكلات أكبر من أن يتم قياسها وتحديدها من خلال متغيرات سطحية بحجة عدم تعقيد الصورة، ومشكلات التنمية بشكل عام أو التنمية البشرية بشكل خاص أصبحت مشاكل مزمنة وآثارها الجانبية انعكست على كل من الإنسان والبيئة

وبخاصة في الدول النامية حيث المديونية والفقر والبطالة والاستخدام الجائر للمصادر البيئية بل و تلوثها أيضاً من قبل الدول المتقدمة، فقضايا التنمية البشرية والاهتمام بها ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهد ولا بد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات وفقاً لخصوصيتها، وفي ضوء ما تعانيه من اختلالات.

٣/انتقادات مؤشرات التنمية البشرية.

"مفهوم التنمية البشرية أعمق وأغنى من أن نستطيع قياسه بأي مقياس أو حصره بمؤشرات، ولكن مثل هذه المؤشرات مفيدة في تركيز الانتباه، وتبسيط المشكلة، والسبب الأقوى لاستخدامها هو عدم كفاية المؤشرات الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي".

بهذه الرؤية تبرز الطريقة التي يتم من خلالها بناء دليل التنمية البشرية، ورغم ذلك فقد تعرضت المؤشرات المعتمدة إلى كثير من الانتقادات، ولا يزال هناك تباين واضح في مسألة تحديد أبعاد التنمية البشرية، والعناصر المكونة لها، منها مسألة الاختزال الذي يمثله اختيار هذه المؤشرات لتعبر عن مفردات التنمية البشرية بطريقة كمية و ليست كيفية، والبعض يرى أن الدليل بمفهومه ضعيف، وبشكل عملي لا يعبر عن شيء، فهو يتناول مشاكل خطيرة لا تقارن على مدار الوقت والمكان، ويعاني من أخطاء قياس وانحرافات، والبعض يرى أن العلاقة بين مكونات الدليل ذاتها كانت موضع اعتراض على ادخالها معاً في مؤشر تركيبي واحد، فبعضها قد يلغي أثر الآخر، فضلاً عن أن درجة الترابط بين المؤشرات عالية، مما يعني أنه إذا حذف واحد أو أكثر فإنه لا يترك تأثيراً مهماً على قيمة الدليل، وباستثناء مؤشر الدخل فالمؤشرات الأخرى طويلة الأمد، وتأثيرها في الأجل القصير القليل،

والبعض يرى أنها تفتقد إلى عنصر مهم وهو الهدر في تنمية الموارد البشرية والمتمثل خصوصاً في ظاهرة البطالة وفئات من المهاجرين، وأنه تقدم عناصر على المستوى الدولي، على أنها تتصف بنفس الأهمية على مستوى بلدان العالم، والتطور فيها يتبع النسق نفسه.

والبعض قد نظر إلى الناحية القياسية فمنهم من يؤكد على أن المؤشرات المتوسطة محدودة الدلالة، وربما تكون خادعة بسبب الفروق الصارخة في توزيع الدخل والثروات بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة والتي تؤدي بدورها إلى فروق مماثلة في نصيب الفرد الفعلي من تلك المؤشرات بسبب انتمائه الاجتماعي والبعض يرى أن التقييم يفترض أن يكون للتغيرات النسبية في المؤشرات وليس للقياسات المطلقة فقط، فضلاً عن أن التجميع في دليل إجمالي لا بد أن يشير إلى وجود (الرصيد) لأي مستوى التنمية البشرية في لحظة معينة، حيث يشتمل الرصيد على المخرجات ويستبعد المدخلات، ويتسائل (سن) عن السبب في الإصرار على استخدام هذه المؤشرات فقط في بناء الدليل على الرغم من عدم نجاعة قياسه، ويرى ضرورة البحث عن بديل، خصوصاً أن مؤشرات التنمية البشرية التي يتضمنها تقرير التنمية البشرية تضم معلومات قيمة، والبعض يرى نماذج الأقطار المقطعية التي تكشف العلاقة السببية بين المتغيرات وتعاني من مشاكل مختلفة، ويقترح طرقاً أخرى للقياس بديلة عن الطريقة التي يبنى بها الدليل الحالي.

ولقد تبنى تقرير ١٩٩٥ الرد على بعض هذا الجدل، وأكد على أن دليل التنمية البشرية يعد مقياساً جزئياً للتقدم البشري يستلزم استكماله بدراسات أخرى، ومن السابق لأوانه كثيراً استخدام الدليل لتقويم أداء

بلد من البلدان ويجب الانتظار لحين إدخال المزيد من التعديلات عليه، وعلى الرغم من ذلك فإن الانتقادات السابقة تبقى جديرة بالاهتمام عند التعامل مع دليل التنمية البشرية كمقياس للتنمية.

٤/نقد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

لتحقيق التقدم في التنمية البشرية لا بد من تحقيق استمرارية في النمو الاقتصادي والذي يؤدي بدوره إلى رفع دخل المواطن وإنتاجيته معاً، إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي في مجتمع ما ليس دليلاً على حدوث تنمية بشرية حقيقية فيه، حيث يجب أن يترجم هذا الدخل إلى تحسن في حياة الشعوب، وبدون توزيع ملائم وسياسة عادلة ملائمة قد يفشل النمو الاقتصادي في تحول إلى تحسينات في حياة البشر، فميزة النمو الاقتصادي ليس في زيادة الثروة وإنما في توسيع دائرة خيارات البشر.

وعلى الرغم من أن الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متناغمان فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، فمن الناقدين من يرى أن الدخل لا ينبغي أن يكون ضمن الدليل، نظراً لأنه مجرد وسيلة وليس غاية، والبعض يرى أنه من السابق لأوانه في عصر الاستثمار في العقل وتصاعد توقعات المستهلكين وتنويع المنتج تقبل نفس الفكرة التي تقول أن العائد الحدي لمتوسط نصيب الفرد من الدخل يتناقص عند المستويات الأعلى، خاصة إذا ما طبق ذلك التصحيح على امتداد دول العالم، وأشار البعض إلى أن الدراسات الكمية الجادة أشارت إلى أن الدخل المتوسط للفرد لا يوفر مقياساً بديلاً كافياً للتعبير عن مدى إشباع الحاجات الأساسية، والعائق الكبير لاستخدام متوسط دخل الفرد هو اخفاؤه لعدم المساواة، وكونه متوسطاً فهو يخفي أيضاً التناقض

بين الغني والفقير ولا يهتم بمشكلات الموارد البشرية، ورغم استبدال الطريقة التي يتم فيها حساب مؤشر الدخل فلا زالت تخفي التباين الكبير بين الدول من الناحية العملية، فنسبة أعلى دولة على هذا المؤشر إلى أقل دولة تبلغ ١:٤ في الوقت الذي تبلغ قيمة التباين في الدخل بينهما نسبة ١:٧٥.

ه/نقد مؤشر التعليم

شكل الانتشار السريع للتعليم عنصراً أساسياً في زيادة قدرة الدول المتقدمة على استخدام المخزون المتوافر لديها من المعارف النافعة والمتميزة وبالتالي الإسهام في زيادة انتشاره أيضاً ورغم الأهمية الكبيرة للتعليم فإن استخدام معدلات محو الأمية في بناء الدليل ليس مرضياً من الناحية العملية – كما يرى البعض- لأن تعريف الأمية أمر غير متفق عليه، ولا تعبر نسبة القيد الإجمالية تعبيراً صادقاً عن محتوى التعليم أو مستواه، ففي ظل التغيير التكنولوجي المتسارع لا بد أن تعكس البرامج التعليمية هذه التأثيرات، فضلاً عن إتاحة السياسة التعليمية للظروف والشروط المناسبة لتشجيع القائمين على العملية التعليمية لكي يكونوا مبدعين ومخترعين ومتميزين ولديهم القدرة على التعامل والاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، ونسبة القيد الإجمالية أيضاً لا تراعي نسبة القيد في كل مستوى من مستويات التعليم الأساسي والثانوي والعالي ليمكن المقارنة بين الدول المختلفة من جهة وبين الدول النامية والمتقدمة من جهة أخرى، فضلاً عن ذلك فإن إعطاء وزن مرجح قدره ثلث لنسبة القيد الإجمالية مقابل وزن مرجح قدره ثلثان لمعرفة القراءة والكتابة بين البالغين أمر غير مبرر أيضاً، إذا ما علمنا أن الوقت الذي يستغرقه الطالب يزيد عن عشر سنوات في المراحل التعليمية المختلفة مما يكلف الدولة مبالغ باهظة للتمويل في حين أن ما تحتاجه برامج محو الأمية من وقت و تمويل يعد قليلاً جداً مقارنة بالمراحل التعليمية الأخرى.

٦/نقد مؤشر الصحة

لقد تعرض هذا المؤشر أيضاً لبعض الانتقادات، فعلى الرغم من أن توقع الحياة عند الولادة يعد تلخيصاً لاتجاه الوفيات ويتمتع بقبول عام إلا أن له بعض المثالب فحسابه ليس بالأمر اليسير، والمعلومات الضرورية لحسابه ليست دائماً متوفرة وليست بالدقة المطلوبة في حال توفرها، وهو مؤشر تنبؤي افتراضي، فضلاً عن أنه لا يعكس بعضاً من أمراض التحضر والتوترات التي تفرزها هموم الحياة المعاصرة، وإذا كان مؤشر الدخل مستخدماً فيمكن إضافة معدل وفيات الأطفال الرضع بدلاً منه، لأنه ليس مؤشر كاف للتنمية حيث يعكس مستوى الدخل ومعدل وفيات أطفال الرضع.

٧/الخلاصة.

لقد تعرض مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها لانتقادات كثيرة، فضلاً عن الانتقادات للطريقة التي يبنى بها الدليل، حيث أجمعت على أنه لا بد من التفكير بطريقة أخرى لبناء الدليل يمكن من خلالها التعرف على حال التنمية البشرية داخل البلد نفسه ومقياسته بدول العالم أيضاً،والى أن تعالج الانتقادات الموجة للدليل ومؤشراته،يبقى هذا الدليل كاشفا عن جانب كبير من مستويات التنمية البشرية في البلدان المختلفة.

ملاحظة

*المحاضرة مستقاة بتصرف عن كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور إبراهيم الدعمة،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،٢٠٠٢م.

المحاضرة(٤):تمويل التنمية البشرية*

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة إلى موضوع تمويل التنمية البشرية،حيث أن مشاريعها بحاجة إلى تخطيط وهو ما يتطلب تمويلا خاصا بها،والتمويل قد يكون داخليا للدول التي لها من الموارد المالية ما يمكنها به تغطية نفقات التنمية البشرية،وقد يكون خارجيا،وهو ما يتطلب سياسة توازن بين الحاجة للتنمية وتكلفتها ومردوداتها المستقبلية.

١/ضرورة التمويل.

التحليل المبني على منهج التنمية البشرية يهتم بقدرة البشر وعطائهم كمدخلات لعملية التنمية من خلال تطوير طاقاتهم الإبداعية التي يجري أعدادها من خلال مخرجات التنمية البشرية ذاتها تحقيقاً للصفة المتحركة الدائمة التي يتسم بها هذا النموذج التنموي، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يسعى المجتمع إلى تطوير موارده وبخاصة البشرية و تنميتها، وهذا الأمر يتطلب توفير الموارد المالية اللازمة كشرط ضروري لتوجيه النمو الاقتصادي وضمان كفاءة وفعالية استخدام الموارد الاقتصادية فضلاً عن تحقيق نمط أفضل لتوزيع المنافع وتوسيع قاعدة المشاركة في التنمية، وأن تحقيق الإنصاف في توزيع فوائد التنمية والمساهمة في النمو من قبل الجميع من أهم مرتكزات التنمية أيضاً، وقد أثبتت الدراسات أن الإنفاق الاجتماعي وخفض فقر الدخل يعدان القوى الرئيسة المحركة للتنمية البشرية.

والاهتمام بتمويل التنمية البشرية يرجع أساساً إلى ما تعانيه غالبية الدول النامية من شح مواردها المالية، فضلاً عما تعانيه من استنزاف

لمواردها ورزوحها تحت وطأة الضائقة الاقتصادية بسبب المديونية التي تثقل كاهلها.

وهناك وسيلتان يمكن من خلالهما تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي(الخارجي).

٢/التمويل المحلي(الداخلي):

لا بد لأي خطة تنموية من توفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق أهدافها، ويتم الاعتماد أولاً وأخيراً على ما يتوفر لدى البلد من موارد مالية محلية، لأن مصادر التمويل الأخرى لا يمكن التعويل عليها في ضمان اطراد التنمية فهي ليست متوفرة دائماً، وإن توفرت فكثيراً ما ترهق كاهل الاقتصاد الوطني بشكل عام عندما يحين سداد أقساط تلك الديون وخدمتها أيضاً، فضلاً عن أن التنمية البشرية المستدامة لا يمكن تمويلها طويلاً بديون اقتصادية يجب على الآخرين تسديدها، ويقدر ما يتم تخصيصه سنوياً لشواغل التنمية البشرية الأساسية بـ ١٣% من ميزانية الدول النامية،ومن السهولة بمكان توفير مثل هذا المبلغ إذا توفر الدعم الحكومي لذلك عن طريق توجيه الإنفاق الجاري واستخدامه بطريقة أكثر فاعلية.

٣/التمويل الدولي(الخارجي):

تلجأ الدول النامية في العادة إلى التمويل الخارجي عندما يكون هناك عجز في موازناتها العامة، لا تستطيع تغطيته من مواردها المحلية، بحيث ينعكس عجزاً في موازين مدفوعاتها، ويتم عادة تغطية هذا العجز بطريقتين: إما عن طريق الاقتراض أو المساعدات الخارجية أو الاثنين معاً، وتمويل التنمية البشرية الخارجي لا يخرج عن هذا الإطار، في ظل حاجة استراتيجيات التنمية البشرية إلى توفير التمويل اللازم لتغطية

متطلباتها المختلفة، ونتيجة لما تعانيه غالبية الدول النامية من وطأة المديونية التي تثقل كاهلها، وضعف المساعدات الدولية في هذا الجانب، تبدو الحاجة للتعرف على آثار هذه المديونية على التنمية البشرية والدور الذي تؤديه المساعدات الخارجية أيضاً.

٤/المديونية والتنمية البشرية:

تنشأ الحاجة للتدفقات المالية من الخارج لتطوير القطاعات الإنتاجية أو لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد القومي أو لسد العجز الذي يترتب على زيادة استهلاك المجتمع عما تتيحه قدراته الإنتاجية نتيجة الفجوة الحاصلة بين الادخار والاستثمار المحلي، وقد يؤدي التوسع في عمليات الاقتراض إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي في مرحلة أولى، لكن سرعان ما يؤدي إلى اتجاه معاكس في مرحلة دفع أقساط هذه الديون وخدمتها، ففي حالة عدم قدرتها على السداد فإنها تتعرض إلى الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل التضخم واستنزاف الاحتياطات النقدية وضعف قدرتها على التراكم الرأسمالي وغير ذلك، والمديونية الخارجية للدول النامية لا يقتصر أثرها السلبي على تعاظم حجمها وأعبائها فحسب ولكن تفوق هذا العبء على المساعدات الإنمائية الرسمية مرتين ونصف، فضلاً عن وصول المديونية درجة جعلت الدول النامية تمول الدول الدائنة وليس العكس كما يجب أن يكون عليه الحال، حيث تضاعفت المديونية الخارجية للبلدان النامية عدة مرات واستفحلت منذ الستينيات من القرن الماضي، فكانت تقدر بحوالي ١٨ مليار عام ١٩٦٠، ارتفعت إلى ٦٥٠ مليار عام ١٩٨٠ ووصلت إلى ٢٠٥١ مليار عام ١٩٩٨، وقد كان عام ١٩٨٣ عام زادت قيمة المدفوعات إلى البلدان النامية (صافي تدفقات الموارد) عن المدفوعات منها (الخدمة السنوية

للدين)، ومن ثم كان عام ١٩٨٤ هو العام الأول فيما يسمى بأزمة المديونية، وهكذا أصبحت الدول النامية منذ عام ١٩٨٤ مصدرة صافية لرأس المال، فقد بلغ متوسط صافي التحويلات المالية عن القروض طويلة الأجل إلى الدول النامية للفترة من ١٩٧٢ ــ ١٩٨٢ حوالي ٢١ مليار دولار، فيما بلغ متوسط صافي التحويلات للفترة من ١٩٨٣ ــ ١٩٩٠ حوالي (-٢١.٥) مليار دولار سنوياً، وقد حصلت الدول المقرضة على ٢٤٢ مليار دولار في المدة من ١٩٨٣ ــ ١٩٨٩ كنقل صافي للأموال من البلدان النامية المدينة عن قروض طويلة الأجل.

٥/المساعدات الخارجية والتنمية البشرية.

تمويل التنمية البشرية عن طريق المساعدات الخارجية لا يمكن التعويل عليه أيضاً، وهو في أفضل الأحوال يمكن أن يكون له دور هامشي، ولكنه لا يمكن أن يكون دوراً مبادراً، وتوافر المساعدة الأجنبية في الغالب يؤدي إلى تفضيل الخيارات السهلة واستمرار الاعتماد على البلاد الأجنبية حتماً على الرغم من أن مثل هذه المساعدات كانت في أكثر الأحوال من الضآلة بحيث لا يكون لها غير تأثير طفيف على العكس مما يجب أن تكون عليه بحيث تحصل الدول الأكثر ارتفاعاً لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على نصيب أكبر منها مقابل الدول الأقل، فضلاً عن أن المساعدة الخارجية غالباً ما ترتبط بأهداف يتفق عليها ولا توجه بحسب حاجات التنمية البشرية، بل أن البعض يعترض عليها كونها تحد من حرية البلد عند اختيار الطرائق التي تلائمه في العملية التنموية، ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ أن التنمية البشرية تستلزم تغييرات جوهرية جديدة في الإطار الحالي للتعاون الإنمائي الدولي أهمها:

١- ربط المساعدة الخارجية بأهداف تتعلق بـ(الحد من الفقر، وتوفير فرص تشغيل، وتحقيق أهداف التنمية البشرية المستدامة).

٢- توجيه نسبة معينة من المساعدات الخارجية المالية إلى أشد الأمم فقراً.

٣- توسيع مفهوم التعاون الإنمائي ليشمل جميع التدفقات لاسيما التجارة والاستثمار والتكنولوجيا و تدفقات اليد العاملة وليس تدفقات المعونة فقط.

ولا بد من تأكيد ومن خلال ما سبق على ضرورة أن يتم تمويل التنمية البشرية ذاتياً وذلك للاثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.

٦/منهجية الإنفاق لأجل التنمية البشرية.

نظرا لأهمية تمويل التنمية البشرية،قامت الأمم المتحدة،عبر برنامجها الإنمائي،بوضع منهجية تحليلية لنسب الإنفاق العام باعتبارها آلية تساعد على توجيه موارد القطاع العام واستخدامها في تعزيز التنمية البشرية، وتبرز أهمية هذه المنهجية من حيث:

١- التعرف على طبيعة و مكونات الإنفاق العام من الميزانية العامة

٢- توجيه الموارد نحو التنمية البشرية

٣- بيان مدى الحاجة إلى موارد إضافية لسد الفجوة في تمويل التنمية البشرية بين تمويل داخلي والتمويل الدولي

وتقسم نسب الانفاق حسب هذه المنهجية إلى:

١- نسب داخلية ٢- نسب خارجية

أ- النسب الداخلية: وتتضمن تحليل الإنفاق العام في الدول النامية في إطار فلسفة وتوجيه التنمية البشرية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بقضية

الدور المناسب للقطاع العام ومدى مشاركته بالنشاط الاقتصادي مقارنة بالقطاع الخاص، ومكونات هذا تشمل نسب:

- نسبة الإنفاق العام:

وتساوي نسبة الإنفاق العام إلى الدخل القومي، والقيمة المرغوبة لهذه النسبة في حدود ٢٥%

- نسبة المخصصات الاجتماعية:

وترتبط هذه النسبة بتركيبة الإنفاق العام وتحديد الأولويات وتساوي نسبة الإنفاق الاجتماعي إلى مجموع الإنفاق العام، والقيمة المرغوبة أكثر من ٤٠%

- نسبة الأولويات الاجتماعية:

وتمثل نسبة ما يخصص للإنفاق الاجتماعي لأولويات التنمية البشرية، حيث تشمل الإنفاق على التعليم الأساسي والرعاية الصحية وشبكات المياه الأساسية، ويعتمد تحديد الأولويات على اعتبارات تختلف باختلاف توجهات المجتمعات من ناحية، والهيكل الأساسي الاقتصادي الراهن من ناحية أخرى، والقيمة المرغوبة لهذه النسبة أكثر من ٥٠%

- نسبة الإنفاق البشري(التنمية البشرية)

وتمثل هذه النسبة ما يخصص من الناتج القومي الإجمالي لأولويات التنمية البشرية وتحسب هذه النسبة بضرب النسب الثلاث السابقة:

i. فإذا كانت النسبة أكبر من ٥% فتعد مرتفعة

ii. وفي حدود ٣ ــ ٥% تعد متوسطة

iii. وأقل من ٢% تعد منخفضة

وبطبيعة الحال فإن ما يعد أولويةً في أحد البلدان قد لا يكون كذلك في بلد آخر، كما أن الأولويات تتغير مع الوقت كلما تقدمت التنمية

الاجتماعية، فالبلدان التي تكون قد حققت بالفعل مستويات مرتفعة في مجال محو الأمية قد ترى أن التعليم العالي هو الأولوية التالية، وحينما تكون مستويات الصحة الأساسية قد تحققت زاد الاهتمام بأنواع الطب العلاجي المتقدمة، وهكذا.

ب- النسب الخارجية: وهذه النسبة متعلقة بطبيعة واتجاهات تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقدر بناءاً على ما يتم تقديمه من قبل المؤسسات الدولية.

٧/الخلاصة:

تبين لنا من خلال هذه المحاضرة أهمية التمويل لمشاريع التنمية البشرية،فكثير من البلدان لا تمتلك القدرة على تمويل مشاريعها للتنمية البشرية،فتلجأ للتمويل الخارجي إذا ما نقص تمويلها الداخلي،لكن ذلك يكلفها من الناحية الاقتصادية كما يفرض عليها موازنات خاصة في الإنفاق قد تتعارض أحيانا من طبيعة بنائها الهيكلي الاقتصادي،لذلك تحتاج البلدان إلى تبنى إستراتيجية توازن فيها بين مختلف الأمور من اجل تنميتها البشرية.

ملاحظة* المحاضرة مستقاة بتصرف عن كتاب التنمية البشرية والنمو الاقتصادي للدكتور إبراهيم الدعمة،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت،لبنان،٢٠٠٢م.

المحاضرة(٥):دور الصحة في التنمية البشرية

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة لأهمية الصحة ودورها في التنمية البشرية،ونستعرض دور التغذية بالنسبة للصحة الفردية والمجتمعية،وأهمية توفير الغذاء وخطورة نقص التغذية،ثم ضرورة الرعاية الصحية،ونخلص إلى خاتمة عن ما ورد في هذه المحاضرة من أفكار .

١/أهمية الصحة.

تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية، والتحسينات في الصحة والتغذية كما هو التعليم ربما يكونان السبب أو النتيجة للنمو الاقتصادي، فتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمراً هاماً بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد وبالتالي زيادة دخله، وتحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضاً وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة وخفض معدلات وفيات الأطفال، وهذه كلها تؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية، إضافة إلى ذلك فقد أصبح ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان، ومن ثم فإنها حاجة من حاجات الإنسان الأساسية.

ورغم أن الحياة بحد ذاتها هي أكثر السلع نفاسة ولا يمكن قياسها بالنقود، ولكن يحسن التأكيد هنا بأن الصحة هي سلعة شبه سوقية يفشل السوق في توفيرها لكل أفراد المجتمع، وإنما يمكن أن يوفر بعضها للقادرين فقط، ومن هنا لابد من قيادة الدولة بالإشراف

والتخطيط والرقابة الصحية، إضافة إلى أن عدم تقييم السوق للعوائد الخارجية يحتم دور الدولة المهم في هذا المجال أيضاً.

فالعوائد الخارجية للصحة كبيرة فهي كسلعة مجمعة تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد، إضافة إلى أن السوق لا يلفت إلى العوائد الخارجية النفسية والاجتماعية والتي تعد أموراً مهمة، إضافة إلى أن الطلب على الخدمات الصحية في الغالب لا يتم توقعه من قبل الأفراد.

والطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو طلب مشتق، حيث تشتق منفعته من خلال رغبة الأفراد والمجتمع في العيش في وسط جو صحي سليم، بأمن الفرد والمجتمع فيه من الإصابة بالأمراض، وفي حالة حدوث ذلك، فإن توفر سبل العلاج يفترض أن تكون ميسرة، وهذا يعني أن أفراد المجتمع يرغبون في أن يكونوا أصحاء ويرتاحون لذلك، ويقلقون عندما يرون غيرهم يعانون من نقص الرعاية الصحية أو يعانون من سوء التغذية أو المجاعة، إضافة إلى ذلك فإنهم يتأثرون بصحة بعضهم بعضاً، خاصة في حالة انتشار الأمراض المعدية، وهناك الجانب الإنساني في هذا الأمر، ويتمثل في الغيرة على صحة الآخرين من قبيل الرغبة في تحقيق العدالة.

والنظرية التقليدية للصحة من المنظور الخاص تم تطويرها بداية من قبل دبلن ـــ لوتكا من خلال مفهوم القيمة النقدية للفرد، ثم أصبحت بعد ذلك جزءاً من النظرية العامة لرأس المال البشري، فمن الناحية الاقتصادية يتم التعامل مع اقتصاديات الصحة العامة كغيرها من اقتصاديات السلع والخدمات، حيث أن استهلاك هذه السلع والخدمات يؤدي إلى اكتساب منافع، فتتحدد الأمثلية عند توازن المنافع مع التكاليف.

ويتم تقسيم السلع والخدمات الصحية عادة إلى ثلاثة أقسام:

١- السلع الصحية كخدمات: حيث تؤدي الخدمة الصحية للمريض بنفس الوقت كالفحوص الطبية والخدمات المختبرية وغيرها، وهذا يعني أن الإنتاج والاستهلاك يتزامنان في المكان والزمان

٢- السلع المستقبلية: وهي السلع التي لا يرغب المستهلك بأن يتعب نفسه بوضع نفقاتها المطلوبة للانتفاع بها مستقبلاً

٣- السلع المجمعة: وهذه السلع لا يمكن أن يستثنى منها أحد، سواء ساهم في توفيرها أم لم يساهم

وتتأثر الصحة ببعض العوامل الاقتصادية وتؤثر بها أيضاً، فالفقر مثلاً يؤدي إلى سوء التغذية وانتشار الأمراض المعدية، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال عامة والأطفال حديثي الولادة بصفة خاصة، كما يعرض الناس للإعياء والإحباط، والغني أيضاً من ناحية أخرى يتسبب في الإصابة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والضغط والاكتئاب.

ويمكن توفير الرعاية الصحية الأولية في المجتمع بتكاليف قليلة خاصة في بعض البلدان المنخفضة الدخل، ويمكن أن يتم تمويلها بإعادة توزيع بنود الإنفاق الحكومي.

فمن خلال إنشاء مستوصفات صحية أولية وغيرها من برامج الرعاية الصحية وزيادة مستويات التعليم للنساء، يمكن تخفيض عدد الوفيات وتحسين الصحة، حيث استطاعت بعض الأمم والمناطق الفقيرة تحقيق هذا الشيء، ويمكن أيضاً عن طريق تحسين الغذاء والسكن والعناية الصحية التقليل من معدلات الوفيات، حيث حدث هذا في الدول الصناعية قبل ظهور الأدوية الحديثة.

ورغم الحديث عن الرعاية الصحية التي تواجه الإنسان المعاصر وتؤثر بالتالي على التنمية البشرية تتلخص بما يلي:

- المشكلات الصحية الناجمة عن الظروف الصحية والبيئية والتي تشمل: السكن الرديء ونقص مياه الشرب أو رداءة نوعيتها، ومياه المجاري والمخلفات الصلبة، والتلوث، ومخاطر المهنة.
- المشكلات الصحية الناشئة عن الازدحام، والافتقار إلى الوعي الصحي، والأمراض المعدية والأمراض الطفيلية والأمراض المرتبطة بسوء التغذية فضلاً عن المشكلات الصحية الناشئة عن ظروف تعرض الإنسان للتوتر والإجهاد والتي تؤدي إلى اضطرابات ذهنية و عاطفية.

وقد أجريت العديد من الدراسات حول أثر الصحة على الإنتاجية حيث استخدمت بيانات توقع الحياة كدلالة على الصحة، أظهرت علاقة إيجابية قوية بين الصحة والإنتاجية لكل عامل وبنفس الوقت بين الصحة والنمو.

لذلك تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية حيث أن الرعاية الصحية لأفراد المجتمع تؤدي إلى زيادة مقدرتهم على تأدية أعمالهم بشكل أفضل مما يساهم إيجابياً في زيادة الإنتاجية وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي إضافة إلى تمتعهم بحياة أفضل.

٢/التغذية والصحة.

يعد دور التغذية دوراً حاسماً من بين متضمنات التنمية البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من خلال الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض، وبينما يعتمد تحسين أحوال الأفراد بشكل كبير على الفرص الاقتصادية والتعليم

والبيئة وغيرها، تبقى التغذية العنصر الأساس في التنمية، وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن أهمية التغذية الإضافي للعمال في زيادة إنتاجيتهم مثل مارشال و بيغو وغيرهم، وتحدث موربري عن تأثيراتها على قدرة الجسم على التحمل حيث يقول "بأن قدرة تحمل الجسم والصحة تتأثران بالكفاءة الغذائية والرفاهية والقدرة العلاجية"، فتحسين التغذية تزيد من الطاقة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الإنتاجية الوقتية أو خلال مدة العمل في الحياة، بينما المستويات المنخفضة من التغذية تخفض الإنتاجية الوقتية أو خلال مدة العمل في الحياة،نتيجة لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية.

* وتتأتى فوائد برامج التغذية:

من أنها تخفض الإنفاق على الصحة حيث تؤدي التغذية الجيدة إلى المحافظة على الجسم قوياً وبالتالي على مقاومة المرض والاحتفاظ بصحة جيدة، والإقلال من فقد الإنتاجية، وزيادة سنوات العمل، ومعالجة مشكلة زيادة عرض العمل، وتحسين نوعية العمل.

*إضافة إلى فوائد اقتصادية أخرى غير مباشرة، حيث أن تحسين تغذية العمال مثلاً يؤدي إلى تحسين مستوى حياة المعيلين لهم، وهذا يرفع من استهلاكهم الحالي وإنتاجيتهم المستقبلية، أما سوء التغذية فيؤثر في حصيلة العمل، ويتمثل الأثر الأكثر خطورة في أن قدرة التعلم تتأثر بصورة خطيرة بسوء التغذية مثل تأثرها بالمرض.

والفقراء عادة مجبرون على استنزاف موارد البيئة في سعيهم للحصول على قوتهم اليومي، لكن استخدامهم الجائر للبيئة يؤدي إلى مزيد من فقرهم مما يجعل بقاءهم ذاته أكثر صعوبة وأقل تيقناً من أي وقت مضى، حيث أن أشد حالات المعاناة الناشئة عن الضرر البيئي تتركز في

أفقر المناطق وتؤثر على أفقر الناس غير القادرين على حماية أنفسهم.

٣/توفر الغذاء وسوء التغذية.

لقد أثبتت الدراسات أنه ليس هناك مشكلة في توفير الغذاء على مستوى العالم، وليس هناك حد لموارد الثروة الزراعية نتيجة للتقدم المتواصل في العلوم والفنون الزراعية الذي فتح افاقاً جديدة لإنتاج الطعام وزيادته، سواء كان هذا التقدم متعلقاً بالوسائل التي تؤدي إلى تغيرات كمية في عناصر الإنتاج أو إلى تغييرات نوعية مؤثرة في كفاءة الأداء الزراعي.

ويقاس سوء التغذية عادة من خلال النقص في عدد السعرات الحرارية أو النقص في البروتين أو في كليهما، ومع ذلك يمكن القول أن تكوين الغذاء في أغلب البلدان النامية وإن توفر بكميات كبيرة أحياناً فإن نوعيته في الغالب تؤدي إلى سوء التغذية حيث يتميز بالآتي:

نسبة غير متوازنة وعالية من الحبوب تتضمنها الوجبة الغذائية، هناك نقص في الأغذية البروتينية، نقص في الفيتامينات والمعادن. والتقدير المتفق عليه لمعدل الطاقة اللازمة لفرد متوسط النشاط هو ٢٥٠٠ ـــ ٢٧٠٠ سعر حرارية يومياً، والبروتين بمعدل غرام لكل كيلوغرام من وزن الجسم، ومما يجدر ذكره أ، متوسط العالمي لكل من السعرات الحرارية والبروتين يفوق معدل حاجة الفرد، إلا أن هناك أكثر من ٨٤٠ مليون جائع، في حين يستهلك الخمس الأغنى من سكان العالم ١٦ ضعف خمس الأفقر في العالم. وهذا يبين أنه ليس هنا نقص في توفير الغذاء بقدر ما يستدعي الأمر اهتماماً بمسائل التوزيع سواء على المستوى العالمي أو الوطني.

فمن هنا يستدعي الاهتمام بتحقيق التنمية البشرية الاهتمام بتوفير الأمن الغذائي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثاره الإيجابية على كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي أيضاً، حيث يساهم إيجاباً في توفير صحة أفضل لأفراد المجتمع وزيادة قدرتهم على التعلم بشكل أفضل، إضافة إلى أن وجود قوى عاملة لا تعاني من سوء التغذية يساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

٤/العناية الصحية والتنمية البشرية.

تعد العناية بصحة الفرد والمجتمع من الجوانب المهمة للتنمية البشرية، وتختلف في العادة طبيعة الرعايا الصحية والعلاج الطبي من مجتمع إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، ففي حين نجد أن البلدان الفقيرة والنامية تعاني من مشاكل صحية ذات نمط معين خاص بها نتيجة للفقر وسوء الأوضاع البيئية والحياتية التي ترزح تحتها، نجد أن الدول الغنية والمتطورة تعاني من مشاكل صحية هي الأخرى ذات نمط آخر، فالدول الفقيرة تعاني الأمراض المزمنة والتي تتسبب في وفاة نسبة كبيرة من الأشخاص، حيث يموت نحو ١٧ مليون نسمة كل عام جراء الأمراض المعدية والمستعصية والطفيليات التي يمكن معالجتها كالإسهال والحصبة والملاريا والسل، أما أفراد الدول الغنية فيعانون من أمراض الدورة الدموية التي كثيراً ما تكون مرتبطة بالغذاء وأسلوب الحياة، ويلي ذلك الأمراض المستعصية.

من هنا تكمن أهمية توفير الرعاية الصحية للفرد قبل الحاجة للعلاج الطبي فالرعاية الصحية تكلف أقل مما يكلف العلاج الطبي، فهي تكلف ما بين ٥٠٠ ــ ٦٠٠ دولاراً لإنقاذ حياة الإنسان عن طريق الرعاية الصحية الوقائية، أما تحصين الطفل ضد الأمراض الستة التي تؤدي إلى وفاتهم

فلا يكلف إلا نصف دولار سنوياً، كما أن علاج الجفاف الناتج عن الإسهال لا يكلف إلا ١٠ سنتات فقط، بالمقابل نجد أن الرعاية الطبية للفرد تكلف مابين ٥٠٠ ــ ٥٠٠٠ دولار حسب نوع المرض.

ويختلف الإنفاق على الصحة من دولة إلى أخرى، وذلك حسب أولوياتها ونوعية الأمراض التي تواجهها، فنجد مثلاً أن النسبة التي تنفقها الدول المتقدمة من ناتجها القومي الإجمالي مرتفعة بلغت عام ١٩٩٠ في أمريكا ١٢.٤% وفي كندا ٩% وفي السويد ٨.٧%، مقابل ٠.٧% في جنوب آسيا مثلاً.

ونسبة الإنفاق المرتفعة للدول المتقدمة على الصحة بسبب مرض الايدز التي تعاني منه المجتمعات المتقدمة، حيث بلغ حجم الإنفاق العام على البحوث والتوعية المتصلة بالايدز في أمريكا مثلاً ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٨٨، وكانت تكاليف العناية بكل مريض من مرضى الايدز تتراوح بين ٥٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠٠ دولار سنوياً.

وتتمثل خطورة هذا المرض في أنه يتسبب بموت ٢.٥ مليون إنسان سنوياً، وقد راح ضحيته زهاء ١٢ مليون شخص منذ أن بدأ قبل ١٨ سنة وهو أكثر من ضعف من يموتون بالملاريا سنوياً والبالغ مليون شخص، وقد وصل عدد الإصابات بهذا المرض عام ١٩٩٨ حوالي ٣٤ مليون إصابة، وهناك ١٦٠٠٠ إصابة يومياً وقدر أن تصل الإصابات إلى ٤٠ مليون إصابة عام ٢٠٠٠.

وأضرار مرض الايدز ليس فقط على خفض متوسط العمر المتوقع وارتفاع تكاليف علاجه ولكن يتمثل الضرر الأكبر في أن معظم المصابين الذين يموتون نتيجة الإصابة به يكونون في أكثر سنوات عمرهم إنتاجاً.

أما بالنسبة للوضع الصحي في مناطق العالم المختلفة بشكل عام، ففي منتصف التسعينات من القرن الماضي بلغت نسبة سكان الدول النامية الذين تمتعوا بفرص الحصول على الخدمات الصحية ٨٠%، مع أن نسبة ٥٠% من السكان في جنوب الصحراء الأفريقية لا يتمتعون بهذه الفرص، وفي بلدان النامية كان هنالك ٧٨ طبيب لكل ١٠٠٠٠٠ شخص مقابل ٣٤٥ لكل ١٠٠٠٠٠ شخص في البلدان الصناعية كمتوسط للأعوام ١٩٩٢ ـــ ١٩٩٥، في حين كان هناك طبيب لكل ٥٩٠٠ شخص عام ١٩٦٠ في الدول النامية، والمؤشر المعتمد الذي يعكس هذا الوضع بشكل شامل والمستخدم في دليل التنمية البشرية هو العمر المتوقع.

٥/الخلاصة.

ونستخلص من كل ما سبق أن للصحة دورا كبيرا في التنمية البشرية،كما أن للتنمية البشرية مردودا على الصحة،التي تعتبر حاجة أساسية للأفراد والمجتمعات،وتختلف المجتمعات في الاهتمام بأمور الرعاية الصحية بناء على إمكاناتها الاقتصادية وتطورها الصناعي والعلمي والاقتصادي.

المحاضرة(٦):دور التعليم في التنمية البشرية

تمهيد:

نعرض في هذه المحاضرة لدور التعليم في التنمية البشرية،إذ يعد التعليم احد المؤشرات الثلاثة في دليل التنمية البشرية،وهو كذلك حاجة تنموية،فدور العلم في رقي المجتمعات لا جدال فيه،لكن المخرجات العلمية تتأثر بالكم والكيف في النظر للعلم وكذلك أنواع التعليم، سيما مع التطور المعرفي والتكنولوجي،ونعرج على التعليم في الوطن العربي،ثم نصل للخلاصة في خاتمة المحاضرة.

١/التعليم حاجة تنموية.

الأصل في التنمية بداية تغيير معرفي عند الإنسان،والتغيير المعرفي يتمثل في تغيير المدركات العقلية للإنسان عن نفسه وعن الكون الذي يعيش فيه والمجتمع الذي يتشكل معه،والكيفية التي يمكن بها التحول إلى حالة أفضل باستثمار كافة الموارد المتاحة،وهذا الأمر يتوقف على العملية التعليمية في أي مجتمع من المجتمعات،حتى يمكن القول أن مستقبل أي نوع من التنمية يتوقف على نوعية التعليم فيه.

ومن دون شك فان الدول المتقدمة في معايير التنمية ستبقى كذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وستتخلف هذه الدول بداية من تخلف التعليم عندها.

وتتوقف العملية التطورية للتعلم أساسا،على نظرة كل مجتمع للعلم،إذ أن المجتمعات الإنسانية لم تمتلك رؤية واحدة بالنسبة للعلم،فلقد مرت فترة على بعض المجتمعات كانت النظرة فيها للعلم مريبة وكان العلم يبعث على القلق فقد كان مثيرا مخيفا في فهمهم،لكن التطور الإنساني غير مع الزمن من النظرة للعلم،وأصبحت المجتمعات البشرية اليوم تنظر للعلم باعتباره سلاحا ضروريا للتنمية والرقي.

من هنا فان الإنفاق على التعليم والبحث العلمي يعد من اكبر أنواع الاستثمار في مجال الموارد البشرية ومن ثم أهم العوامل المساهمة في التنمية الشاملة،ورغم أن البعض يعتبر الإنفاق على التعليم من أكثر الموارد تكلفة إلا انه أكثرها عائدا أيضا،ذلك أن زيادة أعداد العلماء والفنيين والمتخصصين في مختلف المجالات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية.

٢/ التعليم بين الكم والكيف

لقد وقعت معظم البلدان النامية ومنها الدول العربية تحت تأثير التوسع الكمي في التعليم باعتباره الطريق السالك لتحقيق التنمية المنشودة،لذلك التزمت سياسة مجانية التعليم العام حتى أصبحت مكلفة من الناحية الاقتصادية،واحتاج الأمر إلى إعادة النظر لتنسجم مع احتياجات التنمية،سيما في المجالات المهنية،وتقليص التوسع الكمي في مرحلة التعليم الجامعي ،وبعد مرور عقود على التوسع الكمي السريع في الخدمات التعليمية وإنفاق مبالغ ضخمة على هذه الخدمات ،لم يلمس تأثير ذلك على العملية التنموية بشكل عام،وهذا راجع إلى تغلب التوسع الكمي على حساب التوسع الكيفي وفق تخطيط مدروس لاحتياجات كل بلد من الكوادر والعلماء المتخصصين.

إن دور التعليم لا يتوقف على نشر المعرفة والثقافة العامة،ليساهم في تنمية شاملة في البلدان،بل يحتاج الأمر كذلك إلى تنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل لتمكين الأفراد من أداء دورهم في العملية التنموية الشاملة في المجتمع،وكذلك صناعة البيئة الملائمة لتعبئة الطاقات البشرية من اجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

والمسألة بحاجة إلى تخطيط على مستوى كل قطر تؤخذ فيه بعين الاعتبار كافة العوامل المتصلة بين التنمية والتعليم،بحيث ينال كل فرد نصيبا من التعليم الأولي حتى المرحلة الثانوية،وتخطط للتعليم الجامعي على أساس حاجة سوق العمل إليه من خلال منظور استراتيجي مستقبلي،ويلزم من ذلك توجيه التعليم الخاص بالأخذ بهذا التوجه الاستراتيجي،ومن المؤسف أن يكون التعليم الجامعي الخاص في بعض البلدان يسير في اتجاه مغاير لما يتطلبه سوق العمل،بل إن يتحول هذا النوع من التعليم إلى سلعة تفاخرية.

٣/التربية والتعليم

لا يمكن الفصل بين التربية والتعليم،سيما في المراحل الأولى،ولقد تغير الإطار المهيكل للتربية والتعليم وأصبح احد الأجهزة الأساسية للدول،فالدولة هي التي تتولى الإشراف والتخطيط له ومراقبته،وحتى في المجتمعات التي تتميز بالحضور المكثف للتعليم الخاص فان ذلك لا ينفي الدور الكبير الذي تلعبه الدولة في هذا المجال.

وقد لعبت التشريعات التربوية في مختلف المجتمعات دورا كبيرا في جعل التعليم احد الروافد الأساسية للتنمية والحداثة والعصرنة،وآلية من آليات تطور المجتمعات وتقدمها.

إن الربط والفصل بين مفهومي التربية والتعليم يكشف ديناميكية المنظومة التربوية والتعليمية في المجتمعات الحديثة والإشكاليات التي تواجهها، ولم يعد الاهتمام بمسالة التربية والتعليم مختصة بالدولة فقط،بل إن المجتمعات التي استطاعت تطوير تشريعاتها لإشراك القطاع الخاص في القرار في المجال العلمي ووفرت لمؤسساتها التربوية والتعليمية الاستقلالية والقدرة على تطوير أدائها من اجل الانفتاح على المحيط والتمفصل مع حاجياته هي حاليا المجتمعات التي تستفيد من البحث العلمي وهي التي توظفه في شتى الميادين والمجالات.

وإذا كانت التنشئة الاجتماعية تعد هدفا للتربية فان التكوين العلمي يمثل هدف التعليم،ويكمن الالتقاء بين التربية والتعليم في الوظيفة الاندماجية لكل منهما،فالاندماج الاجتماعي يتأسس بالتربية ويتدعم بالتعليم،وكلاهما يؤثران تأثيرا مباشرا على التنمية،سلبا أو إيجابا.

وربما تتأكد أهمية العلاقة بين التربية والتعليم في دورهما في التأثير على التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات المعاصرة،من

خلال ما يحدث من تحول كبير في المجتمعات باتجاه مجتمع المعرفة،وهو مجتمع المعلومات بالدرجة الأولى،الذي يعنى بالاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي وتكييفه وفق مختلف الحاجات الآنية والمستقبلية،بحيث تتطور تقنيات الاتصال بشكل مكثف في اتجاه اختراق كافة المجالات التي تساهم في إنتاج المعلومة والاستفادة منها،لذلك فان هذا المجتمع هو مجتمع التكنولوجيا المتطورة وهو مجتمع مفتوح لا يعترف بالحواجز والحدود،وهنا تكمن أهمية التداخل والتفاعل بين التربية والتعليم،في تأثيرهما على قضية التنمية،غير ذلك فان مجتمع المعرفة قد لا يكون متوافقا مع شروط مراحل التنمية التي تمر بها بعض المجتمعات،وقد تقود إلى تحولات غير محمودة على المستوى الاستراتيجي لبعضها،تساهم في تدهور للخطط التنموية.

٤/ أنماط التعليم وعلاقتها بالتنمية

مع التطور في وسائط التواصل تطورت العملية التعليمية بشكل كبير،ولم تعد مقتصرة على خيار واحد،بل أصبحت متعددة البدائل،مما يتيح الفرص للتطور التعليمي في مختلف الظروف والإمكانيات،ونجد أنماط التعلم في الوقت الراهن متعددة،بدأ من التعليم التقليدي مرورا بالتعليم المفتوح فالتعليم عن بعد والتعليم الالكتروني والجامعات الافتراضية،ومن دون شك فان كل نمط من أنماط التعليم المشار إليها تساهم في التنمية بنسبة ما،وما هو جدير بالاهتمام التخطيط من قبل أية دولة في كيفية الاستثمار الأمثل لكل نمط منها في العملية التنموية،بناء على المزايا والخصائص والجدوى لكل نمط منها.

فالتعليم التقليدي يتميز بالبناء الموسوعي وتعدد وتنوع الاختصاصات وتقاليد علمية واضحة إضافة إلى إتاحته فرصة للتفاعل والالتقاء

فيمثل مجالا للتنشئة الاجتماعية وإطار لكسب المهارات والخبرات وهو يتخذ مساحة كبيرة من المخيال الاجتماعي ويساهم في تشكيل الهوية المجتمعية وتمثل مواقعه محاضن رمزية للتعليم،وعليه تكون شهاداته معترف بها وكلفته محددوة وقادر على الاستيعاب.

أما التعليم المفتوح فيتميز بأساليب تعليمية جديدة ونظام تعليمي مفتوح وتحلل من الضوابط التعليمية التقليدية ويوفر حوافز من اجل التعليم الذاتي والتفاعل مع التكنولوجيا المتطورة كما يأخذ بعين الاعتبار التجارب والمؤهلات المهنية،ومن جدوى هذا النمط من التعليم انه يربط بين الجوانب العملية بالجوانب التطبيقية.

والتعليم عن بعد يوفر فرصة للتعليم المناسب حسب إمكانيات المتعلم،ويطور من مفهوم المراقبة والتقييم الذاتي للمتعلم،ويساهم في بناء القدرات المعرفية للمتعلم حسب حاجاته،ويطور الأسلوب التعليمي حسب أداء المتعلم.وهذا النمط من التعليم يقدم حلولا عملية لكل الراغبين في مواصلة التعليم،ويسمح بالانفتاح على مختلف التجارب التعليمية،وينمي من قدرات المتعلم،ويساهم في كسب اختصاصات جديدة وتوظيف المعلومة والمعرفة العلمية في الحياة العامة والخاصة.

أما التعليم الالكتروني فانه يتميز بالتعامل الحيني مع كل المستجدات والانخراط في شبكة معلومات كونية ،والتعلم الذاتي وفق أسلوب التبادل والتغلب على ضغط الوقت وخصوصيات الفضاءات التعليمية.وهذا النوع من التعليم له قيمة جدوانية كبيرة.

ولقد استفادت الكثير من المجتمعات من هذا التطور في أنماط التعليم في إنشاء جامعات افتراضية،تقدم أساليب جديدة للتعليم.

وما هو مهم بالنسبة لكل دولة التعامل الجدي مع هذه الأنماط من التعليم،وعدم الاقتصار على النوع الأول منه وهو التعليم التقليدي،والعمل على إدماج هذه الأنماط الجديدة من التعليم لصالح العملية التنموية،ويمكن ذلك من خلال العناية الرسمية بهذه الأنماط كما التعليم التقليدي،ووضع الميزانيات الخاصة بها،والاعتراف بمخرجاتها التعليمية،ووضع برامج للتغلب على الأمية التكنولوجية،التي تجعل التعامل مع هذه الأنماط من التعليم متوفرة،وتشيد الشبكات التي تيسر هذه الأنواع من التعليم.

ه/التعليم في الوطن العربي

رغم الجهود التي تبذل من قبل اغلب الدول العربية في سبيل تطوير العملية التعليمية وزيادة دورها في التنمية إلا أن الوطن العربي لا يزال يواجه تحديات كبيرة في هذا السبيل،وهو ما يؤثر على جهود التنمية ويعوقها ويقلل من تأثيراتها ومن ثم يضائل الأمر في إمكانية الخروج من نفق التخلف.

وتعتبر مشكلة استمرار الأمية من ابرز التحديات للقضية التنموية في الوطن العربي،وهي في الحقيقة سببا ونتيجة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي وهدرا للموارد البشرية،وفي الوقت الذي اختفت فيه الأمية من بعض البلدان في العالم أو أصبحت ذات معدلات منخفضة جدا،حتى في كثير من البلدان النامية،فان المعدلات في البلدان العربية ما زالت مرتفعة،وان أعداد الأميين المطلق يزداد مع الزمن،فقد تطور العدد من ٤٩ مليون أمي وأمية عام ١٩٧٠ إلى ٦٨ مليونا عام ٢٠٠٠،مع أن هناك بيانات مشجعة حيث أن أمية الشباب من فئة ١٥-٢٠ عاما تقل عن معدل الأمية العام.

ولا يعود استمرار الأمية لضعف جهود مكافحتها أو عدم فاعلية برامجها فحسب وإنما أيضا لعدم سد منابع الأمية بالتعليم الأساسي الإلزامي،ولم تصل بعد معدلات التمدرس في الوطن العربي إلى مستوى ١٠٠% ولا يبدو أنها ستصل إليه في الأمد القريب،ولازالت تدفقات المتسربين من المدارس تتوالى.

وتأتي مشكلة سنوات التمدرس بعد الأمية كتحدي ثاني للتنمية في الوطن العربي،فرغم تحسن معدلات التمدرس عموما في المنطقة العربية واقترابها من معدل الدول النامية،فهي تقل عن متوسط العالم،ومن متابعة معدلات القيد الإجمالية للمراحل الثلاث في الأقطار العربية بين عام ١٩٩٢-٢٠٠١/٢٠٠٢،نجدها ما زالت ضعيفة في الكثير من البلدان العربية،ولم تتجاوز سوى عدد محدود من الدول العربية(ليبيا وقطر والبحرين وفلسطين ولبنان)المعدل ٧٧% عام ٢٠٠١/٢٠٠٢.ويبلغ المتوسط العربي ٦٠% مقابل ٦٤% في العالم و٨٧% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(undp2004)أن الفجوة واسعة بين بقية البلدان وبلدان المقدمة،وإذا كان بعض البلدان قد حقق قفزة واسعة خلال عقد التسعينات مثل ليبيا والكويت ،فان عددا من الأقطار قد تراجع فيها ذلك المعدل مثل الأردن وسوريا.

وتأتي مشكلة التعليم العالي كتحد ثالث للتعليم في الوطن العربي،فرغم أن الدول العربية قد سعت إلى فتح جامعات توفر التعليم العالي المجاني أو بأسعار في متناول الأغلب من الناس فيها،إلا أن المخرجات التعليمية من هذه الجامعات لا تلبي احتياجات السوق،إضافة إلى كون التعليم دون المستوى العالمي،حيث أن التقويم السنوي

للجامعات على مستوى العالم لم تحصد منها جامعة عربية واحدة موقعا في الخمسمائة جامعة الأولى على مستوى العالم.

يضاف إلى ذلك ضعف الاهتمام بالميزانية المرصودة للتعليم في قبال النفقات العامة،سيما الإنفاق على الدفاع،ففي بعض البلدان يرتفع الإنفاق على الدفاع فيما يقل الإنفاق على التعليم.

٦/الخلاصة.

يمكن القول أن الطريق إلي التنمية يتطلب إعطاء التعليم في الوطن العربي اهتماما خاصا،ورفع المعدل العام في ميزانيته والعمل على تحديثه من حيث المناهج والأنماط التعليمية بالاستفادة من الأنماط الجديدة للتعليم التي أثبتت جدوانيتها في مناطق أخرى من العالم،استطاعت التوسع في خيارات التنمية من خلال الاهتمام بالعملية التعليمية،ومن الأهمية بمكان أن تأخذ العملية التعليمية في الوطن العربي متطلبات سوق العمل،حسب القطر بعين الاعتبار،حتى تشعر المخرجات العلمية منها بأهمية دورها في التنمية،وتجد لها موقعا مناسبا في الحياة الاجتماعية.

المحاضرة(٧):الدخل كمؤشر للتنمية البشرية

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة لدور الدخل في التنمية البشرية،باعتباره احد المؤشرات الثلاثة التي تقاس من خلالها التنمية في البلدان،وهذا يتطلب منا دراسة النمو الاقتصادي باعتباره المحصلة النهائية التي يقاس من خلالها الدخل القومي،والذي بدوره ينظر إلى الدخل الفردي

من خلال قسمته على عدد السكان،ونخلص إلى خلاصة لما ورد في المحاضرة من أفكار.

١/الدخل القومي.

يعتبر الدخل القومي الإجمالي من أهم المقاييس الشائعة الاستعمال في دراسة وقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية البشرية،ويشير الناتج القومي الإجمالي إلى القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة في المجتمع باستخدام الموارد العامة خلال فترة زمنية معينة،في العادة سنة واحدة.

وهو في الحقيقة نتاج مجموعة من القطاعات الاقتصادية في المجتمع،وعادة ما تقسم إلى القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي والقطاع الخارجي،وتؤكد بعض الدراسات أن هنالك ثلاث تعريفات للدخل القومي كل منها ينظر له من وجهة مختلفة:

الأول:ينظر للدخل القومي من زاوية الإنتاج السلعي والخدمي ،ويسمى الناتج القومي، وهو مجموع السلع والخدمات (الاستهلاكية و الرأسمالية) التي أنتجت خلال فترى زمنية معينة،مخصوما منها إهلاك الأصول الثابتة التي ساهمت في العملية الإنتاجية.

الثاني:تعريف ينظر إلى الدخل من زاوية عوائد عناصر الإنتاج،وهو عبارة عن الدخول المكتسبة بواسطة الإنتاج خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

الثالث:ينظر إلى الدخل من زاوية الإنفاق،فالدخل القومي هو الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (سنة).

ويفرق الاقتصاديون بين ما يسمى بالدخل القومي النقدي والدخل القومي الحقيقي،وهذا راجع لتغير مستويات الأسعار بين عام وآخر،حيث أن الدخل القومي الحقيقي هو الدخل النقدي بعد استبعاد التغيرات في أسعار السلع.

٢/أهمية الدخل القومي.

للدخل القومي دور كبير في نجاح برامج التنمية البشرية،غير أن هنالك عدة أسباب تجعل لدراسة الدخل القومي أهمية كبرى،وتتمثل ابرز هذه الأسباب فيما يلي:

الأول:قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية،حيث تستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة،وفي ضوء ذلك يمكن تعديل السياسات الاقتصادية.

الثاني:قياس إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة، ويمكن نقل الموارد المالية أو البشرية من قطاع إلى آخر في ضوء هذا القياس،ويمكن أيضا عن طريق مقارنة إنتاجية عنصر العمل في قطاع معين في تقدير السنوات، قياس التقدم الذي يحرزه المجتمع في هذا القطاع،ويمكن عن طريق مقارنة الزيادة في إنتاجية العمل مع الزيادة في مجموع الأجور وضع السياسات الملائمة فيما يتعلق بالعمالة،فالمفروض إن تتلاءم وتتوازن أو تتماشى الأجور مع إنتاجية العمل،أما إذا زادت عنها فان ذلك قد يترتب عليه آثار تضخمية ،أي زيادة في المستوى العام للأسعار بصورة متتالية.

الثالث:قياس قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة،حيث أن مقدرة الأفراد على الاقتراض تتوقف على مستوى دخلهم،كما أن

مقدرة المجتمع على تحمل الضرائب تتوقف على مقدار الخدمات العامة،والاقتراض العام يتوقف على الدخل القومي العام.

الرابع:قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج،حيث أن إحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة لتقدير نصيب كل من العمل والأرض وراس المال والتنظيم،تفيد في تقدير النسبة التي تمثلها هذه النسب من الدخل القومي،وهذا يجدي كثيرا في توجيه الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.

الخامس:قياس مستوى رفاهية الأفراد،حيث أن الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في المجتمع كمقياس لمستوى رفاهية هذا المجتمع،ومن ثم يعتبر كمؤشر للتنمية البشرية على مستوى دليل الأمم المتحدة السنوي.وبالطبع إن قياس مستوى الرفاهية تتحكم فيه عوامل أخرى،لكنه يكشف عن مؤشر لذلك.

السادس:رسم السياسات المالية،حيث تستعين الدول في العصر الحديث ببيانات عن الدخل القومي المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسات المالية الملائمة.

وأخيرا تكمن أهمية دراسة الدخل القومي في وضع الخطة الاقتصادية القومية،حيث يحتاج المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يبين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة لبعضها البعض،ومثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل القومي.

٣/النشاط الاقتصادي.

يعتبر الاقتصاديون القدماء أن عناصر الإنتاج تتكون من الموارد الطبيعية والعمل وراس المال،ثم ظهرت الحاجة إلى المنظم كعنصر رابع،وهو يشير إلى العنصر البشري.

وتشمل الموارد الطبيعية الأراضي الزراعية وأراضي البناء والثروات المعدنية الكامنة في باطن الأرض،كما تشمل أيضا مصائد الأسماك والغابات ومصادر القوى الطبيعية كالماء وحتى الهواء،ويعتبر الاقتصاديون الأولون أن الموارد الطبيعية تختلف اختلافا جوهريا عن عناصر الإنتاج الأخرى،فهي هبة من الله سبحانه وتعالى،فلا دخل للإنسان في كميتها ولا يمكن زيادتها ولو في الأجل الطويل،فهي محدودة في كميتها،وأخيرا فان الأرض والصناعات التي تعتمد عليها يخضع إنتاجها لقانون تناقص الغلة.

ويعتبر العمل"في إشارة للموارد البشرية" في معناه الاقتصادي جميع المجهودات اليدوية أو العقلية التي يقوم بها الإنسان لخلق المنافع أو زيادتها،وعلى ذلك يشمل العمل بهذا المعنى أعمال المزارعين والصناع والأطباء والاخصائين وغيرهم،وبذلك تتضمن دراسة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج موضوع السكان سواء من ناحية الكم أو من ناحية النوع واثر ذلك في حجم الإنتاج القومي.وهنا تتضح لنا طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني،وكيف أن كل واحد منهما يؤثر على الأخر.

أما عنصر راس المال فهو عبارة عن جميع أنواع الثروات التي أنتجت في الماضي لا لتستهلك مباشرة وإنما لتستخدم في إنتاج ثروات أخرى،وعلى ذلك فيشمل راس المال في المعنى العام جميع الأدوات والمواد التي تستخدم في الإنتاج كالآلات والمصانع والمواد الخام

كالقطن والنفط أو أية مادة مصنوعة أو نصف مصنوعة،ويميز بين راس المال وغيره من الموارد،أن راس المال وليد الإنتاج بينما الأخرى فهي هبة أو نتيجة للتكاثر كما في الموارد البشرية.

وقد اعتاد الاقتصاديون تقسيم راس المال إلى فئات تضم كل منها مجموعة من العناصر التي يشملها تعريف راس المال بحيث تتجانس كل مجموعة إلى حد كبير،وتختلف تقسيمات راس المال باختلاف الأساس الذي ينبني عليه التقسيم،ومن أهم هذه التقسيمات تقسيم رؤوس الأموال إلى رؤوس أموال ثابتة ورؤوس أموال متداولة.

إن راس المال الثابت ما يمكن استخدامه مرات متعددة في الإنتاج أي مالا ينتهي منفعته الاقتصادية باستخدامه مرة واحدة وابرز أمثلتها الآلات والمباني والأراضي،أما راس المال المتداول فيشمل كل ما تنتهي منفعته الاقتصادية باستخدامه في الإنتاج مرة واحدة أو مرات محدودة ومن أمثلة ذلك المواد الأولية والبذور.

أما ما يشار إليه في الدراسات الاقتصادية القديمة بالمنظم،فانه العنصر الذي يعمل على تجميع ورسم طريقة تعاون عناصر الإنتاج،لتعطي أفضل عائد متوقع،وهذا الدور للمنظم يختلف عن دور العمال،ليس فقط من حيث تخصيص كل وقته للتنظيم بل من حيث مسئوليته عن أعمال الغير وتنظيم عناصر الإنتاج ورسم طريقة تعاونها،وكلا العنصرين يمثلان ما يشار إليه اليوم بالموارد البشرية.

إن ما يهمنا من عناصر الإنتاج هو التأكيد على أن التفاعل بينها وحسن إدارتها واستثمارها يعبر عن الإنتاج الكلي وبتفاعله مع التبادل والاستهلاك الكلي يتشكل النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي،فالنشاط الاقتصادي يتبلور في إنتاج سلع وخدمات لإشباع حاجات أفراد

المجتمع،وبالتالي لا إنتاج بلا استهلاك،ويتم ذلك من خلال عملية التبادل بين كل من القائمين على الإنتاج والقائمين على الاستهلاك.

وقد ظهرت الحاجة إلى قياس هذا النشاط عبر إيجاد أداة كمية أو قيمية أو كلاهما،فجاء هذا القياس بمفهوم الناتج القومي والذي لابد أن يساوي الدخل القومي والذي يساوي أيضا الإنفاق القومي من منظور أنها صور ثلاث لشيء واحد هو النشاط الاقتصادي.

٤/النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من المهم هنا أن نكرر ما سبق أن ذكرناه في محاضرة سابقة،أن الاقتصاديين ميزوا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية،على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي ،أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى،مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي لقطاع في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع آخر فيه،كالتحول من القطاع الزراعي للقطاع الخدمي أو الصناعي على سبيل المثال.

لقد عرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن،ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي،أي يقاس من خلال التعرف على المتغيرات في الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي عبر الزمن،ويعتبر النمو الاقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل،تتسع أم تضيق،فإذا زاد معدل النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة،كان

ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الاقتصاد ينمو بمعدلات نمو اقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الاقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح.

والنمو الاقتصادي،يمكن له أن يحدث بوسيلتين:

الأولى:عن طريق تجميع مخزون كبير من الأصول المنتجة والمهارات البشرية.

الثانية:زيادة إنتاجية هذه الأصول والمهارات البشرية والموارد الطبيعية للبلاد..

ومن دون شك أن الحكومات هي من ترسم خارطة الطريق لزيادة نسبة النمو الاقتصادي،وهي معنية بتعديل الهيكل الاقتصادي بين فترة وأخرى وحسب القدرة الإنتاجية لكل مورد من مواردها الاقتصادية.

ه/النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

هناك العديد من العوامل التي تتحكم في النمو الاقتصادي،من أهمها عوامل الإنتاج التقليدية،راس المال المادي وراس المال البشري ومدى توافر الموارد الطبيعية والتخصص وتقسيم العمل وحجم الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

غير أن راس المال البشري والاستثمار فيه أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع،ولا يعتمد تكوين راس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة راس المال البشري.

لذلك هنالك ربط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي،حيث أن كل واحد منهما ينعكس على الأخر سلبا وإيجابا،حيث أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية،كما أن تحقيق النمو المنشود

ينعكس على التنمية البشرية حيث يوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام.

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان عنصر السكان يعتبر هاما في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية،من حيث نوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني،إذ أن زيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل،مع الأخذ في الاعتبار اثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي أو الدخل القومي،حيث يشكل ذلك مصدرا رئيسيا للطلب الفعال ومن ثم استمرار دورة النشاط الاقتصادي وزيادة ذلك النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي.

من هنا وجب الاهتمام بتدريب العنصر البشري وتنمية الموارد البشرية لأنها هي التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية،والتدريب الفني والإداري مسألة ضرورية لتنمية المهارات الأساسية،وتنمية المهارات المتوسطة وتوفير المهارات المرتفعة،ومجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية ومن ثم الإسراع بعملية التنمية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

إذن النمو الاقتصادي لوحده لا يكفي لإعطاء مؤشرات على تحسن الوضع الحياتي وتطور مستوى المجتمع ككل،وهناك تحفظات على اعتبار النمو الاقتصادي مقياسا لتقدم المجتمع إذ كثيرا ما تذهب الزيادة السنوية في الدخل القومي لصالح فئة متنفذة في المجتمع،أو قد تكون الزيادة في حجم الدخل القومي راجع للزيادة في إنتاج السلع العسكرية على حساب إنتاج السلع المدنية حيث أن الأخيرة هي التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع.

هذا ناهيك عن ما سجل من أعباء يتكلفها المجتمع تصاحب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي،مثل زيادة إنتاج السلع الرأسمالية وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها،بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب،وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من اجل زيادة الإنتاج في المستقبل،كما أن هذا النمو غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن،وطغيان التقدم المادي على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

وهذا ما قاد إلى التحول في الاهتمام إلى التنمية الاقتصادية مرورا بالتنمية الشاملة والمستدامة ومن ثم التنمية البشرية.

٦/الخلاصة.

وقفنا في هذه المحاضرة على أهمية الدخل القومي ومن ثم الدخل الفردي على التنمية البشرية،وكيف أن الأصل في الدخل القومي الاهتمام بعناصر الإنتاج والنمو الاقتصادي،الذي أدى الاهتمام به إلى تبلور مفهوم التنمية الاقتصادية،ومن ثم قادت الأبحاث للوصول إلى التنمية البشرية،فتم كشف النقاب عن دور الدخل في التنمية البشرية.

الحلقة الحوارية الثانية والتكليفات

*تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء إلمامة عامة بمواضيع القسم الثاني من محاضرات التنمية البشرية،وقياس مستوي الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها،ويتم فيها التحاور بين الطلبة في قضايا هذا القسم،بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، مشجعا الطلبة على التعبير الحر عن استيعابهم للمادة وتعليقاتهم عليها،وموجها لحوارهم توجيها

علميا،فيقوم بطرح عدد من الجمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للنقاش فيها من قبل جميع الطلبة.

*فيما يلي ١٤ جملة مستقاة من المحاضرات في هذا القسم،يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على جملتين أو أكثر،وتمنح المجوعات كل على حدة عشر دقائق للتحاور في إحدى الجمل،وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة،ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الجملة المختارة لمدة عشر دقائق، يصغي فيها الجميع إليه.

*تمنح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعليق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والتداخل معها.

*يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الجوانب العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولافتا النظر إلى أهمية الارتكاز على العلمية في الطرح والحوار والتعليق.

*يكلف كل طالب باختيار أي عنوان لمحاضرات هذا القسم،أو أي جملة في هذه الحلقة الحوارية،باحثا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات،بحيث تغطي كل صفحة ٢٢ سطرا.

*فيما يلي الجمل المطلوب مناقشتها والتحاور حولها:

١/ لقد قيل أن للتنمية البشرية جانبين،يتمثل الأول في تشكيل القدرات البشرية،مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات،والثاني انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة إما للتمتع بوقت الفراغ،أو في الأغراض الإنتاجية،أو في الشئون الثقافية والاجتماعية والسياسية،وسوف تفقد برامج التنمية البشرية غاياتها حين لا يتم التوازن بين هذين الجانبين.

٢/ إن دليل التنمية البشرية يبرز أشواط التقدم التي تحققها البلدان لتحسين أوضاعها أو تأخرها عن وضعها السابق ومقارنتها بالبلدان الأخرى.

٣/ تقسم الأدلة المعتمدة لقياس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة إلى قسمين،دليل التنمية البشرية ودليل الحرمان البشري.

٤/ برزت فكرة دليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نتيجة التفاوت الحاصل بين الجنسين في مجال التنمية البشرية، سواء كان التفاوت في العمر المتوقع عند الولادة أو نمط التميز من التفرقة في الأجور.

٥/يرى البعض أن مفهوم التنمية البشرية هو اختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر، وهو مرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات، وهو تصور آت من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية، ومن الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومبدعاً لفهمها فهماً عملياً يوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها، وعدم إخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة للقيم صيغت إلى حد كبير في الخارج.

٦/ على الرغم من أن الدخل المرتفع والتنمية البشرية المرتفعة متناغمان فقد كان هناك عدة اعتراضات على الطريقة التي يعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية، فمن الناقدين من يرى أن الدخل لا ينبغي أن يكون ضمن الدليل، نظراً لأنه مجرد وسيلة وليس غاية.

٧/هناك وسيلتان يمكن من خلالهما تمويل التنمية البشرية وهما التمويل المحلي (الداخلي) والتمويل الدولي(الخارجي).

٨/لا بد من التأكيد على ضرورة أن يتم تمويل التنمية البشرية ذاتياً وذلك للآثار السلبية لكل من المديونية والمساعدات الدولية على استمرارية التنمية.

٩/ إن تنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمراً هاماً بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد وبالتالي زيادة دخله، وتحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضاً وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة وخفض معدلات وفيات الأطفال.

١٠/ يستدعي الاهتمام بتحقيق التنمية البشرية الاهتمام بتوفير الأمن الغذائي لأفراد المجتمع خاصة في ضوء انعكاس آثاره الإيجابية على كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

١١/ان الدول المتقدمة في معايير التنمية ستبقى كذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وستتخلف هذه الدول بداية من تخلف التعليم عندها.

١٢/مع التطور في وسائط التواصل تطورت العملية التعليمية بشكل كبير،ولم تعد مقتصرة على خيار واحد،بل أصبحت متعددة البدائل،مما يتيح الفرص للتطور التعليمي في مختلف الظروف والإمكانيات،وهو ما ينعكس على التنمية البشرية.

١٣/ يعتبر الدخل القومي الإجمالي من أهم المقاييس الشائعة الاستعمال في دراسة وقياس مستوى النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية البشرية.

١٤/ من خلال الدخل القومي الإجمالي يقاس مستوى رفاهية الأفراد،حيث أن الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في

المجتمع كمقياس لمستوى رفاهية هذا المجتمع.ومن ثم يعتبر كمؤشر للتنمية البشرية على مستوى دليل الأمم المتحدة السنوي.

القسم الثالث
متممات التنمية البشرية

يحتوي هذا القسم على المحاضرات التالية:

١/ الفقر والتنمية البشرية.

٢/ السكان والتنمية البشرية.

٣/ المرأة والتنمية البشرية.

٤/ الأمن والتنمية البشرية.

٥/ التنمية والبيئة البشرية.

٦/ مقاربات الدين والتنمية البشرية.

٧/حصاد التنمية.

٨/الحلقة الحوارية الثالثة.

٩/الأسئلة التقويمية.

١٠/رصد الدرجات.

المحاضرة(١): الفقر والتنمية

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة لموضوع الفقر وتأثيراته على مستقبل التنمية في أي بلد،فنمر بتعريفه ونعرج على الطبيعة الإنسانية التي تغذي حالة الفقر،ومن ثم علاقة الدخل القومي بالفقر المطلق،إذ غالبا ما يرجع الفقر في البلدان لسوء توزيع الدخل القومي،ثم نتطرق إلى الآثار التي تخلفها العولمة وكذلك الرأسمالية في مسألة الفقر،ونخلص إلى نتيجة في خاتمة المحاضرة.

١/تعريف الفقر.

عرف الفقر في اللغة الفقهية بأنه عدم امتلاك الإنسان لقوت سنته،لا بالفعل ولا بالقوة،وهو بالنسبة للمجتمع عدم قدرة المجتمع على سد احتياجاته الأساسية،بعدم توفر الموارد الكافية لذلك،وهو سبب من أسباب التخلف الاقتصادي ونتيجة له،سبب له نظرا لان عدم توفر الموارد الكافية في أي مجتمع تقعده عن النهوض والتنمية،وتمنعه من التخطيط للمشاريع الكبرى التي تؤسس لبنية تحتية تسمح للاقتصاد بالنمو والتطور،ونتيجة له لان التخلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام يقود إلى الفقر،ذلك أن التخلف الاقتصادي يعكس عدم قدرة أي مجتمع من خلق حالة من التوازن بين عدد سكانه ودخله القومي،مما ينتج عنه ارتفاع عدد السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر،وكلما زادة نسبتهم ارتفعت نسبة توقع حالات الانحراف الاجتماعية،والضغط على الموارد النادرة أصلا في المجتمع.

وأصبح من المهم بالنسبة لأي مجتمع يريد التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة والمستدامة أن يفكر في حلول ناجعة لمشكلة الفقر،لما لهذه المشكلة من تأثيرات على مستقبل هذه التنمية،إذ قد تقود إلى صراعات تنتهي في نهاية المطاف بتخريب مشاريع التنمية،ولعل المثال البارز ما تشهده إحدى الدول الخليجية التي نمت بشكل جيد،لكن عدم وجود حلول ناجعة لمشكلة الفقر،وارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل،أدى إلى بروز مجموعة من الاحتجاجات ذات الطابع العنيف،مما نتج عنه هروب مشاريع كبرى كانت ضمن الخطة التنموية لهذا البلد،وقد تركز هم القادة في هذا البلد على التغلب على موجة الاحتجاج هذه التي خلقت جوا غير امن بغية تهدئة الأوضاع لضمان عودة الشركات التي تشرف على المشاريع التنموية الكبرى.

لقد نتج عن مشكلة الفقر مشكلة اختلال الأمن،ومنه هروب الشركات والمؤسسات بما في ذلك المالية التي كانت تخطط للنهوض بمجموعة من المشاريع التنموية الكبرى بالنسبة لهذا البلد،وساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير،مما أفضي إلى ارتفاع غير مسبوق للأفراد والأسر الفقيرة،وهذا بدوره يولد مجموعة أخرى من المشاكل الاجتماعية، ولعل من ابرز المشاكل التي سجلت،مشكلة التفكك الأسري،وجرائم الأطفال دون سن الثامنة عشر،وارتفاع معدلات السرقات،وكل ذلك متوقع في أي مجتمع لا يمتلك التخطيط الشامل لقضايا التنمية بحيث تأخذ كافة الأبعاد بعين الاعتبار.

٢/الطبيعة الإنسانية والفقر

يرجع الفقر في جزء كبير منه لأسباب لها علاقة بطبيعة التكوين البشري،فهذا الإنسان مخلوق قلق"إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا"،وجزء من قلقه يبعثه على الاستحواذ على اكبر من حاجته،ويحرك فيه الدوافع للاستزادة على حساب غيره،وليست الصفات المؤدية إلى ذلك إن على مستوى فردي أو جماعي إلا ظاهرة جديرة بالتوقف والدراسة والمعالجة،لان الإنسان الفرد إذا لم تعالج عنده أي صفة من هذه الصفات اللاأخلاقية فانه من دون شك لن تتوقف عنده بل سوف تعتدي على مصالح الآخرين،وحين تتحول هذه الصفات إلى حالة جماعية فان هؤلاء الناس لن يتركوا فرصة لتسليب الآخرين من إمكانياتهم إلا وسيقدمون عليها.

لقد عمدت الحضارة الغربية لتجميع الكثير من الثروات وراس المال اعتمادا على عمليات النهب المنظم لثروات الأمم الأخرى،ولقد أدى اكتشاف السلاح الناري الذي استخدمته الأساطيل الحربية الغربية إلى إخضاع الكثير من الشعوب،وكلل كل ذلك بالاستعمار الذي أسس لشعوب فقيرة وأخرى غنية،وقد حدث كل ذلك في لحظة غياب للوعي الإنساني في الغرب،ولعل هذه القصة تتكرر في كل مجتمع تنعدم فيه المسئولية الإنسانية،وتزداد فيه مساحة الطبيعة الأولى للنفس البشرية،المتصفة بالقلق والبخل والجشع.

هذا يقود إلى القول أن التخطيط للمشاريع التنموية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية،فليس مهما ارتفاع النمو الاقتصادي في بلد ما بمقدار ما هو مهم الحفاظ على كرامة الناس في هذا البلد وحفظ آدميتهم،بتوفير الحد الادني من احتياجاتهم الضرورية كالغذاء

والدواء والأمن والملبس والمسكن،وأي تنمية لا تفتح عينيها على ذلك من المتوقع لها أن تصل إلى مستوى معين ثم تعود للتراجع.

ولعل المعالجات الدينية لمثل هذه الحالة هي من ابرز المعالجات،التي تحتاجها البشرية في الوقت الحاضر،إذ فرض الله للفقراء حقا في أموال الأغنياء،ودعا إلى محاربة الفقر بكل أشكاله،بتحريك الدوافع الذاتية للتغلب على الفقر،وصنع مناخات وثقافة تشجع على المساهمة الإنسانية في حل عوز الآخرين،والعمل الخيري الذي قرن برفع الدرجات في الآخرة.

٣/الدخل القومي والفقر المطلق

يعرف الفقر المطلق بأنه عدد السكان الذين يعيشون تحت الحد الأدنى لمستوى الدخل اللازم لإشباع ما يسمى بالحاجات الأساسية،ومن دون شك أن هنالك علاقة واضحة بين سوء توزيع الدخل القومي والفقر المطلق،وهذا بالأساس يرجع إلى اختلال ميزان العدالة في المجتمعات،ولقد اهتم العلماء بطرق توزيع الدخل القومي ،ومن هذه الطرق تقسيم السكان إلى خمس أو عشر مجموعات حسب مستويات الدخل من الأقل إلى الأعلى ومن ثم تحديد الحصة النسبية من الدخل القومي التي تحصل عليه كل مجموعة من السكان،كما أن هنالك طريقة أخرى تسمى بمنحنى لورينز حيث يوضح هذا المنحنى العلاقة بين مجموعات السكان وحصصهم النسبية من الدخل القومي،وتكمل طريقة معامل جيني قياس درجة التفاوت في بلد معين وذلك باحتساب نسبة المنطقة المحصورة بين خط المساواة التامة ومنحنى لورينز إلى مجموع منطقة المربع الذي يقع فيه المنحنى،وهنالك أيضا طريقة التوزيع الوظيفي ،وهي الطريقة التي تحدد الحصة النسبية لكل عامل

من عوامل الإنتاج في الدخل القومي من خلال تحديد مساهمة كل عامل من هذه العوامل في قيمة الإنتاج النهائي،حيث تحدد أسعار هذه العوامل بواسطة منحنيات العرض والطلب.

وقد كشفت الأبحاث الإحصائية عن وجود علاقة بين سوء توزيع الدخل القومي والفقر المطلق،لذلك لابد من ملاحظة التوجهات الإنمائية والسياسات الاقتصادية إلى مدى الالتزام بتحقيق هدف العدالة الاجتماعية في عملية اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد الاقتصادية،وقد لوحظ أن تبني الحكومات المحافظة في العديد من البلدان المتقدمة للسياسات الاقتصادية الرامية إلى تقليل النشاط الحكومي في الحياة الاقتصادية من خلال تحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص وتقليل الضوابط والقيود على نشاط القطاع الخاص وتخفيض الضرائب،قد أدت خلال الثمانينات من القرن الماضي إلى تردي نمط توزيع الدخل القومي في هذه البلدان،وعلى الأخص الولايات المتحدة الأميركية.

من هنا يمكن تبني السياسات التالية لتوزيع الدخل القومي سيما في البلدان النامية للتغلب على مشكلة الفقر:

١/تقليل ظاهرة تركز الملكية والسيطرة على الموارد الاقتصادية من قبل فئة قليلة في المجتمع،حيث وجد أن فئة اقل من ٢٠% تحصل على أكثر من ٥٠% من الدخل القومي،كما تسيطر على أكثر من ٧٠% من موارده الإنتاجية،ويعتبر الإصلاح الزراعي من ابرز الوسائل التي يمكن أن تحقق هذا الهدف،وذلك بتوزيع الأراضي على صغار المزارعين لتحفيزهم بزيادة الإنتاج ومن ثم تحسن مستوى معيشتهم.

٢/اتخاذ الإجراءات التي تقلل الحصة النسبية لذوي الدخول العالية من الدخل القومي، وذلك بإصلاح نظام الضرائب ودعمه بالكفاءات العالية والأجهزة المتطورة لغرض القيام بمهامه الكبيرة.

٣/إيجاد طرق لزيادة الحصة النسبية لذوي الدخول المنخفضة من الدخل القومي،وذلك إما بتقديم هبات دورية مباشرة للأسر الفقيرة،أو دعم السلع الأساسية التي يحتاجونها،أو أي وسيلة أخرى تساهم في زيادة حصتهم من الدخل القومي.

٤/العولمة والفقر

ساهمت العولمة في انتشار الفقر،إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية أساسا لدى بعض الدول،فتطبيق بعض الدول للسياسات التي فرضتها العولمة واتجاهات الاقتصاد العالمي والتغيرات الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين،قادت إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر،وبالأساس فان الرأسمالية نفسها وعند تطبيق آلياتها لابد لها من إنتاج عوامل الفقر،وهو ما يتطلب من الدول المختلفة الواقعة تحت تأثيرات الرأسمالية وخطابها الجديد عبر المنظمات الدولية أن توسع من شبكة الأمان لترافق تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

وثمة من يرى أن الشركات الدولية تلعب دورا سلبيا في خلق فرص العمل ،حيث يكون لها الحرية في تسريح العمالة واستبدالها بتكنولوجيا حديثة،كما تستعين بكوادر بشرية ذات مستويات عالية من الكفاءة والتعليم،وهو الأمر الذي يهمش من فرص الأقل حظا في التعليم.

مع أن البعض يرى أن هنالك انخفاضا كبيرا طرأ على عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في جميع أنحاء العالم من

١,٢٣٧مليون نسمة عام ١٩٩٠ إلى ١,١٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.بيد أن القدر الأعظم من هذا التحسن إنما يعزى إلى التغيرات التي حدثت في بلدين كبيرين هما الصين والهند،ففي الصين وحدها انخفض عدد الفقراء من ٣٦١ مليون نسمة إلى ٢٠٤ مليون نسمة،وفي أماكن أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي زاد عدد الفقراء بنحو٨٢ و١٤ و٨ ملايين نسمة على التوالي.

ويرجع البعض أن اتساع الفقر في البلدان العربية يعود في جانب أساسي منه إلى تبني سياسات الليبرالية الجديدة،دون النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لبلدان منشأ الرأسمالية،ويرى أن الحل يكمن في الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة،فليس من المحتم على كل اقتصاد عربي إتباع نظريات وتوصيات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه.

لقد انخفض عدد الفقراء العرب حين كان خط الفقر دولارا واحدا من ٩ ملايين عام ١٩٨١ إلى ٦ ملايين عام ١٩٩٥ ثم ارتفع إلى ٧ ملايين عام ٢٠٠١،وإذا أخذنا خط فقر ب ٢دولار للفرد فان أعداد الفقراء تنتقل خلال السنوات ذاتها من ٥٢ إلى ٧٠ مليونا.

ه/ الخلاصة

يمكن تلخيص كل ما سبق أن هنالك علاقة عكسية بين الفقر والتنمية،فكلما كانت البلدان فقيرة في مواردها الاقتصادية كلما عوق ذلك من مشاريع التنمية،كما أن عدم التوجه لعلاج مشاكل الفقر ضمن التخطيط التنموي سينعكس ذلك في وقت لاحق على بروز ما يهدد هذه المشاريع،وان إتباع سياسات معينة كالتوزيع العادل للدخل القومي والتوزيع المنصف للثروات والموارد الاقتصادية في أي بلد من

البلدان سيكون له الأثر الأكبر في التغلب على مشكلة الفقر،ومن ثم النجاح في البرامج التنموية المستهدفة.

ولان الطبيعة البشرية تدفع باتجاه الاستحواذ على المزيد من الموارد،فان الحاجة لمعالجة هذه الطبيعة والارتقاء بها ،لتكون أكثر إنسانية،في النظر لدور وقيمة هذه الموارد في حياة المجتمعات،فما من نعمة موفورة إلا والى جانبها حق مضيع.

المحاضرة(٢):السكان والتنمية

تمهيد:

نتطرق في بداية هذا المحاضرة للظاهرة السكانية التي اولتها عدد من العلوم بالاهتمام،لما لها من تاثير على قضايا التنمية،ثم نعرض العلاقة بين السكان والموارد،ونمر على النظريات التي تنظر بتشاؤمية لمستقبل هذه العلاقة وكذلك ما وجه لها من نقد،ولابد لنا من تسليط الضوء على المسألة السكانية في الوطن العربي بالنسبة لعلاقتها بموضوع التنمية.حتى نتوصل الى خلاصة هذه المحاضرة.

١/الظاهرة السكانية.

تعتبر الظاهرة السكانية من الظواهر التي اهتم بدراستها عدد من العلوم،وكلها تصب في نهاية المطاف بما له علاقة بتطور ونمو وتنمية هذا العدد من البشر الذي يسكن في بقعة جغرافية محددة في زمن معين،فقد اهتمت السياسة بدراسة الظاهرة السكانية لما لهذه الظاهرة من تأثير في ادراة الصراعات والحروب والتحولات التي لها علاقة بالهيمنة والتسلط من قبل مجموعة بشرية على مجموعة أخرى،كما اهتم بها علم الاقتصاد لما يمكن لهذه الظاهرة أن تمثله من تأثير

مباشر على الموارد الاقتصادية والحركة المالية،سلبا أو إيجابا،واهتم كذلك علم الاجتماع بهذه الظاهرة إذ أنهم ينظرون إلى السكان كجسم بشري ينمو ويتحرك،ومن ثم فانه يتصورون لهذا الجسم بناء كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغير،كما انه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع،كما ليس ببعيد تأثير الظاهرة السكانية على الإنتاج الثقافي والتنوع الحضاري،وكل ذلك من شأنه ان يعطي لهذه الظاهرة خصائص جديرة بالدراسة والتفكير في كيفية استثمارها لصالح مشاريع التنمية وبرامجها.

لعل أول الاهتمامات في دراسة ظاهرة السكان يتوجه إلى حجم السكان،ويقصد به عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد،ولا يقتصر الأمر على معرفة كم فرد يعيشون مكان ما أو على مساحة ما من الأرض محددة جغرافيا أو سياسيا وأثناء فترة محددة،وإنما يتجاوز ذلك إلى مقارنة كل ذلك مع السكان في فترة زمنية سابقة،وما يتوقع أن يصبح عليه هذا التجمع السكاني في المستقبل المحدد زمنيا.

وهذا ما يجعل الدول تعطي اهتماما كبيرا بتعداد أفراد مجتمعاتها،وهو ما لها تأثير كبير على مشاريع التنمية.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام بتكوين السكان ،ويقصد بها قياس الخصائص بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين،فهم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراده في فئات السن المتباينة،وما يمتهنونه من مهن وحرف ووظائف،والثقافة التي تسودهم والمستويات التعليمية،وحالات الزواج وكونهم يشكلون مجتمعا ريفيا أو حضريا أو متعددة ومختلطة ومختلفة.

ويعتبر متغير توزيع السكان عامل أخر يحضا بالاهتمام في دراسة الظاهرة السكانية،حيث يتدرج التوزيع السكاني من المنطقة الكبيرة مثل القارة إلى المنطقة الصغيرة مثل المدينة أو القرية،أو قد توزع على أساس مناطق صناعية حضرية متقدمة ومناطق صناعية حضرية جديدة،أو السكان الذين يعتمدون على الزراعة في المناطق الريفية،أو الريفية الذين لا يعتمدون على الزراعة،وغير ذلك من أنواع التقسيم.

كما يعطى الاهتمام أيضا لدراسة النمو السكاني،وهو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة ويرتبط مفهوم النمو السكاني بمفهوم مي تضخم السكان وأزمة السكان،فقد نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما قد يسيرون في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وأما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها.

وبالتأكيد فان كل هذه العوامل لها مدخلية سواء بالنسبة للتخطيط للتنمية الاقتصادية أو البشرية أو الشاملة والدائمة،أو لها علاقة بالتأثير على برنامج التنمية سلبا أو إيجابا،ولابد من أخذها بعين الاعتبار،واستثمار أي تغير فيها لصالح مشاريع التنمية،وتحويلها إلى عوامل دفع باتجاه ارتفاع معدلات التنمية في كافة المجالات.

٢/السكان والموارد

يزداد عدد السكان حين يفوق عدد المواليد عدد الوفيات،وقد كانت أعداد المواليد شبه متساوية مع أعداد الوفيات إلى ما قبل القرن الثامن عشر الميلادي حسب التقديرات،مما جعل حجم السكان في حالة ثبات وهو ما جعل الاقتصاد غير قلق بالنسبة لندرة الموارد الاقتصادية،وتشير

الدراسات المبنية على التقديرات أن نمو سكان العالم ظل أمدا طويلا لا يتجاوز ٠.٠٠٢% سنويا،حيث يعتقد أن الزيادة بين ١٠.٠٠٠ قبل الميلاد و٤.٠٠٠ قبل الميلاد كانت حوالي ٥ أفراد سنويا ليصل العدد ٢٠ مليونا،ثم تراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون في السنة الأولى للميلاد،واستغرق العالم ١٥٠٠ سنة ليصل العدد إلى ٥٠٠ مليون،وتناقص العدد عام ١٢٥٠ بسبب تغيرات المناخ ونقص الغذاء والحروب وانتشار الأوبئة والأمراض وفقدان الأرض لخصوبتها،وأعقب تسارع النمو السكاني في شرق أسيا وأوروبا والهند ومصر،تراجع بسيط في القرن السابع عشر فبلغ العدد ٦٠٠ مليون عام ١٧٠٠.

ومع التقدم الآلي واستيعاب البشر تدريجيا الكيفية والإمكانيات المتعلقة بالسيطرة على الأمراض،حدثت موجة ثانية من الزيادة في النصف الأول من القرن الثامن عشر ببلوغ الأعداد في الصين واليابان وغرب أوروبا مستويات جديدة،ثم تباطأ نموها،أما باقي العالم فتبعها خلال القرن التاسع عشر فارتفع العدد من ٩٥٠ مليونا في ١٨٠٠ إلى ١.٦٥ بليون في ١٩٠٠.وارتفع معدل النمو من ٠.٣% في القرن الثامن عشر إلى ما بين ٠.٥% و٠.٦%في القرن التاسع عشر،ثم ١.٥% في القرن العشرين.

هذه الزيادة في السكان شكلت ضغطا على الموارد الاقتصادية المتاحة،بل إنها شكلت ضغطا على الماء والهواء والأرض،مما جعل مسألة ارتفاع أعداد السكان في كل قطر في العالم محل عناية بالدراسة بهدف جعلها عند معدلات نمو مقبولة على حد إدراك القائمين على ادراة شئون البلدان.

٣/جرس إنذار

حذرت بعض الدراسات من زيادة أعداد السكان كما ذهب إلى ذلك مالثوس،وانتقد الفكرة القائلة بان الإنسان قادر على استخدام العلم بحكمة واتخاذ القرارات الرشيدة لمعالجة مشاكله،ورأى أن تزايد متطلبات البقاء يسير وفق متوالية عددية ،بينما يتوالد الإنسان وفق متوالية هندسية ليصل عددهم في لحظة معينة إلى سقف لا تسمح متطلبات البقاء بتجاوزه.

لقد تناول مالثوس وجهة نظره في كتابه الذي نشره عام ١٧٩٨،ثم أعيدت طباعته خمس مرات،وقد عاش ظروف الثورة الصناعية في انجلترا وشهد ارتفاع معدل المواليد بها نهاية القرن الثامن عشر بسبب انهيار النظام الإقطاعي وبدأ التقدم الصناعي وزيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة،وتحسن مستوى المعيشة.

لقد قامت نظرية مالتوس على عدد من الفروض الهامة مثل ثبات عنصر الأرض وسيادة قانون تناقص الغلة وانه كلما حدث تقدم صناعي كلما زادت الأجور وانخفض نصيب الفرد من السلع الغذائية،ووجود علاقة طردية بين النمو السكاني ومستوى المعيشة.

وبذات الاتجاه جاء الكتاب الشهير الذي أصدره نادي روما تحت عنوان قيود على النمو واصدر مؤلفوه الثلاثة تحديثا له مرتين،أولاهما سنة ١٩٩٢ وثانيتهما سنة ٢٠٠٢ بعد مرور عقدين وثلاثة عقود تباعا على صدور الكتاب،وقد أكد المؤلفون الثلاثة الاستنتاجات المتشائمة نفسها بالنسبة للعلاقة بين السكان والموارد التي توصلوا إليها قبل ثلاثة عقود،وإذا كان مالتوس قد استعان بحسابات بدائية،فان المؤلفين الثلاثة قاموا بنموذج رياضي معقد واستخدموا الحاسب الآلي لتحديد كيفية

استجابة الموارد لاتجاهات زيادة السكان في العالم،وحشدوا لذلك قدرا هائلا من البيانات عن إنتاج الطعام ومعدلات زيادة السكان،وانتهوا إلى أن العالم مقبل على كارثة بسبب تجاوز أعداد السكان وحاجاتهم قدرة الأرض على التحمل،وهو ما سينتج عنه ضغط هائل على موارد الأرض المحدودة ،وذهب المؤلفون إلى أن هذه الكارثة سوف تحدث خلال فترة حياة معظم من يعيشون على الأرض وقت كتابة إصدارهم الثالث إن لم تتخذ إجراءات تصحيحية لتجنب الكارثة.

٤/نظرة معاكسة

لقد وجهت لنظرية مالتوس العديد من الانتقادات منها إغراقه في النظرة التشاؤمية لمستقبل البشرية،وانه قصر العلاقة بين السكان والموارد الغذائية،بينما العلاقة أوسع من ذلك بكثير،وانه بنى تصوره على الاكتظاظ السكاني ولم يتصور العكس وهو وفور الموارد ونقص السكان كما هو الحاصل الان في الدول الغربية،والاسكندينافية على وجه خاص،كما انه حين افترض تناقص الغلة لم يتصور التطور التكنولوجي وزيادة المنتوج الزراعي،بل إن التكنولوجيا سهلت عمليات التصدير والاستيراد للسلع الغذائية،بين الدول ولم يعد هاما أن تنتج كل دولة ما تحتاجه من السلع الغذائية بل بمكنها زيادة منتجاتها الصناعية ومبادلتها دوليا بالمزيد من السلع الغذائية،ولقد أثبت توجه العالم المعاصر إلى عكس نظرية ما لتوس حيث أن معدلات الزيادة في الإنتاج الزراعي والناتج عموما تفوق معدلات الزيادة السكانية في غالبية الدول.

لذلك انتشرت آراء بالعكس مما ذهب إليه مالتوس فقد رأى آخرون كما عند الكاتب الأمريكي هانس أن نمو السكان يشجع الاستثمار

بإحداثه تحول في الطلب يؤدي إلى سلع تتطلب كثافة في راس المال مثل الإسكان والمرافق،كما يزيد من الطلب الاستهلاكي في الأجل القصير بزيادة المستهلكين،بما في ذلك المتعطلون،مما يزيد فرص التوظيف،وأبدى التخوف من أن يؤدي انخفاض معدل نمو السكان إلى تفاقم البطالة وانخفاض معدل التنمية،وأوضح شولتز أن الأراضي الزراعية تزداد وفرة لا ندرة مع حدوث التقدم،وهو ما لاحظه كتاب آخرون بالنسبة إلى باقي الموارد الطبيعية،وبعد الحرب العالمية الثانية زاد إدراك أن راس المال المادي ناتج المعرفة والثروة وليس العكس.

٥/جهود أممية

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة فالدهيم عام ١٩٧٤ أن النمو الانفجاري لسكان العالم هو التحدي الأكبر للجيل الحالي،وأعلن ذلك العام باعتبار عام السكان،وقد عقد مؤتمر السكان الثاني في بوخارست في ذلك العام، كأول تجمع عالمي رسمي تخصص بالكامل لمشاكل السكان، واعتبر المؤتمر أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية هي خير مانع للحمل،واقر خطة عالمية للسكان دعت إلى اخذ المتغيرات السكانية في الحسبان عند التخطيط للتنمية وحق كل دولة في وضع سياساتها السكانية بما يتلاءم مع ظروفها،باعتبارها ضرورة لتحسين نوعية الحياة، ومن ثم للتنمية الاقتصادية وليست بديلا عنها.

٦/الوضع السكاني العربي

العالم العربي جزء من البلدان النامية وفي هذه البلدان تصبح الزيادة السكانية مشكلة كبيرة،ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر وثقافة التشجيع على الإنجاب،وتنعكس المشكلة في مجال البطالة ومشاكل التعليم والصحة،وبالتالي على برامج التنمية حيث ان

زيادة الدخل الحقيقي لا تكون اكبر أو موازية لمعدل الزيادة في السكان.

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام ٢٠٠٤ بحوالي ٣٠٦ مليون نسمة،وقد بلغ في العام ١٩٩٤ حوالي ٢٤٢ مليون نسمة مقابل ١٣٩ مليون نسمة في العام ١٩٧٣.

لكن الناتج المحلي لأربع دول يشكل سكانها ١٠% من مجموع السكان العرب،تنتج حوالي ٦٥% من إجمالي ناتج الدول العربية،وان ٥٥% من إجمالي السكان ينتجون ما نسبته ٢٩% من إجمالي الإنتاج العربي،و١٥% من السكان ينتجون ٥% من إجمالي الإنتاج في الوطن العربي،و٢٠% من السكان في الوطن العربي يساهمون بإنتاج قدره ١% فقط.

ولقد كان معدل النمو السكاني خلال السنوات ١٩٩٤-٢٠٠٤ بنحو ٢.٤ % متراجع من حوالي ٢.٦% خلال المدة من ١٩٨٥-١٩٩٤،لكن رغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم،ومن المتوقع أن يستمر اتجاه معدل النمو وفقا لتقديرات الأمم المتحدة بنحو ٢.١% خلال المدة من ٢٠٠٢-٢٠١٥ وهو أيضا يفوق نظيره العالمي البالغ ١.١% والدول النامية ١.٣% للمدة نفسها وحسب ذات التقديرات.

وهذا الواقع السكاني يفرض على القائمين بقضايا التنمية في الوطن العربي، اخذ المسألة الإسكانية بعين الاعتبار في التخطيط القريب و البعيد لمشاريع التنمية الشاملة والمستدامة والبحث عن موارد متجددة، والاستفادة القصوى من اقتصاد المعرفة الذي أصبح موردا مستجدا يستفيد منه كافة أمم العالم.

٧/الخلاصة.

وخلاصة القول أن المسالة السكانية بالغة الأهمية بالنسبة لقضايا التنمية،لكن المبالغة في التشاؤم بالنسبة لمستقبل البشرية بسبب زيادة أعداد السكان في العالم،في غير محلها،وقد تشوش على مشاريع التنمية أكثر مما تحفز البشرية على اكتشاف موارد وفضائات جديدة تزيد من معدلات الإنتاج بما يتساوى مع معدلات النمو السكاني وهو الوضع الأمثل للتنمية،أو يزيد الإنتاج على معدل النمو السكاني،وهو ما يدفع البشرية إلى الإكثار من المواليد،للحاجة إلى المزيد من الموارد البشرية.

المحاضرة(٣): المراة والتنمية

تمهيد:

نتطرق في هذه المحاضرة إلى موقع المرأة في قضايا التنمية،فنتعرض لخصوصية المرأة كانسان مميز،وأهمية تساوي المجتمع من حيث الذكورة والأنوثة،ثم ننقل صورة لوضع المرأة في مشاريع التنمية،وهي تعكس خلاف ما يؤدي إلى احترام دورها ويقلل من أهميته في النتائج التنموية،الأمر الذي يقودنا لمناقشة عمل المرأة ،ثم نعرج على وضع المرأة في مؤشرات التنمية البشرية،فالخاتمة.

١/الذكورة والأنوثة .

مع التقدم العلمي وعلى الصعيد التشريحي،يؤكد العلماء أن لدى البشر نوعين من المخ،مخ ذكوري ومخ أنثوي،وهنالك فوارق تشريحية بين المخين،وهي ما تؤدي إلى اختلاف في النمو ومن ثم فوارق بين شخصية النوع البشري من ذكر أو أنثى،وهذه الفوارق لا تقتصر على

الشكل الخارجي لكل واحد منهما،فيكون هذا رجل وتكون تلك امرأة،بل يمتد إلى فوارق في طريقة التفكير والميول والطباع والعواطف والذكاء والفهم،ما يؤدي إلى فوارق في السلوك منذ الطفولة بين الاثنين،فوارق يلمسها الاثنان معا،في شخصية كل واحد منهما وفي شخصية الأخر.

قد يكون هذا الكلام ليس بجديد عند الكثيرين من الناس،بل يعتبرونه تحصيل حاصل،فالرجل رجل والمرأة امرأة منذ أن خلق الله الإنسان على وجه الأرض،لكن الجديد في مثل هذه الاكتشافات التشريحية،أن الحياة التي يعيشها هذان الجنسان،الرجل والمرأة،لا يمكن لها أن تفهم بصورة كاملة إلا عبر التكامل بينهما،وان اقتصار التعامل معها على نمط شخصية احدهما فقط،لا يعطي الحياة نضجا كاملا في وعي الإنسان"الرجل والمرأة"،ومن ثم يفوت عليهما فرصا حياتية،هما بأمس الحاجة إليها.

وربما هذا ما يؤكد الحقيقة التي أولاها الدين اهتماما بالغا،إذ اعتبر الإنسان مخلوقا زوجيا وليس فردا،"وخلقناكم أزواجا"والفرق بين المخلوق الزوجي والمخلوق الفرد،أن الزوجي لا غنى له عن الأخر،ولا يمكن له الاستقلال التام بحياته من دونه،على العكس من الفرد فانه قائم بذاته ولا يحتاج إلى جزء أخر يكتمل به،ومن ثم فان الزوجي حين يعيش فردا يكون ناقصا وغير مكتمل،أما الفردي فلا يمكن النظر إليه بذات النظرة.

وما نخلص إليه من حقيقة من كل ذلك،أن الإنسان إذا ما تخلى عن جنس منه فانه يعيش ناقصا،والناقص لا يخلو من معاناة وان كابر في إخفائها عن المشاهد،وهذه المعاناة هي ما نجده من تخلف في

المجتمعات هنا وهناك لأنها أهملت المرأة بشكل عام واعتبرتها مخلوقا هامشيا أو استمتاعيا لا شان له بتنمية الحياة بوجهها العام،أو مخلوقا ينبغي أن يسيره الرجل من دون مشاركة منه في أي أمر ولو كان له علاقة بشأنه الخاص،أو أن المجتمع أهملها في الشأن التنموي خاصة، واعتبرها مجرد طاقة إنتاجية يمكن توجيهها في هذا المضمار أو ذلك المجال،من دون حقها في المشاركة في التخطيط وإبداء الرأي في التنفيذ وحقها في وضع التصورات الأساسية للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البشرية أو الشاملة والمستدامة.

وهذا ما يدعو العقلاء في المجتمعات الذكورية،والتي من أبرزها المجتمعات العربية اليوم،إلى إعادة النظر في هذه الذكورية الطاغية،التي حرمت ولا تزال تحرمنا كمجتمعات من استثمار الجزء المكمل لنا،والبقاء ناقصين بملء اختيارنا،على العكس من المجتمعات التي أعطت المرأة حقها الطبيعي في التكامل مع الرجل،فجاءت إنتاجيتها تفوق إنتاجية الرجل في عدد من المجالات.

وليس من الصحيح أبدا ما يحاوله البعض،من إعطاء هذه الذكورية صبغة دينية،فيبرر كافة الممارسات الذكورية،وكافة الممنوعات على المرأة باسم الشرع والدين،فلا يقف الدين ضد الخلقة الطبيعية لله عز وجل الذي خلق الإنسان زوجا،والضوابط التنظيمية التي جعلها على الرجل والمرأة معا لتنظيم الحياة المجتمعية،ليس من الدين والعقل أن تكون معوقة للتنمية بشكل عام،فهذا خلاف التكامل الذي أراده الله سبحانه وتعالى له"يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم".

٢/تنمية مقلوبة

يذكر الدكتور عبد الوهاب الأمين،في مصنفه "التنمية الاقتصادية"،عن دور المراة في الإنتاج الزراعي،أن من ابرز السمات التي تتميز بها النظم الزراعية في البلدان النامية،لاسيما في أفريقيا واسيا،هو الدور البارز الذي تقوم به المراة في الإنتاج الزراعي،بالإضافة إلى الأعمال المنزلية وتربية الأطفال،وتتراوح مساهمة المراة في قوة العمل في القطاع الزراعي بين ٦٠ – ٨٠% في أفريقيا واسيا وحوالي ٤٠% في أمريكا اللاتينية،واغلب الأعمال التي تقوم بها المراة تتطلب ساعات طويلة من العمل اليدوي الشاق تحت ظروف مناخية قاسية من اجل تلبية حاجات الأسرة من الغذاء،وبذلك فهي تعمل ساعات أطول بكثير من الرجل سواء في الحقل أو المنزل.

ثم يقول:بما أن المراة تقوم بالقسط الأكبر من الأعمال الزراعية،لذلك فان التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المراة من اجل زيادة الإنتاجية الزراعية،لكن الذي يحدث،انه ما زالت الخدمات الريفية إن وجدت تقدم عادة إلى الرجل فقط،وهذا معناه الاستمرار في المعاملة التفضيلية لصالح الرجل وتقليل شأن المراة،وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حيث لا تقدم إلا للرجل،وكذلك الحال بالنسبة للتوقيع على العقود والمعاملات في البيع والشراء،حيث لا يجوز للمراة القيام بها بدون موافقة الزوج،كما أن تسجيل حقوق الملكية تتم باسم الرجل،وما زالت التقاليد والقيود الاجتماعية تحول دون اندماج المراة في المجتمع كشريك كامل للرجل وذلك لان استقلالية المراة من الناحية المالية تشكل تهديدا كبيرا لسلطة الرجل في المجتمعات التقليدية.

وهذا يكشف لنا أن قضية التنمية بحاجة إلى معالجات قبلية،تتمثل في ضخ ثقافة تغير من النظرة الدونية للمرأة،وتنطلق من نفس المرجعية الفكرية التي ترجع لها المجتمعات المستهدفة،فالمجتمعات ذات الخلفية الدينية الإسلامية،يمكن العمل على تغيير نظرتها للمرأة من خلال إعطاء الصورة الحقيقية للمرأة في الإسلام،وأنها شخصية لها استقلاليتها المالية والاعتبارية،وتتحمل كافة المسئوليات مثلها مثل الرجل سواء بسواء،وكل ما هنالك أن المرأة إذا أصبحت زوجة تتوجب عليها التزامات محددة اتجاه الكيان الزوجي،وليس من هذه الواجبات ما يلغي استقلاليتها المالية،وشخصيتها الاعتبارية،وهذا الدور الإرشادي هو الذي يمكن للدين أن يساهم به في قضايا التنمية،وهو ما يمكن لنا كمسلمين القيام به،لدعم برامج التنمية ومشاريعها،بحيث لا يكون المعوق لها سوء فهم وتطبيق للدين،أو على اقل التقادير أن لا يبرر البعض تخلفه باسم الدين،ويفرض ذلك على المجتمع،وهذه ليست بالمسألة السهلة ،لكنها أيضا ليست صعبة أو مستحيلة.

إن الأرقام التي تتحدث عن نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل تكشف أنها ضئيلة جدا بالنسبة للمرأة العربية،وهو ما يعني أن النظرة الذكورية لا تزال هي السائدة والمسيطرة،فقد بلغت نسبة النساء من قوة العمل في الأردن ١٥.٥% وقطر والإمارات ٢% وفي لبنان ٢٢% وترتفع النسبة في الأقطار الزراعية مثل الصومال وموريتانيا لتصل إلى ٢٩% .

ومن دون شك فان العامل الديني يلعب دورا كبيرا في ذلك،سيما مع بروز بعض التيارات الفقهية المتشددة التي تدعو المرأة مجددا للرجوع إلى البيت،وسيادة النظرة التأثيمية للمرأة العاملة،مما يخلق جوا من

الاستبداد الفكري المعاكس للأهداف الدينية الكبرى،التي جاء بها الإسلام.

وبالطبع ليس العمل حسب التصنيفات المتعبة الان، هو كل مشاركات المرأة في التنمية لكنه من ابرز الوجوه القابلة للقياس لهذه المشاركة،سيما إذا اعتبر العمل كل مضمار تقدم من خلاله المرأة إنتاجا وخدمة تساهم في تنمية المجتمع،ومن ذلك عملها البيتي الذي ساهم في تربية وتنشئة الأجيال.

٣/مناقشة عن عمل المرأة

ينظر البعض إلى أن هنالك جانبا سلبيا في عمل المرأة خارج منزلها،فقد يؤدي إلى تفكك الأسرة لتركها الأولاد دون عناية وتربية كافية خاصة إذا تزامن غياب الأب مع الأم،فضلا عن إرهاق المرأة جسميا،لأنها قد تؤدي أعمالا لا تناسب قدرتها الجسمانية،وقد يتسبب العمل بزيادة نسبة الطلاق نتيجة إهمال المرأة لبيتها وأطفالها مما يؤدي إلى ظهور الخلافات الزوجية ،وقد يؤدي عمل المرأة إلى تقليص فرص العمل أمام الذكور.

إن تفكك الأسرة مسئولية مشتركة بين الزوجين،وافتراض أن خروج المرأة كزوجة إلى العمل يؤدي إلى تفكيك الأسرة،ينطبق على الزوج أيضا،وان اعتبار وجود المرأة في البيت لتربية أبنائها واجب عليها،بينما يحل الرجل من هذا الواجب، فيه تحميل للمرأة بما لم يحملها إياه الشرع ولا القانون،وكل ما في الأمر عرف درج الناس عليه وتقبلته المرأة لالتقائه مع غريزتها كأم،وأي عرف قابل للتطور والتغير مع الزمن بما يتوافق مع طبيعة التغير في أنماط الحياة،وربما يصعب على المرأة أن يفرض عليها ترك بيتها والابتعاد عن أطفالها على العكس من

الرجل،لذلك فان هذه المسألة تحتاج إلى ما يمكن التوافق عليه بين الزوجين،وبملء رضاهما،لا أن يعتبر الزوج أن واجب زوجته البقاء في البيت لتربية ورعاية أطفاله،وفي ذلك ما يحفظ للمرأة حقها في تقرير ما يتصل بحياتها ويومياتها،ويشعرها بالتكريم لاختيارها دور رعاية الأسرة،ويشعر الزوج بصورة دائمة أن الزوجة تقوم بدور تبرعي منها،مساندة له في أداء مسئولياتها التربوية والدينية،فالدين يلزم الرجل بالدرجة الأولى تحمل مسئولية تربية وتنشئة الأسرة،"يا أيها الذين آمنوا قو أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة..."و"وأمر اهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا نحن نرزقك والعاقبة للتقوى"والأهل الزوجة والعيال على ما ذكر في كتب التفسير.

٤/المرأة العربية في مؤشرات التنمية

تشير الأرقام في مؤشرات التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة بشكل سنوي أن حظ المرأة يتراجع بشكل كبير عن حظ الرجل،ففيما عدا تميز الإناث بتوقع حياة مرتفعة،أعلى من توقع الحياة لدى الذكور في كل بلاد العالم تقريبا،وما عدى التحاقها بالتعليم العالي بمعدل يفوق الذكور في عدد من دول الخليج العربي على وجه الخصوص،فان نصيب المرأة في بقية المؤشرات يقل عن نصيب الذكر.

ويتبن منها أن الفجوة بين الجنسين لدى الدول العربية مرتفعة في كامل المؤشرات بدرجات متفاوتة ومرتفعة قياسا بدول أخرى في العالم،ويراوح ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس بين ٤٠ و١٢٥ من بين دول العالم المعتبرة عام ٢٠٠٣ وعددها ١٤٤.

أما بالنسبة لمقياس التمكين للمرأة فلا تتوفر لدى الأمم المتحدة بيانات بهذا الشأن إلا عن ثلاث دول عربية الذي شمل عام ٢٠٠٣،سبعين دولة،وقد احتلت الدول العربية المراكز العالمية ٦٥،٦٨،٧٠،ومن المعروف أن المرأة في عدد من الدول العربية لا تتمكن من المشاركة في الحياة السياسية أو الوصول إلى البرلمان أو المناصب العليا في الاقتصاد والمجتمع.

وهذا ما يعني أن المشوار طويل على الدول العربية لتمكين المرأة حسب المعايير العالمية،وهو ما يتطلب جهودا مكثفة،بغض النظر عن متطلبات هذه المعايير،لان مشاركة المرأة في الشأن العام له انعكاس كبير،على تكامل المجتمع كما ذكر في المقدمة.

ه/الخلاصة

من الواضح جدا أن احد العوامل الرئيسية للتقدم في برامج التنمية أو تخلفها مشاركة أو عدم مشاركة المرأة في هذه البرامج تخطيطا وتنفيذا واستهدافا،ذلك أن المرأة في اغلب المجتمعات الإنسانية اليوم تشكل ما يزيد على النصف،وفي المجمعات العربية فوق النصف بكثير،لكن دورها في التنمية شبه معدوم أو محدود وهو ما يتطلب بناء سياسات جدية وشجاعة لجعل المرأة شريكا تاما في كافة برامج التنمية،غير ذلك فان التنمية في بلداننا العربية لن ترى مستقبلا مشرقا.

المحاضرة(٤):الأمن والتنمية*

تمهيد:

اعرض في هذه المحاضرة للعلاقة بين الأمن والتنمية،فنسلط الضوء أولا على الترابط بين الظاهرتين،ثم نعرض لمفهوم الأمن،ودور الأمن والتنمية في المجتمع،ثم نفصل بعض الشيء في القضايا المشتركة بينهما،حتى نصل إلى خلاصة المحاضرة.

١/الأمن والتنمية ظاهرتان مترابطتان.

تعتبر الظاهرة الأمنية والظاهرة التنموية ظاهرتان مترابطتان،وتحقق كل واحدة منهما يؤدي إلى تحقق الأخرى،كما أن انهدام أي منهما يقود إلى انهدام الأخرى،فمن الواضح أن بينهما علاقة ديناميكية لا تتوقف سواء في النظرية أم التطبيق،فالتنمية لا تتحقق في غياب الأمن كما أن إخفاق جهود التنمية لابد أن يقود إلى تهديد الأمن،فكأنما أصبح كل واحد منهما شرطا لوجود الأخر.

والحقيقة أن الربط بين الأمن والتنمية نظريا أو الربط بين تحقيق الأمن والتنمية عمليا،قد جاء في محاولات عدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من غياب الأمن والتنمية معا،قامت فلسفة وهياكل الأمم المتحدة على الربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية،أي في المجالات التنموية،في رسالة واضحة أن لا تنمية في ظل غياب الأمن.

كما أن من الصعوبة بمكان تحقق الأمن في ظل غياب التنمية،ولعل مثال الاتحاد السوفيتي السابق الذي انهار وهو على قمة النظام الدولي من حيث التسليح والمعدات العسكرية – فيما كان يفترض انه سيحقق الأمن – لكن غياب معدلات تنمية موازية أو حتى مقبولة اخل بالمعادلة فانهار الاتحاد السوفيتي،فقد أدى غياب التنمية إلى ضعف الدولة وتآكلها من الداخل حتى انهارت في حين كانت تبدو ظاهريا احد القطبين العظيمين.

ولعل هذه الحقيقة هو ما سبق لوزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمارا،أن تنبه لها في كتابه(جوهر الأمن) ١٩٦٤،فقد نظر إلى أن الأمن لا يكمن في التسلح ولا يمكن أن يختزل في الجانب العسكري فقط،بل يتعداه إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي،وتماسك اجتماعي،ومناخ ديمقراطي،تصب جميعها في كلمة التنمية،رغم أن الظروف التي صدر فيها الكتاب كانت فيها الحرب الباردة على أشدها بين القطبين.

مفهوم الأمن

هناك نظريتان حاولتا تفسير الأمن،بتفسيرين مختلفين وربما أمكن القول أنهما متضادتين،المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية.

تتأسس النظرية الواقعية على افتراض أن الدولة هي الفاعل الدولي الرئيسي، إن لم يكن الوحيد،وأنها تتصرف كفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن إرادته،وان الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس من الرشد في الحساب والإدراك،ووفقا لهذه المدرسة فان النظام الدولي يتصف بالفوضوية لغياب سلطة دولة مركزية آمرة،ومن ثم فان الدول فرادى تتولى أمر أمنها وتدافع عن مصالحها بالمعنى الدقيق وذلك من خلال استحواذ القوة واستخدامها،أي أن الحرب تكون أداة

طبيعية للحركة الخارجية إذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام.

ولقد تتابع على موقع المهيمن في النظام الدولي منذ القرن السادس عشر وحتى ألان البرتغال ثم هولندا ثم بريطانيا ثم الولايات المتحدة،ووفقا لهذه النظرية فان الأمن هو امن الدولة،أي انه ينصرف إلى التكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي للدولة،وهو بذلك يوفر امن الفرد والجماعة ويحتويه،أما الأمن الدولي فهو علاقات الأمن بين الدول ويختفي فيها مفهوم الأمن الكوكبي ويتوارى مفهوم الأمن الإقليمي.

أما النظرية الليبرالية فهي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطورية تدريجية،ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض فروض النظرية الواقعية وانتقادها،إذ الدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية،بل أحيانا ما يكون لفاعلين آخرين داخل الدولة أو عبرها أهمية موازية أو اكبر من تلك التي تحضى بها الدولة،والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عدد من المؤسسات والجماعات التي تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى والمصالح.

إن مفهوم الأمن في النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري،بل يتعداه إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،وهو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة دولة – أو دول أخرى – بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني وليس في علاقتها بثروة مجتمعات أخرى بالضرورة،وهي تركز على الفوائد المتبادلة

التي يمكن للمجتمعات المختلفة أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل،وفي ظل هذه الرؤية الليبرالية نشأ مفهوم "الأمن الجماعي" الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

لقد استفاد أنصار المفهوم الليبرالي للأمن كثيرا من أوضاع وتطورات مرحلة ما بعد الحرب الباردة،فكثير من تلك الأوضاع والتطورات كان يؤكد سلامة النظرة الليبرالية لمفهوم الأمن وحسن توجيهه،فمن ناحية حدثت تطورات ايجابية كانت في مصلحة تلك النظرة،منها حدوث انفجار في التعاملات التعاونية بين الفاعلين الدوليين وبخاصة في المشاكل التي لا تنتمي إلى المعنى الضيق لمفهوم الأمن مثل المسائل المرتبطة بالاعتماد المتبادل والعولمة،والاستخدام المكثف لترتيبات وأليات متعددة الأطراف سواء كانت رسمية أو غير رسمية للتعامل مع المشاكل الأمنية والصراعات وبخاصة في القارة الأوروبية،إضافة إلى الغياب الظاهر للحروب بين الديمقراطيات الراسخة فيما يعرف بفرضية"السلام الديمقراطي".

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص شكلت انقطاعا في مسار ذلك التطور الليبرالي لمفهوم الأمن إذ استدعت كثيرا من خبرة المفهوم الواقعي للأمن بالاستخدام المكثف للقوة العسكرية والإنفاق العسكري كأدوات للسياسة الأمنية.

٣/دور الأمن والتنمية في المجتمع.

إذا كانت التنمية تستهدف تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها،فان الأمن بمفهومه الشامل يعبر عن قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات

الداخلية والخارجية،وهنا نلاحظ أن جوهر الأمن والتنمية لا يختلفان،إذ أن هدف كل منهما هو تلبية حاجات المجتمع أو الدولة،والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب أخر،ثم السعي نحو التطور والازدهار.

لذلك تتعرض العملية المكونة من الأمن والتنمية داخل المجتمع بصورة دائمة لمتغيرات داخلية وخارجية،ومما لاشك فيه أن تحقيق الأمن والتنمية على المستوى الوطني يعد الأساس الأول الذي يبنى على دائم قدرات المجتمع الوطنية والذي لا يمكن الانطلاق منه إلى تحقيق الأمن والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي،فتراكم الثروة مطلب أساسي لتحقيق كل من التنمية والأمن،وتراكم الثروة ذاته يعتمد على قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل ومشرب ومأوى وتعليم ورعاية صحية.

ولما كانت الحرب – التي هي حالة انعدام الأمن ولو مؤقتا – عقبة أساسية في تلبية هذه الحاجات وعقبة تحول دون تراكم الثروة في البلاد الفقيرة،فان ذلك يعني أن انعدام الأمن أو تهديده يعوق عملية بناء التنمية في ابسط تعريفاتها المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

صحيح أن الأمن يقتضي قدرات عسكرية تمكن الدولة من ردع العدوان،لكن هذه القدرات العسكرية لا توجد في فراغ بل لابد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين،وإذا غابت أو تدهورت،وهي بالطبع نتاج عملية التنمية،يتهدد الأمن بل ربما يتهدد بقاء المجتمع الذي هو جوهر الأمن الوطني،والواقع انه لا توجد دولة

قوية عسكريا دون أن تكون كذلك اقتصاديا وتكنولوجيا،والعكس صحيح.

وكذلك ربما يؤدي التخلف التكنولوجي والسياسي إلى إهدار المساهمة الممكنة للتنمية الاقتصادية في بناء الأمن،بل قد تهدر حالة التخلف تلك كلا من الأمن والتنمية معا،فالعراق على سبيل المثال ، تحققت له أفضل مستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي في السبعينيات من القرن الماضي،لكنه أهدر كل ذلك من خلال حربين اقليميتن كبيرتين،بل وأهدر معهما الأمن العراقي فغاب الأمن وانهارت التنمية،رغم ثروات العراق الهائلة والتي كان بالإمكان أن تحقق الأمن والتنمية معا.

إذا كان رشد القيادة السياسية من عناصر التنمية السياسية فان الديمقراطية وعمليات التحول الديمقراطية هي عنصر مهم في هذا السياق،والفكر الغربي يربط بين الديمقراطية من ناحية وكل من التنمية والأمن والتنمية من ناحية أخرى.

٤/قضايا مشتركة بين الأمن والتنمية.

يتقاطع الأمن مع التنمية في مجموعة من القضايا المشتركة،من أبرزها الإرهاب،وانتشار الأمراض المعدية الفتاكة،وتجارة المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل،وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ودور المرأة في المجتمع،وعمالة الأطفال وغيرها من القضايا التي يبدو فيها البعدان الأمني والتنمية بشكل واضح.

وهنا أربع قضايا نعرض لها:

١-الإرهاب.

الإرهاب ظاهرة دولية لا تنتمي إلى دين أو جنسية،وقد وجدت في كل مكان وعانت منها كل الدول بدرجات مختلف،وقد مرت هذه الظاهرة بثلاث مراحل:

الأولى:بدأ الإرهاب بالموجات ذات الطابع القومي المتطرف في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين،وقامت به مجموعة من الوطنيين المتطرفين اعتمدوا في عملياتهم على أسلحة خفيفة.

الثانية:موجة الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي التي ارتبطت بالحرب الباردة بين الشرق والغرب حيث نشأت جماعات إرهابية مثل بادرماينهوف الألمانية والألوية الحمراء الايطالية واعتمدت على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.

الثالثة:موجة الإرهاب العابر للقوميات،الذي يستهدف إيقاع اكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية للفت الأنظار إلى مطالب سياسية وعقائدية،ويستخدم منظموها تسليحية أكثر تطورا وتعقيدا.

ولا شك أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية قد مثلت نقلة نوعية ضخمة في تطور الظاهرة الإرهابية،ليس على مستوى أمريكا فحسب بل على مستوى العالم كله.

وقد استدعت هذه الأحداث تغييرات قانونية وتشريعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم،وبناء استراتيجيات أمنية جديدة لمواجهة موجة الإرهاب،وتطلبت تحالفات ومعاهدات أمنية،انعكست من دون شك على الجانب التنموي.

٢-المخدرات:

كانت العلاقة بين الأمن والمخدرات اقل وضوحا بعد الحرب العالمية الثانية،لكن اتساع مفهوم الأمن ازداد وضوح تأثير المخدرات على الأمن،حيث تلعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للأمن دورا اكبر مما كانت تلعبه قبل خمسين عام،وبمثل تأثيرها على الأمن بمفهومه الشامل فإنها تؤثر أيضا سلبا على التنمية بمفهومها الشامل في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إن تعاطي المخدرات وإدمانها ذو كلفة اقتصادية مرتفعة،وهي لا تقتصر على تكلفة التعاطي والإدمان فقط،وإنما تمتد لتشمل أيضا برامج مكافحة المخدرات،وهي متعددة ومكلفة يمكن استبدال الإنفاق عليها بالإنفاق على برامج التنمية.

وتتأثر البلدان الفقيرة بمشكلة المخدرات أكثر من البلدان الغنية،فدول العالم الثالث التي تعاني أصلا من مشكلة عجز الموازنة وتضطر إلى تدبير الفرق بين الموارد والحاجات أو سد الفجوة بين النفقات والموارد بالاقتراض المحلي أو الدولي،مما يفاقم من مشكلة الديون لدى تلك الدول،فيصبح اثر تكاليف مشكلة المخدرات مدمرا.

وفي مجال الأمن الاجتماعي تشير الدراسات إلى أن ثمة ارتباطا عكسيا بين معدلات الجريمة وبين حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع،فزيادة معدلات الجريمة تعني انخفاض أو تدهور حالة الأمن الاجتماعي،والمعروف في ضوء التجربة العملية ، أن ثمة تناسبا طرديا بين معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة وبين معدلات الجريمة.

وفي مشكلة المخدرات يتم التضحية بالأمن الغذائي لصالح مكاسب تجارة المخدرات،حيث أضحى مستحيلا إقناع المزارعين في أفغانستان

مثلا بتبني برنامج لزراعات بديلة لزراعة الأفيون،فالعائد المالي للأفيون ٤٠ ضعفا العائد المالي للقمح،ومن ثم فان الزراع الذي اعتادوا على ذلك العائد الكبير لا يقبلون التحول عن زراعة الأفيون،فيتم التضحية بالأمن الغذائي للمجتمع كله من اجل مصالح أنانية لقلة من الناس في ذلك المجتمع.

٣/الإنفاق العسكري وضبط التسلح.

يؤدي الإنفاق العسكري في محصلته النهائية إلى خفض النمو الاقتصادي ومن ثم يؤثر على كافة برامج التنمية،كما أن خفض الإنفاق العسكري في الأجل الطويل يتجه إلى تحرير الموارد الاقتصادية وتوفيرها لأغراض أكثر إنتاجية ،ومن ثم يقوي النمو الاقتصادي،بافتراض أن الموارد التي تتحول عن الإنفاق العسكري توجه إلى الإنتاج الاقتصادي المدني.

لكن الآثار القصيرة الأجل لزيادة الإنفاق العسكري أو تخفيضه تجري على عكس الآثار الطويلة الأجل،فتخفيض حاد في الإنفاق العسكري يرتب أثرا فوريا يتمثل في زيادة البطالة وتخريب النمو الاقتصادي،كما أن زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري وفي وقت قصير،تحسن أداء اقتصاد يعمل دون طاقته وتشجع النمو،وان كان يهدم النمو في الأجل الطويل بزيادته للتضخم والدين.

على أن الآثار البعيدة للإنفاق العسكري على الاقتصاد تتضخم في حالة حدوث حرب فعلية، فالحرب تؤدي ليس فقط إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري، بل إلى تدمير رأس المال في المدن والمزارع والمصانع والمرافق والناس في مناطق الحرب،وتسبب التضخم بتخفيض إمدادات البضائع، بينما تتزايد حاجة الناس إليها،وتتجه الحكومات

للاقتراض ومن ثم زيادة الدين الحكومي،ومزيد من طباعة العملة،وفرض الضرائب،وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض كل من الإنفاق والاستثمار،فتكون له المردودات السلبية على كل من التنمية والأمن.

٤- الأمراض المعدية الفتاكة.

لعل اخطر الأمراض التي شهدها العالم ،مرض نقص المناعة الايدز،حيث انه حتى ٢٠٠١ قد قضى على ما يزيد على ٢٠ مليون إنسان،وتعد قارة أفريقيا مركزا لوباء الايدز في العالم،فمن بين ٢٥ دولة هي الأكثر إصابة بالمرض الفتاك توجد ٢٤ دولة في قارة أفريقيا،ومن تلك الدول ثمة ٧ دول تزيد الإصابة فيها على ٢٠% من عدد السكان.

وعن علاقة الايدز بالأمن أجمعت الدراسات على وجود علاقة وطيدة بين الحروب وانتشار الايدز،فجرائم الاغتصاب التي تكثر في الحروب تؤدي إلى نقل سريع للايدز،بل أن هناك استهداف في الحروب لنقل الايدز للجهة المعدية عبر الاغتصاب،وهذا ما حدث في عدد من الحروب.

ونظرا إلى وعيها بمخاطر انتشار الايدز بين الجنود في مناطق القتال،فقد تبنت الأمم المتحدة في قرارها رقم ١٣٠٨ الصادر في ٢٠٠٠ ضرورة التوعية بسلوك الوقاية من الايدز لجنودها ضمن تدريباتهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وليس الايدز هو المرض الفتاك الوحيد،فهناك السارس وجنون الأبقار وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير،كلها أثرت بشكل كبير على موارد اقتصادية مهمة في الدول التي اكتشفت فيها تلك الأمراض.

ه/الخلاصة.

والخلاصة مما سبق أن مستويات الأمن والتنمية الثلاثة،الوطني والإقليمي والدولي قد تداخلت بشكل كبير،كما أن قضاياهما تلاقت في الكثير من الاهتمامات ،ويعود السبب في ذلك إلى اتفاقهما(بالمعنى الشامل)في الجوهر وهو الحرص على تحقيق مطالب الفرد والمجتمع والدولة من الاستقرار والنمو والتطور على المستويات الثلاثة،كما أن طبيعة النظام الدولي الراهن بما يشهده من ظاهرة العولمة وما تحتويه من سرعة الاتصال والانتقال وتدفق المعلومات،قد ساهم في تداخل المستويات الثلاثة للأمن والتنمية،كما ساهم في اتساع المفهومين معا بشكل كبير زاد من تقاربهما.

*ملاحظة:المحاضرة تلخيص لدراسة للدكتور مصطفى علوي سيف،تحت عنوان : الأمن والتنمية تعدد الأبعاد وتداخل القضايا،وهي دراسة منشورة في المجلد الأول من الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،الأكاديمية العربية للعلوم،الدار العربية للعلوم-ناشرون، بيروت،٢٠٠٦ م.

المحاضرة(٥): التنمية والبيئة.*

تمهيد:

نتعرض في هذه المحاضرة إلى بدايات الاهتمام بالعلاقة بين البيئة والتنمية،ثم نتعرض للتفسير الاقتصادي لتدهور البيئة،فنشرح المقصود بإخفاق السوق والتدخل الحكومي السلبي،ثم نعرض للاثار السلبية على التنمية اثر تدهور البيئة،ونختم بخلاصة مجملة عن محاور المحاضرة.

١/الاهتمام بموضوع البيئة والتنمية.

اهتمت الدراسات التي تناولت قضايا السكان بموضوع البيئة،لما يزيد على قرن ونصف،غير أن بروز مصطلح البيئة بشكل واضح ومحدد لم يتبلور إلا مع عقد المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم في السويد سنة ١٩٧٢.

واعتبر تعرض الاقتصادي الانجليزي توماس مالتوس (١٧٦٦- ١٨٣٤)من خلال عملين فكريين احدهم عن تأثير السكان على تحسن أوضاع المجتمع،والثاني عن العنوان نفسه ولكن بشكل موسع وبمعلومات إحصائية اشمل،اعتبر أول الاهتمامات بربط موضوع البيئة بالتنمية،وهي مقالتان كانت تناقض آراء الفيلسوف الانجليزي الراديكالي ويليام جودوين الذي كان قد طرح في كتابه"العدالة السياسية"رؤية متفائلة عن مستقبل الجنس البشري،حيث رأى مالتوس أن مستقبل البشرية يبعث على التشاؤم مع الزيادة العددية للسكان مع ما يشكله ذلك من ضغط على الموارد الطبيعية.

وجاء الكتاب الشهير الذي أصدره نادي روما (قيود على النمو)لثلاثة مؤلفين،ليدعم التأملات التشاؤمية لمالتوس،حيث خلصوا إلى أن العالم

مقبل على كارثة بسبب تجاوز أعداد السكان وحاجاتهم قدرة الأرض على التحمل.

وقد فصل مؤلفو (قيود على النمو)رؤيتهم وأضافوا إلى زيادة السكان زيادة الإنتاج الصناعي وآثار التلوث، وعدم تجدد الكثير من الموارد الطبيعية،ويعبر هذا التحليل عنصر مهم في الفكر البيئي.

مثل هذه الدراسات وغيرها،دعمت النظرة الغربية الداعية لوقف النمو للحد من تدهور البيئة،وظهور البيئة كموضوع للحوار في المحافل الدولية،إقران المساعدات التنموية بحماية البيئة،الحديث الذي لم يكن محل ترحيب من الجميع،إذ اعتبرته بعض الدول النامية انه مجرد حجة لتقليل الدعم أو التأثير على حركة النمو فيهاسيما مع استخدام الدول المتقدمة لثلاثة أرباع الموارد الطبيعية والطاقة في العالم،وهي التي تتركز فيها الأنشطة الصناعية المنتجة للتلوث في المياه والهواء.

لكن ثبت أن شعوب الدول النامية تعاني ربما أكثر من غيرها من الدول مخاطر تدهور البيئة،ليس في صورة ارتفاع تلوث الهواء في المدن فحسب ،أو تقلص المساحات الخضراء في المدن،ولكن في صورة انحسار المساحات المزروعة فيها نتيجة للتصحر،أو موت مئات الآلاف من البشر وهلاك أعداد تفوقهم من الحيوانات وانحسار كل صور الحياة النباتية عن آلاف الأفدنة نتيجة الجفاف.

وهي مخاطر لم تعد مجرد تكهنات من جانب العلماء،بل هي مآس إنسانية تكررت خلال العقود الماضية خصوصا في القارة الإفريقية،في إقليم الساحل في غربها وفي أقاليم القرن الإفريقي في الصومال وإثيوبيا وأيضا في السودان في شرقها،بل إن أخطار التلوث قد امتدت إلى عدد من الدول النامية بسبب لجوء الشركات الدولية إلى استخدام

التكنولوجيات الملوثة في هذه البلدان أو تقاعس هذه البلدان في الوقاية من أخطار تلوث الهواء الناجم عن الأنشطة الصناعية.

٢/التفسير الاقتصادي لتدهور البيئة.

طرحت المدرسة النيوكلاسيكية وهي المدرسة الرئيسية في علم الاقتصاد منذ السبعينات،تفسيرها لأسباب تلوث البيئة منطلقة من افتراض نظري مؤداه حالة الاقتصاد الذي تسوده المنافسة الكاملة،وبحسب هذا الافتراض أن هنالك سببين لتدهور البيئة،يتمثلان في إخفاق السوق،أو التدخل الحكومي غير المناسب،وقد يكون للسببين معا،وفيما يلي التفصيل لكل واحد منهما.

الأول:إخفاق السوق.

يرجع إخفاق السوق إلى عدة عوامل منها وجود وفورات خارجية سلبية،وسلع سيئة،ومخاطر غير مقبولة،وعدم التيقن مما سيحمله المستقبل،وأخيرا التفاوت الهائل في توزيع الدخل والثروات وانتشار الفقر.

وتتمثل الوفورات الخارجية السلبية بكثرة المشروعات التي تعمل في صناعة واحدة في منطقة جغرافية واحدة،حيث يخلق ذلك الطلب على خدمات متعاونة،وعلى منتجات الصناعات المغذية،ومن ثم فان وجود هذه المشروعات في المنطقة نفسها يؤدي بطريق غير مباشر إلى انخفاض نفقة الإنتاج في كل منها لوجود الخدمات المعاونة،وهذا مردود ايجابي،غير أن التأثير السلبي،فقد يؤدي استخدام مشروع معين مجاري الأنهار للتخلص من الفضلات إلى تسمم الأسماك،فيؤدي ذلك إلى وفورات سلبية بالنسبة إلى صائدي الأسماك ومستهلكيها،كما انه

يرفع من نفقة توفير المياه الصالحة للشرب في المرفق المسئول عن ذلك.

وتصبح سلعة الهواء وهي سلعة عامة رديئة حين تتقاعس السلطة العامة عن تنقية الهواء،أو عندما لا تقوم بالمحافظة على الأنهار من إلقاء المخلفات فيها،فتصبح سلعة الماء سيئة،خصوصا عندما يكون مياه الأنهار المصدر المباشر لمياه الشرب للمواطنين الذين لاتصل إليهم المياه النقية،أو للصيادين الذين يعتمدون على الصيد منه كسبا للرزق.

ومن ناحية أخرى فان عدم ضمان السوق لمخاطر الاستثمار في الأجل الطويل يقف عائقا أمام اخذ المنتجين وخصوصا الفقراء منهم بأساليب الزراعة أو التكنولوجيات الصديقة للبيئة،كما أن التعامل في الأسواق المستقبلية ينطوي على صعوبات كثيرة،فيرى البعض أن صعوبة التعرف على سعر السلعة في المستقبل يجعل المنتجين والبائعين يهدرون سلعا قيمتها قد تكون منخفضة في الحاضر،ولكن يمكن أن تؤدي ندرتها المتزايدة إلى ارتفاع قيمتها في المستقبل.

وأخيرا فان قوى السوق قد تنتج توزيعا للثروات والدخول يتركز فيه جانب كبير من الثروات والدخول في أيدي قليلة بينما لا تحظى غالبية المواطنين إلا بقدر محدود منها،ويعني ذلك أن يكون الفقر هو نصيب الغالبية،وإذا كان الفقراء لا يملكون من الدخل والثروة ما يسمح لهم بالتعامل الصحيح مع الطبيعة فهم أيضا ضحايا تدهور الأوضاع البيئية.

الثاني:الأثر السلبي للسياسات الحكومية،ويتمثل فيما يلي:

١-عدم تحديد حقوق الملكية أو عدم مراعاتها.

وتبرز هذه المشكلة في حالتين،إحداهما تتعلق بصعوبة وقف انتهاك حقوق الملكية عمليا في بعض الحالات،كما في حالة المصانع التي تنتج دخانا ملوثا للهواء،وقد يلوث أيضا المزارع المجاورة،ومن ثم يضرر بحقوق الملكية لأصحاب المزارع ،لكنهم لا يمكنهم مقاضاة أصحاب المصانع.

والحالة الثانية،حين تكون هنالك أصول مملوكة على المشاع مثل الغابات والمساقي والمراعي،ولا توجد قواعد تمنع استئثار أصحاب النفوذ،الأمر الذي يترك الصغار للتنافس على مساحة صغيرة فيحدث فيها التجريف الذي يقود في نهاية الأمر إلى التصحر وما شابهه من مخاطر.

٢-السياسات السكانية: جانبان في هذه السياسة يؤثران على البيئة،الأول يتمثل في توزيع السكان،حيث أن اكتضاض بعض المناطق بالسكان،يشكل ضغطا على الطبيعة،والثاني الزيادة السريعة في السكان،حيث يصعب توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل،ما يؤدي إلى الفقر الذي ينعكس على تعامل سلبي مع البيئة.

٣-سياسات الأسعار: فانخفاض الرسوم على قطع الأشجار في الغابات، يشجع على اجتثاثها، ودعم الحصول على المبيدات الكيماوية يؤدي إلى تلوث المياه،ومصائد السمك.

٤-السياسة الضريبية:إن تفاوت معدلات الضريبة على الحاصلات الزراعية قد يغير من التركيب المحصولي،وهو ما قد يؤدي إلى سرعة تعرض بعض الأراضي إلى أخطار تعرية التربة.

٥-الخضوع لجماعات المصالح:تستطيع الشركات وأصحاب المصالح التأثير على رجال السياسة،لاستغلال نفوذهم للقيام بمشاريع دون

مراعاة شروط البيئة،وهم في ذلك يأمنون من التعرض للعقاب والملاحقة القانونية.

٦-نوعية الاستثمارات العامة:تؤثر بعض المشروعات الضخمة على البيئة،سواء كانت سدودا أو مصانع صلب أو شبكات مواصلات،ومن الضروري دراسة الآثار ومقارنة العائد الناتج عنها بحجم الاستثمار المخصص لها،خصوصا أن هذه المشروعات قد تقتطع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية أو قد تؤدي إلى ارتفاع معدلات تلوث الهواء والماء والتربة بدرجات عالية.

٧-حظر نشر المعلومات الصحيحة عن البيئة:فهناك من الحكومات من تطمس المعلومات الخاصة بأوضاع البيئة ظنا منها أن المواطنين يجب الا يعرفوا بخطورة الأوضاع البيئية.

٣/أضرار تدهور البيئة على التنمية

سواء كانت الأضرار البيئية قادمة من طبيعة أداء السوق،أو سوء التدخل الحكومي،فان هذا التدهور يعوق عملية التنمية من ثلاث نواح:

الأول:إضافة أعباء جديدة على عملية التنمية.

الثاني:يؤثر على صحة العاملين ومن ثم على إنتاجيتهم.

الثالث:يعرقل استمرارية التنمية.

وقد قادت هذه النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الدولية سيما التي عقدتها الأمم المتحدة،إلى التوصل إلى مصطلح التنمية المستدامة باعتبارها الإستراتيجية التي تضمن استمرارية التنمية من ناحية،والحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.وقد تم عقد مؤتمر يحمل عنوان التنمية المستدامة في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا في ٢٦/٨،وحتى ٦/٩ سنة ٢٠٠٢م.

وقد عرفت التنمية المستدامة،بأنها "التنمية التي تفي بحاجات الجيل الحاضر دون أن تقلل من قدرة الأجيال القادمة على أن تفي بحاجاتها" ولقد تضمنت هذه الإستراتيجية التي تم التوافق عليها امميا،ثلاثة أهداف للحفاظ على الطبيعة،أولها ضرورة استمرار كل العمليات الايكولوجية الأساسية،كسقوط الأمطار وتدفق الأنهار ونمو النباتات،وثانيها الحفاظ على التنوع الجيني،الذي يقصد به الإبقاء على مختلف المواد الجينية في كل النباتات والحيوانات وهو ضرورة للإنتاج في المستقبل،وثالثها الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٤/الخلاصة:

ليس من المبالغة أن يربط اليوم بين التنمية والبيئة،حيث أن الكثير من البرامج التنمية في العديد من البلدان استتبعها تدهور للبيئة،ومن ثم جاء بنتائج على عكس ما يستهدفه أصحاب المشاريع التنموية،سيما مع جعل الإنسان المحور في التنمية فيما اصطلح عليه بالتنمية البشرية،فقد أدت إلى تدهور صحته وزيادة جهله وفقره،الأمر الذي استدعى وجود إستراتيجية تقف بوجه التدهور البيئي،فكانت التنمية المستدامة.

ملاحظة*المحاضرة ملخص لبحث نشره الدكتور مصطفى كامل السيد في الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة،المجلد الأول،الصادر عن الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم، ناشرون،٢٠٠٦م.

محاضرة(٦):مقاربات الدين والتنمية

تمهيد:

يرى الباحث أن الدين على خطورة تأثيره في المجتمعات،وسيما مجتمعاتنا الإسلامية،لم يلق من الاهتمام الملحوظ في دوره وتأثيره في قضايا التنمية بمختلف مصطلحاتها وتسمياتها،وهذه المحاضرة محاولة مقاربة لألفاظ دينية يمكن الاستفادة منها في اكتشاف الدين بقضايا التنمية،ومن ثم يمكن اعتبارها مدخلا لإبراز دور الدين في التنمية أو يطلق عليها التنمية الدينية.

١/الدين توجيه سماوي وحاجة إنسانية

جرى تناول الدين من قبل الدراسات الاجتماعية باعتباره ظاهرة اجتماعية،تعبر عن حاجة الناس للارتباط بالغيب للهروب ربما عن عجز يشعرون به في مواجهة قساوة الطبيعة أو مواجهة طغيان البعض منهم والجنوح نحو الاستئثار بالموارد التي يتوفر عليه المجتمع،وهذه النظرة في تناول الدين خاطئة،بالإضافة إلى كونها غير منصفة حيث تعتبر الأديان منتوجا بشريا،كما تجعل الدين في اطر ضيقة جدا وتمنع على الناس استثمار الرصيد الديني الضخم والتجارب الدينية عبر التاريخ،وتلغي تأثيراته لصالح قضايا التنمية.

وما يراه الباحث أن الدين ليس مجرد ظاهرة اجتماعية يبتكرها أفراد عباقرة أو طغاة ومخادعون في مجتمعات بشرية مختلفة بغية الاستجابة لواقع اجتماعي محدد،بل هو رسالة سماوية من الله عز وجل للبشرية،ليعبدوه ويستثمروا حياتهم الدنيا بأفضل ما يمكن،من خلال

الأخذ بالمعطيات الدينية التي جاء بها الأنبياء والرسل وأرسى معالمها الأئمة الأوصياء والعلماء عبر التاريخ البشري المديد.

وعليه يصبح الأخذ بهذه التعاليم ليس مجرد قضية تعبدية تريح الإنسان من البحث عن ما وراء النصوص،واكتشاف العلل والدلالات،بل قضية علمية ينبغي للعلماء إفراغ وسعهم بغية استثمار ما صح من النصوص الدينية سيما التي تمثل وحيا منزلا من الله عز وجل على الأنبياء والرسل،وبوجه خاص على نبينا محمد (ص) لبناء حياة أفضل للإنسان على وجه الكوكب الأرضي،وهو ما تسعى إليه الأمم المتحدة والدول على مختلف مشاربها تحت عناوين التنمية،التي أخذت في التوسع مع مرور الزمن،فمن الاهتمام بالجانب الاقتصادي ورفع معدلات الناتج القومي كمعبر عن التنمية كما نظر إليه في منتصف القرن الماضي،إلى الاهتمام بالبيئة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد،وأهداف الألفية الثالثة، كما نراه في أدبيات مطلع هذا القرن.

وما يهمنا بالدرجة الأولى أن ننظر إلى الدين باعتباره مصدرا أساسيا لبناء حياة أفضل للإنسان على وجه الأرض،وهو لا يتناقض مع الجهود الإنسانية في هذا السبيل،ولا يصطدم بالنتائج العلمية المحكمة،بل يؤكدها ويرشد إلى آفاق أخرى يمكن التنبه إليها وأخذها بعين الاعتبار،ويربط بين مختلف القضايا،إذ يرى أن مؤداها واحد وتسير إلى نتيجة واحدة تؤكد وحدانية الله سبحانه وتعالى،وخالقتيه للإنسان والكون وما فيه.

إن الأخذ بالتعاليم الدينية قد يأتي من اعتقاد ديني يعني الثواب والعقاب الأخروي من الله سبحانه وتعالى،فيكون عقيدة راسخة في لاشعور الإنسان وحاضرة في وعيه،وظاهرة على سلوكه،ويمكن الأخذ بهذه

التعاليم أيضا من وجهة نظر تنموية بحتة،بمعنى استثمار المعطى الديني كمورد أساسي لقضايا التنمية،بغض النظر عن الاعتبار الاعتقادي.

وعلى الحالين فان النتيجة النهائية تصب لصالح قضايا التنمية الاقتصادية أو البشرية أو الشاملة والمستدامة،وكمثال لذلك طريقة التعامل مع الموارد المائية التي تعتبر المحافظة عليها والاستخدام الأمثل لها مسألة تنموية أساسية،سيما مع التهديدات المائية التي تعانيها بلدان كثيرة في العالم،لدرجة تحول المصادر المائية إلى عوامل صراع حالي ومستقبلي ،في الوقت الذي تستهلك فيه بعض الشعوب الماء بهدر كبير ،دون إحساس بالقيمة الخطيرة لهذا المورد الهام.

فقد يستفاد من التعاليم الدينية للحفاظ على هذه الثروات،من خلال البعد الاعتقادي،حيث أن الإسراف في تناول أي مورد ومنها المورد المائي محرمة شرعا لحرمة الإسراف،فتساهم هذه التعاليم بشكل فاعل في التقليل من الهدر لهذه الثروة العظمية،وقد يستفاد من هذه التعاليم باعتبارها تعاليم تصب لصالح العملية التنموية،وتحافظ على الموارد الطبيعية التي يحتاجها الإنسان حاضرا ومستقبلا.

٢/مفردات التنمية بلغة دينية

لعلنا لا نجد في التراث الديني تعبيرا عن مسائل التنمية بالألفاظ المتداولة حاليا،وقد يصرف ذلك البعض عن الأخذ من الدين بما يخدم في تناول قضايا التنمية التي هي محل عناية ودراسة على صعيد أممي،لكن المقاربات اللفظية يمكن لها أن تعدل من نظرتنا لقضايا التنمية في النصوص الدينية.

صحيح أننا قد لا نجد ألفاظا في ما بين أيدينا من مصادر دينية،وإسلامية بوجه خاص(باعتبارنا مسلمين) تتناول التنمية بنفس لفظة التنمية والألفاظ المستخدمة للتعبير عنها،لكن البحث عن ألفاظ قريبة أو ربما أوسع في مدلولاتها اللفظية والدلالية في هذه المصادر يمنحنا إمكانية كبيرة للاستفادة من هذه المصادر لتناول قضايا التنمية،واكتشاف أن مسائل التنمية ليست وليدة الاهتمام من قبل الإنسان في خمسينيات القرن الماضي وبدايات هذا القرن،بل هي محل عناية واهتمام من قبل الرسل والأنبياء وأوصيائهم والقادة الدينيين،إن لم تكن هي الهدف من إرسال الرسل بعد عبادة الله سبحانه وتعالى.

وما هو جدير بالعناية والاهتمام ونحن ندرس موضوع التنمية،إن نستثمر الثروة الهائلة من التراث الديني والتجارب الدينية الضخمة في مجالات التنمية،بغية اختصار الكثير من الجهود والإمكانيات والزمان لتحقيق الأهداف التنموية التي تسعى إليها البشرية اليوم،سواء عبر برامج الأمم المتحدة الإنمائية أو عبر الجهود التي تبذل في كل بلد على حدة بغية التنمية والارتقاء.

الألفاظ التي نجدها تحمل معنى التنمية في القرآن الكريم متعددة،ومراجعة الآيات التي وردت فيها هذه الألفاظ تلقي الضوء على شديد اهتمام الأديان بمسائل التنمية،والإسلام بوجه خاص باعتباره خاتم الأديان السماوية، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن قضية التنمية قضية دينية بالدرجة الأولى.

من هذه الألفاظ لفظة التزكية،ولفظة الإحياء،ولفظة الفلاح،وفيما يلي إلقاء الضوء على بعض الآيات التي وردت فيها هذه الألفاظ أو مشتقاتها ،بغية استنباط علاقة هذه الألفاظ بموضوع التنمية ومن ثم اكتشاف

الأفاق الدينية التي يمكن لنا استثمارها في معالجة قضايا التنمية،بما يتوافق والمناخ الثقافي والاجتماعي في بيئتنا،لنتوقف هنا مع ثلاث آيات من القرآن الكريم تضمنت هذه الكلمات الثلاث،يمكن لنا التعرف من خلالها على المنظور الديني لقضايا التنمية:

١/قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ وَأَنَّهُۥٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾ الأنفال: ٢٤

٢/قوله تعالى﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾ ﴾ الجمعة: ٢

٣/قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾ ﴾ البقرة: ٢ - ٥

ويكفي في هذا البحث أن نتوقف مع هذه الآيات لاكتشاف الاهتمام الديني بموضوع التنمية.ويكون التفصيل في البحث الموسع عن الدين وقضايا التنمية"إذا قدر الله لي أن يكون أطروحتي للدكتوراه".إذا شاء الله لي التوفيق في انجازه.

٣/الإحياء والتنمية

نستفيد من مقاربة معنى الإحياء ،ودلالتها على مواضيع التنمية من خلال ما ذكره المفسر الكبير للقرآن الكريم العلامة محمد حسين الطباطبائي، في كتابه الميزان،في تفسيره للآية الأولى المذكورة أعلاه،حيث ذكر أن "الحياة أنعم نعمة وأعلى سلعة يعتقدها الموجود

الحي لنفسه كيف لا؟ وهو لا يرى وراءه إلا العدم والبطلان، وأثرها الذي هو الشعور والإرادة هو الذي ترام لأجله الحياة ويرتاح إليه الإنسان ولا يزال يفر من الجهل وافتقاد حرية الإرادة والاختيار، وقد جهز الإنسان وهو احد الموجودات الحية بما يحفظ به حياته الروحية التي هي حقيقة وجوده كما جهز كل نوع من أنواع الخليقة بما يحفظ به وجوده وبقاءه.وهذا الجهاز الإنساني يشخّص له خيراته ومنافعه، ويحذّره من مواطن الشر والضر،

..وهذا هو الذي يصر عليه القرآن الكريم أن الإنسان لا يخفى عليه ما فيه سعادته في الحياة من علم وعمل، وأنه يدرك بفطرته ما هو حق الاعتقاد والعمل، وهذه الأمور التي تدعو إليها الفطرة الإنسانية من حق العلم والعمل لوازم الحياة السعيدة الإنسانية وهي الحياة الحقيقية التي بالحري أن تختص باسم الحياة، والحياة السعيدة تستتبعها كما أنها تستلزم الحياة وتستتبعها.

فإذا انحرف الإنسان عن سوي الصراط الذي تهديه إليه الفطرة الإنسانية وتسوقه إليه الهداية الإلهية، فقد فقد لوازم الحياة السعيدة من العلم النافع والعمل الصالح، ولحق بحلول الجهل وفساد الإرادة الحرة والعمل النافع بالأموات ولا يحييه إلا علم حق وعمل حق، وهما اللذان تندب إليهما الفطرة وهذا هو الذي تشير إليه الآية التي نبحث عنها: { يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم }.

واللام في قوله: {لما يحييكم} بمعنى إلى، وهو شائع في الاستعمال، والذي يدعو إليه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم هو الدين الحق وهو الإسلام الذي يفسره القرآن الكريم بإتباع الفطرة فيما تندب إليه من علم نافع وعمل صالح.

٤/التزكية والتنمية

وردت لفظة التزكية في عدد من المواضع في القرآن الكريم،ومن خلال التتبع اللغوي لهذه اللفظة كما أكد عليه مفسرو القرآن الكريم،فإنها تعني أمرين، الأول وهو التطهير من القذارة المادية والمعنوية،والثاني هو التنمية والارتقاء،وهي بذلك لفظة تختزن بداخلها لفظة التنمية.

ومن الموافقة أن تستعمل التزكية في الجانب الاقتصادي،حيث تعني بالمعنى الاصطلاحي الضريبة المالية التي فرضت على مجموعة من الأمور التي منها المكاسب التي يحصل عليها الإنسان وتسمى الزكاة،وان تستخدم أيضا للتطهير الذاتي والمجتمعي من كل ما من شأنه التلويث وإلحاق القذارة سواء في الجانب المادي أو المعنوي،مثل ما وجدنا كيف أن استخدام مصطلح التنمية بدأ أولا من خلال النظرة الاقتصادية حيث نظر للتنمية باعتبارها ارتفاع نسبة الدخل القومي العام،ثم تطورت النظرة للتنمية باعتبارها الأخذ بكل الأسباب التي من شانها الارتقاء بحياة الإنسان بما فيها طهارة مائه"المياه الصالحة للاستخدام البشري"وطاهرة جوه من التلوث وما له شان بسلامة البيئة.

وهنا نشير إلى ما ذكره بعض المفسرين بشأن الآية المباركة أعلاه التي تضمنت لفظة التزكية،حيث أنها أوضحت أن من أهداف بعثة النبي محمد (ص) تزكية الناس،وبمفهومنا تنميتهم،بما للتنمية من سعة.

﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢ ﴾ الجمعة: ٢.

قال في مجمع البيان:يزكيهم يطهرهم من الكفر والذنوب،ويدعوهم إلى ما يصيرون به ازكياء، وفي الميزان قال:"التزكية تفعيل من الزكاة بمعنى النمو الصالح الذي يلازم الخير والبركة فتزكيته لهم تنميته لهم نماء صالحاً بتعويدهم الأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة فيكملون بذلك في إنسانيتهم فيستقيم حالهم في دنياهم وآخرتهم يعيشون سعداء ويموتون سعداء."

ومثل هذا الكلام لا يفترق عن كلامنا عن التنمية ومواضيعها،وبذلك يمكن لنا البحث في آيات الزكاة ومشتقاتها لنستفيد منها بصيرة واضحة في الرؤية القرآنية لقضايا التنمية.

ه/الفلاح والتنمية

حين نراجع أقوال المفسرين عن لفظة الفلاح، نراهم يشيرون إلى انه هو النجاح في الدنيا والفوز في الآخرة، كما نراهم أيضا يشيرون إلى انه النجاح الذي يتحقق في كافة الأبعاد.وبذلك فان النجاح الذي يريده القرآن الكريم بالنسبة للمجتمعات، هو ما ينادى به اليوم ويعد مقياسا لرقي وتقدم أي مجتمع وهو التنمية الشاملة والمستدامة، شاملة بمعنى النجاح في كل الأبعاد الحياتية، ومستدامة أي متواصلة غير متوقفة، وهي في بصيرة القرآن الكريم مستمرة مع الإنسان حتى إلى ما بعد الموت، إذ هي نجاح في الدنيا وفوز في الآخرة.

يقول الراغب الأصفهاني في غريب مفردات القرآن:(الفلاح الظفر وإدراك بغية، وذلك ضربان: دنيوي وأخروي، فالدنيوي الظفر بالسعادات التي تطيب بها الحياة الدنيا وهو البقاء والغنى والعز، وفلاح أخروي وذلك أربعة أشياء: بقاء بلا فناء، وغنى بلا فقر، وعز بلا ذل، وعلم بلا جهل) وبهذا المعنى يكون الفلاح في الدنيا هو النجاح

الشخصي والتنمية المجتمعية، والفلاح في الآخرة هو الفوز بالدخول إلى الجنة الموعودة.

يقول الطبري في قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝ ﴾ البقرة: ٥

(أولئك هم المنجحون المدركون ما طلبوا عند الله تعالى ذكره بأعمالهم وإيمانهم بالله وكتبه ورسله، من الفوز بالثواب، والخلود في الجنان.. ثم نقل عن ابن عباس رضي الله عنه: أي الذين أدركوا ما طلبوا ونجوا من شر ما منه هربوا).وفي تفسير ابن كثير "أولئك هم المفلحون" أي المنجحون، ويقول الطبري في تفسير الآية من سورة آل عمران "واتقوا الله لعلكم تفلحون" أي تنجحون.وبناء على ذلك فان أي لفظة في القرآن الكريم تتحدث عن الفلاح فإنها تعني النجاح الشخصي حين تأتي بصيغة الإفراد، والتنمية المجتمعية حين تكون بصيغة الجمع، وهنا يمكن لنا أن نجد التوجيه الديني في مواضيع التنمية.

٦/الخلاصة

يمكن لنا في التفصيل أن نراجع كافة الآيات التي وردت فيها لفظة الفلاح أو مشتقاتها،ولفظة التزكية ومشتقاتها ولفظة الإحياء ومشتقاتها،لنجد التعاليم الدينية المتصلة بموضوع التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن التنمية التي تفهم من ألفاظ القرآن الكريم،ومن ثم الدين الإسلامي تتركز في ما يطلق عليه بالتنمية البشرية،باعتبار الإنسان محورا للتنمية،وما تنمية الأبعاد الأخرى

كالتنمية الاقتصادية إلا لصالح التنمية البشرية،وغير ذلك فليست ذي قيمة، إذ الإنسان هو محور الكون،وما خلق الله عز وجل الأشياء إلا لخدمة هذا الإنسان،وهذا ما نجده في دلالة لفظة التسخير التي تكررت في الآيات القرآنية الكريمة،كقوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ﴿٣٣﴾ ﴾ إبراهيم: ٣٢ - ٣٣

وقوله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾النحل: ١٢

وقوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾ ﴾النحل: ١٤

وقوله تعالى﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾ ﴾ الجاثية: ١٣

المحاضرة(٧):حصاد التنمية*

تمهيد:

الهدف من هذه المحاضرة السير مع التطور الذي حدث لقصة التنمية والتذكير والتركيز على المصطلحات التي أطلقت عليها ومررنا بها في المحاضرات من خلال هذا المقرر،كالتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والتنمية البشرية والتنمية الشاملة،مع التذكير بتعريف ومفهوم كل واحد منها،مع خاتمة عامة عن المحاضرات في هذا المقرر.

١/من النمو الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية.

ميز الاقتصاديون بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي،أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى،مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه،وتزيد نسبة السكان في الحضر بمعدل اكبر من نظيرها في الريف،وتدخل أساليب حديثة في مجال الإنتاج ويزيد الاعتماد على النقود كوسيط للتبادل بدلا من المقايضة،وتزداد نسبة الإنتاج المسوق بدلا من الإنتاج المعيشي وهكذا،إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،وقد ارتفعت أصوات عديدة تعبر عن عدم الرضا من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على أساس مستوى الدخل،وتمت مع الوقت صياغة مفاهيم أخرى متطورة من التنمية الاقتصادية.وقد سبق لنا التوسع عن ذلك في محاضرات ماضية.

٢/التنمية البشرية.

في ضوء عدم الرضا عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي كمؤشر للتنمية،والتأكيد المتزايد على أهمية العناية بالعنصر البشري بصفته المحدد الرئيسي لكفاءة أداء الاقتصاد الوطني،تم وضع مؤشر مركب أطلق عليه مؤشر التنمية البشرية،وهو يحتوي على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي،ومستوى الخدمة التعليمية التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع،وتقاس بمتوسط عدد السنوات الدراسية التي يحصل عليها الفرد،ومستوى الرعاية الصحية،سواء من حيث عدد الأطباء أو عدد الأسرة المتاحة لكل ألف من السكان،ونصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات الصحية،ومتوسط العمر المتوقع للحياة عند الولادة.

ولا يتساوى ترتيب الدول بناء على مؤشر التنمية الاقتصادية بالضرورة مع ترتيبها على أساس متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد سبق أن تطرقنا بإسهاب لأبعاد التنمية البشرية في المحاضرات الماضية.

٣/التنمية المستدامة.

يستخدم هذا المصطلح في التنمية كترجمة للمصطلح الانجليزي sustainableويقصد به الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند إحداث التنمية،وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر،كما أنها تشتمل على ضرورة المحافظة على البيئة،وعدم تلويثها حيث أن هذا يؤثر سلبا على التنمية ذاتها في المستقبل.

ومثال ذلك في الزراعة،حيث يمكن زراعة الأرض زراعة كثيفة جدا ونحصل منها حاليا على محصول وفير دون أن يعوض ذلك بالتسميد أو غيره ويترتب على ذلك أن إنتاجية الأرض سوف تنخفض في المستقبل،إما لتآكل التربة أو لانخفاض منسوب المياه الجوفية أو غيرها من الأسباب،ومثل هذا الإجراء يتعارض مع استدامة التنمية و اطرادها.

ومن الأمثلة أيضا ما حدث لمنطقة حلوان،فقد كانت منطقة حلوان في مصر شهيرة بحماماتها التي كان يؤمها كثير من المصريين والسياح الأجانب لأغراض الاستشفاء،نظرا لتوافر عيون مياه كبريتية فيها،غير أن إقامة صناعات الحديد والصلب والاسمنت منذ أواخر خمسينات القرن الماضي في هذه المنطقة ،أدت إلى تلوث الجو والبيئة،وقضي على الحمامات المذكورة.

إن التنمية المستدامة تقتضي إذا لزم إقامة هذه الصناعات في هذه المنطقة بالذات،يتوجب الابتعاد عن هذه الحمامات بمسافة كافية للحفاظ عليها.

وربما أدى ذلك إلى زيادة التكاليف المالية المباشرة لإقامة هذه المصانع،إلا أن التوفير المتحصل من الحؤول دون تدمير البيئة والقضاء على الحمامات ودون تدهور صحة سكان المنطقة نتيجة التلوث،يعوض هذه الزيادة بأضعاف مضاعفة.

إن التنمية المستدامة لا تعارض إقامة مثل هذه المشروعات،إنما تدعو إلى جانب إقامة هذه المصانع والمشروعات ،إلى الحفاظ على البيئة والموارد كلما أمكن ذلك،وان على الدولة أن تبذل مجهودا صريحا وحقيقيا من اجل ذلك.

إن اخذ التنمية المستدامة بعين الاعتبار يستوجب مراعاة الترابط بين البيئة والتنمية،ويظهر ذلك في أربعة مجالات رئيسية:

١-إدماج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة.

٢-تحقيق الاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وآليات السوق.

٣-إنشاء نظم المحاسبة البيئية والاقتصادية المتكاملة.

٤-وضع إطار قانوني وتنظيمي فعال للحفاظ على البيئة مع عدم إهمال التنمية.

وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها تلك التي تأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة عند تلبية حاجات الجيل الحاضر،ويتطلب ذلك الحفاظ على البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية،وبعدم تدمير الموارد وحسن إدارتها أثناء عملية التنمية،وتعزيز موضع ومشاركة مختلف فئات المجتمع في الجهود الإنمائية.

٤/التنمية الشاملة.

التنمية الشاملة تعني أنها يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية في الوقت عينه،وأنها يجب أن تتناول الزراعة والصناعة معا،وتحقق التوازن في التنمية المكانية،وان يفرد اهتمام خاص لقضايا توزيع الدخل والقضاء على الفقر.

المعروف أن الدول النامية يغلب عليها الطابع الزراعي،في حين تتميز الدول المتقدمة بغلبة النشاط الصناعي فيها،ولذلك عرف البعض التنمية على أنها التنمية الصناعية،مما دفع الكثير من الدول النامية إلى صياغة برامجها الإنمائية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي على التصنيع مع إهمال قطاع الزراعة،لكن هذه التنمية الجزئية لم

تحقق ما كانت تصبو إليه هذه الدول من آمال،وتبين لها أن التصنيع الكفء يتطلب عدم إهمال قطاع الزراعة بل ضرورة إعطائه الاهتمام الكافي.

كذلك ركزت بعض الدول النامية عل تنمية أقاليمها الجغرافية التي تتوافر فيها البنية الأساسية،وأهملت أقاليمها الأكثر فقرا،وأدى هذا التوجه إلى زيادة عدم العدالة الإقليمية داخل الدولة الواحدة،كما أدى إلى معاناة الدولة من مشاكل عدة وصلت إلى درجة الحرب الأهلية بين الأقاليم المرفهة والمحرومة والى انفصالها عن بعضها البعض.

إذ يعتقد أن هذا ما حدث بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية عندما كانتا تحت لواء دولة واحدة ،فقد تركزت الاستثمارات في باكستان الغربية وأهمل الإقليم الشرقي،ثم اندلعت الحرب الأهلية واستقل الإقليمان عن بعضهما البعض،فأصبحتا باكستان الحالية وبنغلادش.

كما أن بعض الدول لا توفر عناية كافية للجوانب الاجتماعية للتنمية (مثل درجة الفقر المنتشرة فيها أو إهمال الاهتمام بالصحة والتعليم أو العلاقات السائدة بين فئات المجتمع وغيرها)أثناء حصولها،فينعكس ذلك سلبا على التنمية الاقتصادية بعد وقت غير طويل.

ه/تسميات أخرى للتنمية.

اعتمدت مسميات أخرى للتنمية يمكن ذكر بعضها أيضا،منها التنمية المستقلة،وهي التي تقوم على الأخذ بالاعتبار إمكانات الدولة المعنية وتراعي السمات الخاصة بها،كما أن هنالك تنمية تؤكد مبدأ الاعتماد على الذات عند إحداث التنمية،وهي تنمية تعطي أفضلية للإنتاج الذي

يشبع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع،وتركز على تحقيق الاكتفاء الذاتي واستخدام الأساليب التكنولوجية ذات الكثافة اليدوية.

ونظرا لأن معظم الدول النامية صغيرة الحجم،وليس بها تنوع كبير(ربما باستثناء الصين والهند)فقد نادى البعض بالاعتماد الذاتي الجماعي، أي أن تتم تنمية موارد الدول النامية بالتعاون في ما بينها.

الخلاصة

يمكن القول بعد ذكر هذه المصطلحات للتنمية،وما مر علينا من محاضرات في هذا المقرر،أن الهدف من التنمية الارتقاء بحياة الإنسان،غير أن كل هذه العناوين والأبحاث لاحظت بعدا واحدا في تكوين شخصية الإنسان الفرد والمجتمع وهو البعد المادي الذي يتطلب ارتقاء في الحياة المادية،ولم تعطي اهتماما جديرا بالملاحظة لبعده الروحي،الذي يتمثل في علاقة هذا المخلوق بخالقه،وهو البعد الذي تكفلت به الرسالات السماوية للأنبياء على طول تاريخ البشرية،بل إن مصطلحات التنمية على اختلافها لم تستفد من الثروة الدينية للدفع باتجاه تحقيق أهدافها.

من هنا لزمت الحاجة إلى وجود تنمية يمكن أن نطلق عليها بالتنمية الدينية،كما يمكن أن نستفيد من الثروة الدينية التي تتمثل في نصوص وتواريخ وسير وتعليمات الأديان،وسيما المشتركات منها بين كافة الأديان،في الدفع باتجاه تحقيق الأهداف التنموية لكافة البشرية.

*ملاحظة:المحاضرة(سوى الخاتمة) مقتطعة من بحث للدكتور محمد سلطان أبو علي،تحت عنوان نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها،منشور الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،المجلد الرابع ،البعد الاقتصادي،الدار العربية للعلوم- ناشرون،بيروت،٢٠٠٧م.

٨/الحلقة الحوارية الثالثة والتكليفات

*تستهدف هذه الحلقة الحوارية إعطاء إلمامة عامة بمواضيع القسم الثالث من محاضرات التنمية البشرية،وقياس مستوي الاستيعاب الإجمالي لما ورد فيها،ويتم فيها التحاور بين الطلبة في قضايا هذا القسم،بحيث يقوم الأستاذ بإدارة هذا الحوار، مشجعا الطلبة على التعبير الحر عن استيعابهم للمادة وتعليقاتهم عليها،وموجها لحوارهم توجيها علميا،فيقوم بطرح عدد من الجمل والأسئلة ذات الاتصال بما ورد في المحاضرات للنقاش فيها من قبل جميع الطلبة.

*فيما يلي ١٤ جملة مستقاة من المحاضرات في هذا القسم،يقوم الأستاذ بتوزيعها على الطلبة بعد أن يوزعهم إلى مجموعات بحيث تحصل كل مجموعة على جملتين أو أكثر،وتمنح المجموعات كل على حدة عشر دقائق للتحاور في إحدى الجمل،وطرح الأفكار حولها من خلال ما تم دراسته في المحاضرات أو معلوماتهم العامة،ثم يقوم ممثل المجموعة بالتحدث عن أفكار المجموعة حول الجملة المختارة لمدة عشر دقائق،يصغي فيها الجميع إليه.

*تمنح للمجموعات الأخرى خمس دقائق للتعليق على ما ورد في حديث المجموعة المتحدثة والتداخل معها.

*يعلق الأستاذ على كل مجموعة بالتركيز على الجوانب العلمية ذات الاتصال بالموضوع ولافتا النظر إلى أهمية الارتكاز على العلمية في الطرح والحوار والتعليق.

*يكلف كل طالب باختيار أي عنوان لمحاضرات هذا القسم،أو أي جملة في هذه الحلقة الحوارية، باحثا فيها فيما لا يقل عن خمس صفحات، بحيث تغطي كل صفحة ٢٢ سطرا.

*فيما يلي الجمل المطلوب مناقشتها والتحاور حولها:

١/ هنالك علاقة واضحة بين سوء توزيع الدخل القومي والفقر المطلق، وهذا بالأساس يرجع إلى اختلال ميزان العدالة في المجتمعات،ولقد اهتم العلماء بطرق توزيع الدخل القومي ،للتقليل من ظاهرة الفقر في المجتمعات.

٢/ ساهمت العولمة في انتشار الفقر،إذ أن تطبيق بعض الدول للسياسات التي فرضتها العولمة واتجاهات الاقتصاد العالمي والتغيرات الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقود الأخيرة،قادت إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر.

٣/انتشرت آراء بالعكس مما ذهب إليه مالتوس (في العلاقة بين السكان والموارد)فقد رأى آخرون كما عند الكاتب الأمريكي هانس أن نمو السكان يشجع الاستثمار بإحداثه تحول في الطلب يؤدي إلى سلع تتطلب كثافة في راس المال مثل الإسكان والمرافق،كما يزيد من الطلب الاستهلاكي في الأجل القصير بزيادة المستهلكين،بما في ذلك المتعطلون،مما يزيد فرص التوظيف.

٤/ العالم العربي جزء من البلدان النامية وفي هذه البلدان تصبح الزيادة السكانية مشكلة كبيرة،ويرجع ذلك إلى زيادة نسبة الولادات نتيجة الزواج المبكر وثقافة التشجيع على الإنجاب،وتنعكس المشكلة في مجال البطالة ومشاكل التعليم والصحة،وبالتالي على برامج التنمية حيث أن

زيادة الدخل الحقيقي لا تكون اكبر أو موازية لمعدل الزيادة في السكان.

ه/ أن المرأة تقوم بالقسط الأكبر من الأعمال الزراعية،لذلك فان التنمية الريفية الناجحة هي تلك التي تستهدف بالدرجة الأولى تعليم المرأة من اجل زيادة الإنتاجية الزراعية،لكن الذي يحدث(كما في بعض بلدان أفريقيا)،انه ما زالت الخدمات الريفية إن وجدت تقدم عادة إلى الرجل فقط،وهذا معناه الاستمرار في المعاملة التفضيلية لصالح الرجل وتقليل شأن المرأة،وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الائتمانية حيث لا تقدم إلا للرجل.

٦/تشير الأرقام في مؤشرات التنمية البشرية التي تصدر عن الأمم المتحدة بشكل سنوي أن حظ المرأة يتراجع بشكل كبير عن حظ الرجل،ففيما عدا تميز الإناث بتوقع حياة مرتفعة،أعلى من توقع الحياة لدى الذكور في كل بلاد العالم تقريبا،وما عدى التحاقها بالتعليم العالي بمعدل يفوق الذكور في عدد من دول الخليج العربي على وجه الخصوص، فان نصيب المرأة في بقية المؤشرات يقل عن نصيب الذكر.

٧/ تعتبر الظاهرة الأمنية والظاهرة التنموية ظاهرتان مترابطتان،وتحقق كل واحدة منهما يؤدي إلى تحقق الأخرى،كما أن انهدام أي منهما يقود إلى انهدام الأخرى.

٨/ يتقاطع الأمن مع التنمية في مجموعة من القضايا المشتركة،من أبرزها الإرهاب، وانتشار الأمراض المعدية الفتاكة، وتجارة المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ودور المرأة في المجتمع،وعمالة الأطفال وغيرها من القضايا التي يبدو فيها البعدان الأمني والتنمية بشكل واضح.

٩/ لقد ثبت أن شعوب الدول النامية تعاني ربما أكثر من غيرها من الدول مخاطر تدهور البيئة،ليس في صورة ارتفاع تلوث الهواء في المدن فحسب ،أو تقلص المساحات الخضراء في المدن، ولكن في صورة انحسار المساحات المزروعة فيها نتيجة للتصحر،أو موت مئات الآلاف من البشر وهلاك أعداد تفوقهم من الحيوانات وانحسار كل صور الحياة النباتية عن آلاف الأفدنة نتيجة الجفاف.

١٠/طرحت المدرسة النيوكلاسيكية وهي المدرسة الرئيسية في علم الاقتصاد منذ السبعينات،تفسيرها لأسباب تلوث البيئة أن هنالك سببين لتدهور البيئة،يتمثلان في إخفاق السوق،أو التدخل الحكومي غير المناسب،وقد يكون للسببين معا.

١١/ الألفاظ التي نجدها تحمل معنى التنمية في القرآن الكريم متعددة،ومراجعة الآيات التي وردت فيها هذه الألفاظ تلقي الضوء على شديد اهتمام الأديان بمسائل التنمية،والإسلام بوجه خاص باعتباره خاتم الأديان السماوية، وهذا ما يسمح لنا بالقول أن قضية التنمية قضية دينية بالدرجة الأولى.

١٢/ وردت لفظة التزكية في عدد من المواضع في القرآن الكريم،ومن خلال التتبع اللغوي لهذه اللفظة كما أكد عليه مفسرو القرآن الكريم،فإنها تعني أمرين،الأول وهو التطهير من القذارة المادية والمعنوية، والثاني هو التنمية والارتقاء،وهي بذلك لفظة تختزن بداخلها لفظة التنمية.

١٣/ كانت منطقة حلوان في مصر شهيرة بحماماتها التي كان يؤمها كثير من المصريين والسياح الأجانب لأغراض الاستشفاء، نظرا لتوافر عيون مياه كبريتية فيها،غير أن إقامة صناعات الحديد والصلب

والاسمنت منذ أواخر خمسينات القرن الماضي في هذه المنطقة ،أدت إلى تلوث الجو والبيئة،وقضي على الحمامات المذكورة.

١٤/ التنمية الشاملة تعني أنها يجب أن تكون اقتصادية واجتماعية في الوقت عينه،وأنها يجب أن تتناول الزراعة والصناعة معا،وتحقق التوازن في التنمية المكانية،وان يفرد اهتمام خاص لقضايا توزيع الدخل والقضاء على الفقر.

المراجع

١. احمد، احمد إبراهيم (١٩٨٨م): تحديث الادارة التعليمية والنظارة والاشراف الفني ، دار المطبوعات الجديدة ،مصر .

٢. البوهى ، فاروق (١٩٩٢ م): آراء موجهي ومعلمي التعليم الأساسي في الإشراف الفني ، دراسة مقارنة بمحافظة الإسكندرية (ج.م.ع) ودولة البحرين ، مجلة كلية التربية الإسكندرية ، العدد الأول.

٣. الحامد ، محمد بن معجب (٢٠٠٥م): التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل ، الرياض ، مكتبة الرشد.

٤. الحبيب ، فهد إبراهيم (١٩٩٦م): التوجيه والاشراف التربوي في دول الخليج العربية ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج.

٥. الخشاب ، مصطفى (٢٠٠٢ م): علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثاني ، المدخل لعلم الاجتماع ،القاهرة، الانجلو المصرية.

٦. الشرقاوى ، مريم محمد إبراهيم (٢٠٠٢ م): ادارة المدارس بالجودة الشاملة ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية.

٧. الصائغ ، محمد بن حسن وآخرون (١٤٢٤هـ) : اختيار المعلم واعداده في المملكة العربية السعودية " رؤية مستقبلية " ، المملكة العربية السعودية ، مجلة المعرفة ، العدد٩٥.

٨. المصوري،على بن محمد (١٤١٢هـ): دراسة تحليلية للأسس التي يقوم عليها النظام التعليمي السعودي كما وردت في سياسة التعليم ، رسالة الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، العدد الأربعون ، السنة الثانية عشرة .

٩. العبد الكريم ، راشد بن حسين (١٤٢٤ هـ) : الإشراف التربوي : معوقات ، ونموذج مقترح، مقدمة إلى اللقاء الحادي عشر لقادة العمل التربوي جازان ١-٣ محرم ١٤٢٤هـ ، مجلة المعرفة ، وزارة المعارف ، المملكة العربية السعودية .

١٠. النجار ، فريد(٢٠٠٠م): ادارة الجامعات بالجودة الشاملة، القاهرة ، ايتراك للنشر والتوزيع.

١١. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(١٩٨٤م): الاشراف التربوي في الوطن العربي ، واقعه وسبل تطويره ، تونس.

١٢. النوري، عبد الغنى(١٩٩١م): اتجاهات حديثة في الادارة التعليمية في البلاد العربية ، القاهرة ، دار الثقافة.

١٣. الإدارة العامة للتوجيه والأشراف التربوي (١٤٢٧): دليل العمل في مكاتب التوجيه التربوي، التوجيه الاداري والمتابعة، المملكة العربية السعودية ، الرئاسة العامة لتعليم البنات.

١٤. بابكر، عبد الله (١٩٩٩م) : مهارات الاشراف الاداري الفعال ، الطبعة الأولى ، بيروت ، دار قابس للطباعة والنشر والتوزيع .

١٥. خلف، عمر محمد (١٩٨٦ م): أساسيات الإدارة والاقتصاد والتنظيمات التربوية ، ذات السلاسل.

١٦. در باس ، احمد سعيد (١٤١٤هـ): ادارة الجودة الكلية – مفهومها وتطبيقاتها التربوية وامكانية الافادة منها في القطاع التعليمي السعودي، رسالة الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، العدد الخمسون – السنة الرابعة عشرة.

١٧. زاهر ، ضياء (١٩٩٢ م): التخطيط الشبكي للبرامج والمشروعات التعليمية ، الكويت ، دار سعاد الصباح.

١٨. عبد الغني، أحمد عبده (٢٠٠٧م): ادارة وبناء فرق العمل، ورقة عمل مقدمة للملتقى الأول للجودة في التعليم، مركز الملك فهد بن عبد العزيز للجودة..

١٩. عبد الكريم ، يحي برويقات (٢٠٠٦م): التغيير في منظمات الأعمال المعاصرة من خلال مدخل ادارة الجودة الشاملة، الجزائر ، جامعة إلى بكر بلقا يد تلمسان بالجزائر.

٢٠. كيوه ،جورج د وآخرون(٢٠٠٦م):نجاح الطالب في الجامعة تهيئة الظروف المهمة، ترجمة معين الإمام ، الرياض ، مكتبة العبيكان.

٢١. لو كاس، آن ف (٢٠٠٦ م): قيادة التغيير في الجامعات الادارة والأدوار المهمة لرؤساء الأقسام في الكليات ، ترجمة وليد شحادة، الرياض ، مكتبة العبيكان .

٢٢. مكتب التربية العربي لدول الخليج (١٩٩٦م): الاشراف التربوي بدول الخليج واقعه وتطويره ، الرياض.

٢٣. نشوان، يعقوب(١٩٨٦م): الادارة والاشراف التربوي بين النظرية والتطبيق، عمان ،دار الفرقان للنشر والتوزيع.

٢٤. نصر، على محمد (١٩٩٩م) : اعداد عضو هيئة التدريس للتعليم والبحث العلمي لمواجهة بعض التحديات عصر المعلوماتية ، المؤتمر السنوي السادس لمركز تطوير التعليم الجامعي فى الفترة من ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩م، جامعة عين شمس نصر .

25-Kotler ,ph&Armstrong,G.2001:Principles of marketing , ninth edition,U.S.A, Prentice Hall.

26.Harris .Ben ,1985: Supervisory in education, 3rd,edition . NJ,Prentice Hall.INC.

27. Hmi,1993; Handbook for the inspection of school the frame work party .

28. U.K. Ofested .1994; Primary Matters. Adiscussion On Teaching &Learning in primary school ofsted , London .

أ- الكتب:

١- إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للطباعة عمان، ٢٠٠٠.

٢- إبراهيم محمد قطب، الموازنة العامة للدولة، الجزء الأول و الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤

٣- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية القاهرة، ١٩٩٠.

٤- أحمد جامع، علم المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة، الجزء الأول، ١٩٧٠.

٥- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب المصري، ١٩٨٥.

٦- أحمد فريد، سهير محمد ، السياسات النقدية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٧- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، ١٩٩٣.

٨- الرويلي صالح ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٨.

٩- السيد حسن موفق، المشكلات الاقتصادية المعاصرة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٦.

١٠- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٣.

١١- السيد عطية عبد الواحد، الموازنة العامة للدولة، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

١٢- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادي للدخول ، التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

١٣- العبادي عبد الناصر، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون معلومات، بدون تاريخ.

١٤- الفارس عبد الرزاق، الحكومة و الفقر و الإنفاق العام (دراسة لظاهرة عجز الموازنة الاقتصادية الاجتماعية في البلدان العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ١٩٩٧.

١٥- الناظم محمد النوري الشمري، النقود و المصارف، مدرسة الكتب للطباعة و النشر جامعة الموصل العراق، ١٩٩٥.

١٦- الناقة أحمد، يسرى عبد الرحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، منشورات مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٥.

١٧- أمينة عز الدين عبد الله، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة نبيل للطباعة و النشر القاهرة، ١٩٩٩.

١٨- باهر محمد عتلم، اقتصاديات المالية العامة، مركز كمبيوتر كلية الصيدلة جامعة القاهرة، ١٩٩٣

١٩- باهر محمد عتلم، المالية العامة و مبادئ الاقتصاد المالي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٨.

٢٠- باهر محمد عتلم، المالية العامة، مطبعة المعرفة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥.

٢١- باهر محمد عتلم، سامي السيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الثقافة العربية القاهرة، ١٩٩٨.

٢٢- باهر محمد عذلم، سامي السيد، المالية العامة و القطاع العام، مطبعة العشري-القاهرة، بدون تاريخ.

٢٣- بوشهولز تويج (ترجمة :نزيرة الأفندي و عزة الحسيني)، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، المكتبة الأكاديمية القاهرة، ١٩٩٦.

٢٤- جميل الزيدانيين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للنشر عمان، ١٩٩٩.

٢٥- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة، ١٩٨٣.

٢٦- جورج نايهانز (ترجمه صقر أحمد صقر)، تاريخ النظرية الاقتصادية، المكتبة الأكاديمية القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧.

٢٧- حافظ محمود شلتوت، اقتصاديات المالية العامة (الإنفاق العام و الموازنة)، مركز معالجة الوثائق القاهرة ، ١٩٩٧.

٢٨- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٣.

٢٩- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية-الإسكندرية،١٩٩٩.

٣٠- حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية، ١٩٩٩.

٣١- حامد عبد المجيد دراز، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٣٢- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية-الإسكندرية، ١٩٨١.

٣٣- حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، مركز الإسكندرية للكتاب-مصر، ٢٠٠٠.

٣٤- حزام البلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق القاهرة، ١٩٩٨.

٣٥- حسن عواضة ، المالية العامة ، دار النهضة العربية-بيروت، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٨.

٣٦- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٧.

٣٧- حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٨٢.

٣٨- حميد عبد العظيم، السياسة المالية و النقدية في الميزان و مقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، ١٩٨٦.

٣٩- حميدات محمود، النظريات و السياسات النقدية، دار الملكية للطباعة و النشر الحراش، الجزائر، ١٩٩٦.

٤٠- خضر عباس المهر، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية و النقدية ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض، ١٩٧٩.

٤١- دانيال ألوند (ترجمة عبد الأمير شمس الدين)، تحليل الأزمات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، ١٩٩٢.

٤٢- رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي و الجزئي، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.

٤٣- رفعت المحجوب، السياسة المالية و التنمية الاقتصادية، معهد الدراسات العربية القاهرة، بدون تاريخ.

٤٤- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة للبلاد الآخذة في النمو، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧١.

٤٥- رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٠.

٤٦- رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى القاهرة، 1989.

٤٧- زين العابدين ناصر، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧١.

٤٨- زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية بيروت، ١٩٩٤.

٤٩- سائل العوالمة، الإدارة المالية العامة بين النظرية و التطبيق، مؤسسة زهران للطباعةو النشر و التوزيع عمان، ١٩٩٠.

٥٠- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، شركة كاظمة للطباعةو الترجمة و التوزيع الكويت، ١٩٨٢.

٥١- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٤.

٥٢- سعيد النجار، نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق القاهرة، ١٩٩١.

٥٣- سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة، ٢٠٠٠.

٥٤- سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، وكالة المطبوعات الكويت، الطبعة الأولى، 1973.

٥٥- سهير محمود معتوق، النظريات و السياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ١٩٨٩.

٥٦- سهير محمود معتوق،أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠.

٥٧- سوزى عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر-الإسكندرية، ٢٠٠٠.

٥٨- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٩.

٥٩- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٨٨.

٦٠- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويت، .١٩٨٨

٦١- ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.

٦٢- ضياء مجيد موسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٩٤.

٦٣- طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، ١٩٩٩.

٦٤- عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٩٢.

٦٥- عاطف صدقي، محمد الرزاز، المالية العامة، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٦- عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية، ١٩٩٧.

٦٧- عبد الفتاح قنديل سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٩.

٦٨- عبد الكريم صادق بركات، حامد عبد المجيد دراز، مبادئ الاقتصاد العام، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٧٣.

٦٩- عبد الله الشيخ محمد الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، عمادة شؤون المكتبات المملكة العربية السعودية، ١٩٩٢.

٧٠- عبد الله الشيخ، محمود الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.

٧١- عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة و النظام المالية في الإسلام، مطبعة الرشاد الإسكندرية، بدون تاريخ.

٧٢- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ٢٠٠٣.

٧٣- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٧.

٧٤- عبد المنعم راضي، النقود و البنوك، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٨.

٧٥- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية ، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٩٢.

٧٦- عصام بشور، توازن الموازنة العامة، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٣.

٧٧- علاوي لعلاوي وآخرون، استقلالية المؤسسات العمومية ، جامعة الجزائر،

٧٨- علي العزبي، عبد المعطي عساف، الإدارة المالية العامة، دار عالم الكتب الرياض، ١٩٩٢.

٧٩- علي لطفي، أصول المالية العامة، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٧.

٨٠- علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس القاهرة، 1980.

٨١- علي لطفي، المالية العامة دراسة تحليلية، مكتبة عين شمس-مصر، ١٩٩٥.

٨٢- علي لطفي، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٦.

٨٣- علي لطفي، إيهاب نديم، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، مكتبة عين شمس، ١٩٩٦.

٨٤- عمر محي الدين ، التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية بيروت، بدون تاريخ نشر.

٨٥- عمر محي الدين، التخلف و التنمية، دار النهضة العربية بيروت، ١٩٧٥.

٨٦- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود و التوازن النقدي، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٤.

٨٧- فايز إبراهيم الحبيب، نظرية التنمية و النمو الاقتصادي، جامعة الملك سعود الرياض، ١٩٨٥.

٨٨- فيصل فخري، عدنان الهندي، مبادئ الإدارة المالية العامة و اقتصادياتها، مكان النشر غير موجود عمان، الجزء الأول، ١٩٨٠.

٨٩- كريم النشاشبي وآخرون، الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ١٩٩٨.

٩٠- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية بيروت، 1986.

٩١- كمال حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 1984.

٩٢- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع الجزائر، ٢٠٠٤.

٩٣- مؤيد عبد الرحمان الدوري طاهر موسى الجنابي، إدارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٠.

٩٤- مايكل أبد جمان (ترجمة محمد إبراهيم منصور)، الاقتصاد الكلي : النظرية

و السياسية، دار المريخ للنشر الرياض، ١٩٨٨.

٩٥- مبارك حجير، التوازن الاقتصادي و إمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلومصرية، بدون تاريخ نشر.

٩٦- مدحت العقاد، محمد رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الحريري للطباعة القاهرة، ١٩٩٦.

٩٧- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي ، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ١٩٩٩.

٩٨- مجدي محمد شهاب، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٨.

٩٩- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر- الإسكندرية، ١٩٩٩.

١٠٠- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسة ، مطبعة حلب، الجزائر، ١٩٩٣.

١٠١- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ١٩٩١.

١٠٢- محمد حسين الوالي، زكريا أحمد عزام، المالية العامة و النظام المالي في الإسلام، دار المسيرة للنشرو التوزيع عمان، ٢٠٠٠.

١٠٣- محمد خالد المهايني، خالد الخطيب الجشي، المالية العامة و التشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

١٠٤- محمد خالد الهادي، خالد الخطيب الجشي ، المالية العامة و التشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

١٠٥- محمد خليل برعي، مقدمة في الاقتصاد الدولي، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، ١٩٨٢.

١٠٦- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالى)، الدار الجامعية الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.

١٠٧- محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دارالنهضة العربية القاهرة، 1980.

١٠٨- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٧٧.

١٠٩- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٠.

١١٠- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.

١١١- محمد عبد المنعم عمر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، بدون تاريخ.

١١٢- محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالية الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ١٩٩٩.

١١٣- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، ٢٠٠٤.

١١٤- محمد مبارك حجير، السياسة المالية و النقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعةو النشر القاهرة، بدون تاريخ.

١١٥- محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة (الإيرادات)، جامعة الزقازيق-القاهرة، ٢٠٠٠.

١١٦- محمد محمد النجار، في اقتصاديات المالية العامة، جامعة الزقازيق-القاهرة، ١٩٩٦.

١١٧- مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية للنشر القاهرة، ١٩٨٣.

١١٨- مروان عطوان، الأسواق المالية و النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الجزء الأول، ١٩٩٣.

١١٩- مصطفى أحمد مزيد، حسن سمير محمد، النقود و التوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٢٠- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية للنشر القاهرة، .١٩٨٥

١٢١- ميرندا زغلول رزق، عالم المالية العامة (الإيرادات العامة)، مؤسسة كمال للطباعة القاهرة، الجزء الثاني، .١٩٩٥

١٢٢- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، ١٩٩٨.

١٢٣- نعمت الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠.

١٢٤- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية الكويت، ١٩٩٠.

١٢٥- هادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، ١٩٩٦.

١٢٦- وجدي حسين، المالية الحكومية و الاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.

١٢٧- وجدي حسين، لمالية الحكومية الاقتصاد العام، الإسكندرية، ١٩٨٨.

١٢٨- يوسف أحمد البطريق، الأحداث الرئيسية في التطوّر الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٣.

١٢٩-حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، بدون تاريخ نشر.

١٣٠-حنارزوقي الصائغ، الإدارة المالية العامة و دورها في التنمية الإدارية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية عمان، ١٩٨٧.

١٣١-فيصل فخر يمرار، العلاقة بين التخطيط و الموازنة العامة، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع عمان، ١٩٩٥.

١٣٢- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، ١٩٨٩.

<u>ب- الرسائل والأطروحات:</u>

١٣٣- حميدات حمود، دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية تطبيق عملي على الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر.

١٣٤- قدي عبد المجيد، التمويل بالضريبة في ظل التغيّرات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري ١٩٨٨-١٩٩٥، أطروحة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥.

جـ- المجلات والموسوعات:

١٣٥- ريشارلد هيمونغ، كاليان كوشهار، رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو، مجلة التمويل و التنمية مطابع الأهرام التجارية مصر، ديسمبر ١٩٩٠.

١٣٦- عباس المجرم، علي العبد، تطور هيكل الإيرادات العامة و سبل تنميتها في الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية جامعة الكويت العدد٤ مجلد ٢٣، ١٩٩٥.

١٣٧- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

د- التقارير:

١٣٨- التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة ٢٠٠٢/٢٠٠٣/٢٠٠٤ .

١٣٩- التقرير العام للمخطط الخماسي الأول ١٩٨٠- ١٩٨٤، وزارة التخطيط والتهيّئة العمرانية.

١٤٠- التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني ١٩٧٤- ١٩٧٧، رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بوالعيد، الجزائر.

١٤١- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادي والاجتماعية لبرنامج التعمير الهيكيلي ، نوفمبر ١٩٩٨.

١٤٢-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسن ١٩٩٥، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

هـ- القوانين والمراسيم:

١٤٣- قانون المالية لسنة ١٩٩١- ١٩٩٣.

١٤٤- قانون ٨٨-٠٢ المؤرخ في ٠٢/٠١/١٩٨٨ الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.

١٤٥- قانون ٨٩-١٢ الصادر في ٠٥/٠٧/١٩٨٩، الجريدة الرسمية رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ١٩/٠٧/١٩٨٩.

١٤٦- قانون ٨٤/ ١٧ المؤرخ في ٠٧/٠٧/١٩٨٤ المتعلق بقوانين المالية.

١٤٧-قانون ٩٠-١٠ المؤرخ في ١٤/٠٤/١٩٩٠ النقد والقرض.

١٤٨- مشروع قانون المالية لسنة ٢٠٠١.

١٤٩- المرسوم التنفيذي رقم ٩١-١٧٥المؤرخ في ١٦/٠٣/١٩٩١.

١٥٠- المرسوم التنفيذي رقم ٩٢-٢٦٧ المؤرخ في ٠٨/١١/١٩٩٢.

151- المرسوم التنفيذي ٩٥/٢٢ المؤرخ في ٢٦/٠٨/١٩٩٥.

II- باللغة الأجنبية:

أ- باللغة الفرنسية:

152- A. WOGNER, TRAITE DE LA SCIENCES DES FINANCES, PARIS.

153- ABD EL HAMID BRAHIM, L'ECONOMIE ALGERIENNE, OPU, ALGER 1998.

154- ABD EL KACEM DJILALI, APERÇU CRITIQUE DU SYSTEME MONETAIRE INTERNATIONALE, ENTREPRISE NATIONALE DU LIBRE, ALGER; 1984.

155- AHMED BEN BITOUR, L'ALGERIE AU TROISIEME MILLENAIRE- DEFIS ET POTENTIALITES- ALGER, EDITION MARINOOR, 1988.

156- BACHIR YELLES CHAOUCH, LE BUDGET DE L'ETAT ET DES COLLECTIVITES LOCALES, OPU 1991.

157- CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, RAPPORTS SUR LA CONJONCTEUR ECONOMIQUE ET SOCIALE DE L'ANNEE 1997; 1998.

158- HOCINE BENISSAD, LA REFORME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, MAI 1991.

159- HOCINE BENISSAD, L'AJUSTEMENT STRUCTUREL EN ALGERIE, LE CHEMIN PARCOURU, PARU DANS EL WATAN N° 2467.

160- MAURICE DU VERGER. FINANCES PUBLIQUES, P.U.F, PARIS, 1971.

161- MOURAD BEN ACHENHOU, REFORMES ECONOMIQUE- DETTE ET DEMOCRATIE- EDITION ECHRIFA, ALGER, 1992.

162- MUSTAPHA MEKIDECHE, L'ALGERIE ENTER ECONOMI DE RENTE ET ECONOMI EMERGENTE, 1986- 1999, EDITION DAHLEB, H.DEY, ALGER 2000.

163- YAHIA DENDIDENI, LA PRATIQUE DU SYSTEME BUDGETAIRE DE L'ETAT ALGERIE, OPU 2002.

164- YOUCEF DEBOUB, LE NOVEAU MECANISME ECONOMIQUE EN ALGERIE, OPU, 1993.

165-SECRETARIAT D'ETAT AU PLAN BILAN PROVISOIRE DES INVESTISSEMENTS DU PLAN TRIENNAL 1967- 1979; JUILLET 1970.

ب- باللغة الانجليزية

166- JESSE BURKHEAD, GOVEMMENT BUDJETING, JOHN WILEY. NEW YORK,1963.

167- INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS, OCTOBRE 2000, FMI.

168- HARRAP' S, COMPACT, DICTIONNAIRE ANGLAIS/ FRANÇAIS, FRANÇAIS/ ANGLAIS, LA BIBLE DES DICTIONNAIRES BILINGUES, EDITION PARIS, STUTTGART, HARRAY LIMITED, 1984.

169- OXFORD ADVANCED LEANER' S DICTIONARY OF CURRENT ENGLISH, AS HORNBY, OXFORD UNIVERSITY PRESS, NO DATE OF PUBLISHING.

170- JESSE BURKHEAD, THÉ BALANCE BUDJET IN READING IN FISCAL POLICY,
THÉ AMERICAN ECONOMIE ASSOCIATION- RICHARD, INC,1995.

171- PHILY A. KLEIN, THÉ MANAGEMENT OF MARKET, ORIENTED
ECONOMIE, WAASWOR THÉ PUBLISHING COMPANY, BELMONT,
CALIFOMIA,1973.

172- LEVINE AND RUBIN, FISCAL STREET AND PUBLIC POLICY, SAGE
PUBLICATION, BEVERLY HILLS, LONDON, 1980.

173- RUDINGER DOMPUSH, STANLY FISHER, MACRO ECONOMIES, ME CRAW,
HILL INTERNATIONAL BOOKLOM, 1984.

174- JOHNSON HARRY GORDON, ON ECONOMIE AND SOCIETY, UNIVERSITY OF
CHICAGO PRESS, CHICAGO, 1975.

175- LAWRENCE S, KITTER AND WILLIAM L. SILBER, MONEY NEW YORK:
BASIC BOOK INC, PUBLISHERS, 1984.
176- N. GREGORY MANKIW, MACROECONOMICS, NEW YORK: WORTHER
PUBLISHERS, 1997.
177- CHRISTINE AMMERAND DEAN S. AMMER, DICTIONARY OF BUSINESS
AND ECONOMY, NEW YORK, MAC MILLAN PUBLISHING CO, 1977.
178- A H. MARSHELL, FINANCIAL ADMINISTRATION IN LOCAL GOVEMEMENT,
LONDON: GEORGE ALLEN & UNWEN LTD, 1985.
179- SUNDARAJAH, V. AND OTHERS. INTERNATIONAL MONTARY FOND, WORKING
PAPERN°148, 1994.
180- DANIEL COHEN, EUROPEAN ECONOMIE REVIEW, N° 33, 1989.
181- HOWARD R, VANE, JOHN L. THOMSON, " AN INTRODUCTION TO
MACROECONOMICS POLICY" , (HARVESTER WHEAT SHEAF GRÉÂT BRITAIN,
1993).
182-K.ALEC CHRYSTAL, SIMON PRIÉE, CONTROVERSIES IN MACROECONOMICS,HARVESTER WHEATSHEA, GRÉÂT BRITAIN, 1994.

183- S. MITRA, " MONEY AND BANKING. THEORY: ANALYSIS AND POLICY.
ATEXT BOOK FOR READINGS" RAMADON HOUSE, 1970.

184-DAHAN AND MONI, THÉ FISCAL EFFECTS OF MONETARY POLICY, INTERNATIONAL MONETARY FUND WORKING PAPER N° 66, 1998.

185- SARGENT T. AND WALLACE N, SOME UNPIEASANT MONETARIST
ARITHMETIC, FÉDÉRAL RESERVE BANK OF MINNEAPOLIS QUATERLY REVIEW,VOL N0 5, N° 3, 1981.

- الرسائل العلمية :

١. سلامة عبدالله الخولى ، دور تحرير تجارة الخدمات المالية فى التكامل الاقتصادي العربي ، (رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدرسان العربية ، ٢٠٠٥) .

٢. محمد عبد الناجى ، اقتصاديات دول الخليج العربى بين التخلف والتبعية واستراتيجية الاعتماد على الذات ، (رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٧) .

٣. محمود سالم ، الاتحادات الجمركية بين الدول النامية : مع دراسة خاصة بالسوق العربية المشتركة ، (رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،١٩٨١) .

- الدوريات :

١) التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، العدد ٢٢ ، أبو ظبي ، ٢٠٠٤ .

٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، عدد ٢٨ ، سبتمبر ٢٠٠٨ .

٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، نشرة ضمان الاستثمار، السنة٢٢ ، العدد٣ ، ٢٠٠٤ .

٤) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، الخرطوم ، ٢٠٠٤ .

٥) اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية، التقرير الاقتصادي العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٦) مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ١٩٧٩ .

٧) منظمة العمل العربية ، تقرير المدير العام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٨) منظمة العمل العربية ، تقرير العمالة العربية المهاجرة في ظل العولمة – التحديات والأفاق ، (القاهرة : منظمة العمل العربية ، ٢٠٠٢).

المواقع الإلكترونية :•

•www.alwihdah.com/print.php

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

1. UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva,2004.

2. UNDP , Human Development Report,2004.

3. World Bank , World Development Report 2004.





دار امجد للنشر والتوزيع

عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص

جوال: 0796914632 - 0799291702

هاتف: 4652272 فاكس 4653372

dar.almajd@hotmail.com

